JIU/REP/2020/4

الأمم المتحدة

استعراض التنظيم والإدارة في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

تقرير وحدة التفتيش المشتركة

إعداد عائشة عفيفي وخورخي فلوريس كاييخاس

الرجاء إعادة الاستعمال

JIU/REP/2020/4
Arabic
Original: English

استعراض التنظيم والإدارة في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

تقرير وحدة التفتيش المشتركة

إعداد عائشة عفيفي وخورخي فلوريس كاييخاس

الأمم المتحدة • جنيف، 2020

موجز تنفيذي

استعراض التنظيم والإدارة في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

مقدمة ومعلومات أساسية

ضمَّنت وحدةُ التفتيش المشتركة (الوحدة) برنامجَ عملها لعام 2019 استعراضاً للتنظيم والإدارة في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (اللجنة الاقتصادية). وفي وقت لاحق أخذت الجمعية العامة علماً مع التقدير ببرنامج العمل لعام 2019 في قرارها 287/73.

وكانت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية أنشئت بموجب قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 106(د-6) الصادر في 25 شباط/فبراير و5 آذار/مارس 1948، وبدأت عملها في العام نفسه بوصفها مركز فكر إقليمياً.

واللجنة الاقتصادية هي واحدة من اللجان الإقليمية الخمس. وقد أنشئت لغرض الإسهام في التنمية الاجتماعية والاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وتنسيق الإجراءات الموجهة نحو تحقيق هذه الغاية، وتوطيد الأواصر الاقتصادية بين بلدان المنطقة ومع دول أخرى في العالم.

وفي إطار هذا الاستعراض، أُعدت رسالة إدارية قُدمت إلى الأمانة العامة في نهاية عام 2019؛ وهي تهدف بشكل رئيسي إلى تقديم بعض الاستنتاجات الأولية التي جرى التوصل إليها في الاستعراض في الوقت المناسب، كي تسترشد بها الأمانة العامة لدى اتخاذ القرارات في سياق عملية الإصلاح الجارية لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

ومع أن المفتشَيْن ركزا في الرسالة الإدارية على مكامن القوة المؤسسية للجنة الاقتصادية وعلى تموضعها في إطار إصلاح البعد الإقليمي لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية، فإن هذا الاستعراض يتضمن رد الأمين العام على الرسالة كجزء من الفصل المتعلق بالتنسيق الإقليمي.

وفي هذا الاستعراض، استند المفتشان إلى العمل السابق الذي اضطلعت به الوحدة، ولا سيما الرسالة الإدارية واستعراض التنظيم والإدارة للجنة الاقتصادية الذي أجري في عام 2012 (JIU/NOTE/2013/2).

الأهداف

الهدف الرئيسي للاستعراض هو تقديم تقييم مستقل للأطر التنظيمية والممارسات ذات الصلة في ما يتعلق بالتنظيم والإدارة في اللجنة الاقتصادية بما يسلط الضوء على المجالات التي تبعث على القلق وعلى تلك التي يتعين تحسينها، وعلى التحديات الماثلة بهدف تعزيز كفاءة هذه اللجنة الإقليمية وفعاليتها.

وسينظر المفتشان أيضاً في الإسهام المتوقع للجنة الاقتصادية على الصعيد الإقليمي، وفي دورها التنسيقي الإقليمي إزاء الجهات الفاعلة الإقليمية الأخرى، سواء داخل منظومة الأمم المتحدة أو خارجها، وتقسيم العمل داخل المنطقة، ومدى كفاية عملياتها التنظيمية والإدارية، وهيكلها الإداري والتنظيمي، لدعم تنفيذ التنمية المستدامة على الصعيدين الإقليمي والوطني على نحو فعال.

النتائج والاستنتاجات الرئيسية

الإدارة

تستند اللجنة ولاياتها من مقررات وقرارات الهيئة – وهي هيئتها التشريعية الإقليمية – والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة. وتمارس الدول الأعضاء والأعضاء المنتسبون إدارة المؤسسات على الصعيد الإقليمي من خلال مشاركتها في اجتماعات الهيئة. والدورة هي أهم اجتماع للهيئة فهي تتيح ممارسة الرقابة من قبل الدول الأعضاء في الهيئة التي تنظر في تقرير الأمانة عن أنشطة الهيئة وتطّلع على ما أنجزته اللجنة الاقتصادية خلال الفترة السابقة.

وتعمل اللجنة الاقتصادية أيضاً بوصفها أمانة عدد من الهيئات الفرعية التابعة للهيئة والتي توفر نظرة متعمقة إضافية للدول الأعضاء والأعضاء المنتسبين على أعمال اللجنة الاقتصادية وتوصياتها السياساتية ومقترحاتها بشأن مجالات محددة من الأنشطة.

وفي الدورة السادسة والثلاثين للهيئة المعقودة عام 2016، أنشأت الدول الأعضاء منتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتنمية المستدامة. ويُعقد المنتدى برعاية اللجنة الاقتصادية من أجل متابعة واستعراض تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية. ويوفر المنتدى جملة أمور منها منبر إقليمي لتبادل التجارب والتعلُّم مما يتيح لبلدان المنطقة وأقاليمها تبادل الخبرات والممارسات الصالحة.

الولاية وبرنامج العمل

تشمل ولاية الهيئة الجوانبَ الاجتماعية للتنمية الاقتصادية والعلاقة العضوية بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية. ومن خلال اعتماد الهيئة أو اللجنة الجامعة برنامجَ عمل (في السنوات التي لا تجتمع فيها الهيئة)، تنشئ الدول الأعضاء والأعضاء المنتسبون ولايات لتوجيه عمل الهيئة في المستقبل.

وشملت الولاية الأصلية صراحةً الجوانب "الاقتصادية والاجتماعية" للتنمية. بيد أنها لم تشر قط إلى البعد البيئي مع أن هذا البعد يشكل جزءاً من دراسات اللجنة الاقتصادية وأنشطتها، ويحظى بتأييد الدول الأعضاء من خلال اعتماد برامج عمل مختلفة. وعلاوة على ذلك، جرى التشديد في قرار اللجنة الاقتصادية 700(د-36) أن منتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتنمية المستدامة سيُعقد برعاية اللجنة الاقتصادية وأنه سيُسهم في تنفيذ خطة عام 2030 وتحقيق أهداف التنمية المستدامة عبر جملة أمور منها تعزيز تكامل الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة بطريقة كلية وشاملة لعدة قطاعات مع تركيز خاص على أمور عدة بينها حماية البيئة واستخدامها على نحو مستدام.

برنامج العمل وخطة عام 2030

في هذا الاستعراض، ينظر المفتشان في إسهام اللجنة الاقتصادية في سياق خطة عام 2030. وقد خلصا إلى أن اللجنة الاقتصادية تقدم، منذ اعتماد خطة عام 2030 في عام 2015، دعماً قيماً إلى بلدان في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي يتعلق بتنفيذها ومتابعتها. وترى اللجنة الاقتصادية أن التكامل والتعاون الإقليمي هما الركيزتان اللازمتان لتنفيذ خطة عام 2030 بنجاح، فهما يتيحان للبلدان أن تتصدى معاً للقضايا الاقتصادية والعابرة للحدود.

وتبيَّن للمفتشَيْن أن اللجنة الاقتصادية قامت بمواءمة برنامج عملها مع أهداف التنمية المستدامة من خلال إعادة هيكلة إطارها الاستراتيجي خلال فترة السنتين 2018-2019.

وفي الاستعراض، يحلل المفتشان عمليةَ إعادة المواءمة هذه وإسهامَ مختلف البرامج الفرعية في تحقيق أهداف محددة من أهداف التنمية المستدامة.

منطقة البحر الكاريبي دون الإقليمية

تلبي اللجنة الاقتصادية احتياجات منطقة البحر الكاريبي دون الإقليمية عبر جملة أمور منها تنفيذ الولايات الصادرة عن لجنة التنمية والتعاون لمنطقة البحر الكاريبي، وهي هيئة فرعية تابعة للهيئة. وتسترشد الخطة دون الإقليمية بخطة عام 2030 وبالخصائص المحددة للدول الجزرية الصغيرة النامية. ومع أن الخطتين متكاملتان، فإنهما تطرحان تحديات مختلفة قليلاً بالنسبة إلى بلدان المنطقة دون الإقليمية التي يفتقر معظمها إلى القدرة على رصد الخطتين والإبلاغ عنهما.

ومن الخطوات الهامة في مواجهة هذا التحدي إطلاقُ الهيئة استراتيجيةَ "الكاريبي أولاً" خلال دورتها السابعة والثلاثين المعقودة عام 2018. وتهدف هذه الاستراتيجية إلى مواجهة التحديات المحددة والقديمة العهد التي تصادف منطقةَ البحر الكاريبي دون الإقليمية.

ويصف المفتشان ويحللان المبادرات التي أُطلقت في سياق الاستراتيجية، ويدعوان إلى رصد محدَّد للنتائج المحققة وتقديم تقارير منتظمة عن ذلك إلى الهيئة.

الهيكل التنظيمي والإدارة التنفيذية

يتمحور هيكل اللجنة الاقتصادية حالياً حول 13 شعبة مسؤولة عن تنفيذ البرامج الفرعية لكلٍ منها، بما فيها شِعب المقرين دون الإقليميين (في ترينيداد وتوباغو، والمكسيك). ويبين الهيكل التنظيمي للجنة الاقتصادية عدداً أكبر من الشعب مقارنةً باللجان الإقليمية الأخرى. ويتضمن التقرير تحليلاً لأهداف البرامج الفرعية، ما يشير إلى أن استعراض الهيكل الحالي للبرامج الفرعية قد يتيح فرصاً لتحقيق مزيد من أوجه الكفاءة.

وينظر المفتشان في الدور والأنشطة التي تضطلع بها المقار دون الإقليمية للجنة الاقتصادية ومكاتبها الوطنية، التي تؤدي دوراً هاماً في هيكلها التنظيمي. غير أن الإصلاح الحالي لنظام المنسقين المقيمين يشير إلى ضرورة إعادة النظر في المهام التي تضطلع بها المكاتب الوطنية التابعة للجنة الاقتصادية في سياق الدعوات إلى التنسيق والعمل الموحد على الصعيد الوطني.

وتشهد الأمانة العامة حالياً إصلاحاً شاملاً لهياكلها وأنشطتها وعملياتها، ومن المتوقع أن تقوم اللجنة الاقتصادية، باعتبارها جزءاً من الأمانة العامة، بتنفيذ الإصلاحات الإدارية. هذا هو السياق الذي يقوم المفتشان فيه بتحليل التحديات الرئيسية التي تواجهها إدارة اللجنة الاقتصادية في تسيير أعمال اللجنة الإقليمية بطريقة تتسم بالكفاءة والفعالية. وتتصل تلك التحديات في شكلٍ رئيسي بعملية الإصلاح الجارية وبمشاكل السيولة التي تواجهها الأمانة العامة.

إدارة الموارد البشرية

في إطار هذا الاستعراض، ينظر المفتشان في إدارة الموارد البشرية، بما في ذلك التوازن بين الجنسين والتوزيع الجغرافي للموظفين. وتبيَّن للمفتشين أن التوزيع الجغرافي للموظفين أصبح أكثر اختلالاً منذ إجراء الاستعراض السابق في عام 2012. فقد زادت نسبة الموظفين من منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي، الذين يمثلون 77 في المائة من موظفي الفئة الفنية وما فوقها، بنسبة 10 في المائة منذ عام 2012 على حساب سائر المناطق. لذا يقترح المفتشان تدابير إضافية يمكن اتخاذها لتوظيف موظفين مؤهلين من مناطق أخرى بهدف تحقيق توزيع جغرافي أكثر توازناً للموظفين.

إن التوازن الجنساني بين الموظفين مجالٌ ما برحت تُتخذ فيه إجراءات منذ الاستعراض السابق. بيد أنه ما زال يتعين القيام بالكثير. ورغم الأرقام الإجمالية التي تشير إلى أن الذكور يشكلون نسبة 47,3 في المائة من الموظفين والإناث يشكلن نسبة 52,7 في المائة من الموظفين، فإنه يتعين إيلاء الهيكل الجنساني الأساسي، مصنَّفاً حسب الفئة والرتبة، مزيداً من الاهتمام.

ونظر المفتشان في عناصر أخرى من إدارة الموارد البشرية، مثل تقييم أداء الموظفين والامتثال لبرنامج التدريب الإلزامي للموظفين الذي وضعته الأمانة العامة. وفي هاتين الحالتين، وجد المفتشان أن معدلات الامتثال منخفضة وأوصيا بأن تتخذ الإدارة إجراءات محددة لمعالجة تلك القضايا.

الإدارة المالية

بلغت الموارد الإجمالية للجنة الاقتصادية لفترة السنتين 2018–2019 مبلغ 140,2 مليون دولار، تستكملها موارد من خارج الميزانية قدرها 18,7 مليون دولار. ويكشف تحليلٌ للموارد للفترة بين عامي 2012 و2020 انخفاضاً في الميزانية العادية في حين ظلت الموارد الخارجة عن الميزانية دون تغيير.

وتواجه اللجنة الاقتصادية مشاكل خطيرة متصلة بالسيولة في مصدر تمويلها الرئيسي، أي الميزانية العادية. وأثرت القيود التي تكبل التدفق النقدي على الهيكل المالي للجنة الاقتصادية برمّته في نهاية فترة السنتين 2018–2019. وبُذلت جهود كبيرة لرصد الموارد وإعادة توزيعها وفقاً لأولى الأولويات. وقد انعكس ذلك سلباً على الأمانة العامة بأسرها. فقد حدَّت من تنفيذ ميزانية الفترة 2018–2019 إلى حد كبير قيودُ السيولة وعدمُ كفاية مستويات الاحتياطيات، على نحو ما أكد الأمين العام.

ووضعت اللجنة الاقتصادية استراتيجيةً جديدة لجمع الأموال في عام 2019. بيد أن المفتشَيْن وجدا أن مستوى الموارد الخارجة عن الميزانية ظل مستقراً خلال السنوات الخمس السابقة. ولا تزال الجهات المانحة الرئيسية هي نفسها ولا يساهم القطاع الخاص إلا بنسبة ضئيلة من مجموع الموارد الخارجة عن الميزانية. ويشير المفتشان إلى الفرص المتاحة للجنة الاقتصادية لزيادة مستوى مواردها الخارجة عن الميزانية عبر توسيع قاعدة جهاتها المانحة، ويؤكدان الحاجة إلى تفعيل استراتيجية جمع الأموال، بوضع نهج منظَّم ومنسَّق لجمع الأموال يتسم بالإلحاح أكثر من أي وقت مضى بالنظر إلى السياق الاقتصادي العالمي الحالي.

التوصيات

يتضمن هذا الاستعراض أربع توصيات رسمية موجهة إلى الأمينة التنفيذية للجنة الاقتصادية. وتهدف التوصيات إلى توضيح وتعزيز الأطر التنظيمية والممارسات ذات الصلة في ما يتعلق بتنظيم وإدارة اللجنة الاقتصادية بغية تعزيز كفاءة اللجنة الإقليمية وفعاليتها ومساءلتها. وفي هذا الصدد، يدعو المفتشان لجنة البرنامج والتنسيق إلى أخذ العلم بهذا التقرير ورصد تنفيذ التوصيات التالية.

التوصية 1

ينبغي للأمينة التنفيذية للجنة الاقتصادية أن ترصد تأثير استراتيجية "الكاريبي أولاً" والنتائج المحددة التي حققتها، وأن تقدم تقريراً عنهما، في إطار تقديم التقارير المنتظمة إلى اللجنة.

التوصية 2

ينبغي أن تعد الأمينة التنفيذية، قبل نهاية عام 2021، خطة عمل لتيسير تنسيق وإدماج أنشطة المكاتب الوطنية في أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة للبلدان التي تقع فيها مقار تلك المكاتب.

التوصية 3

ينبغي للأمينة التنفيذية للجنة الاقتصادية أن تضع، بالتشاور مع الأمانة العامة، خطة لإدارة التغيير من أجل معالجة آثار عملية الإصلاح الحالية المترتبة على أنشطة اللجنة الإقليمية، وأن تقدم تقريراً عن النتائج ذات الصلة إلى الأمين العام وإلى الهيئة في إطار أنشطة الإبلاغ المنتظمة التي تقوم بها.

التوصية 4

ينبغي للأمينة التنفيذية للجنة الاقتصادية أن تكفل إجراء تقييمات أداء الموظفين في حينها، حسب الاقتضاء بالنسبة لجميع الموظفين في نهاية كل دورة من دورات الأداء.

المحتويات

الصفحة

موجز تنفيذي iii

أولاً – مقدمة 1

ألف – معلومات أساسية 1

باء – الهدف 3

جيم – المنهجية 3

ثانياً – الإدارة 5

ألف – آليات الإدارة والرقابة 5

باء – الولاية وبرنامج العمل 8

جيم – خطة عام 2030 11

دال – منطقة البحر الكاريبي دون الإقليمية 16

ثالثاً – الهيكل التنظيمي والإدارة التنفيذية 18

ألف – الهيكل التنظيمي 18

باء – المقران دون الإقليميين والمكاتب الوطنية 21

جيم – دعم الإدارة التنفيذية والتحديات التي تواجهها 23

رابعاً – إدارة الموارد البشرية 26

ألف – تنقل الموظفين وتوزيعهم الجغرافي 27

باء – التوازن بين الجنسين 30

جيم – مسائل أخرى 31

خامساً – الإدارة المالية 35

ألف – الموارد الإجمالية 35

باء – الموارد الخارجة عن الميزانية 37

سادساً – الرقابة والتقييم 40

سابعاً – المسائل الشاملة 42

ألف – إدارة المعارف وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات 42

باء – تحليل المخاطر 44

جيم – المساهمة في تقييم الكوارث في المنطقة 44

ثامناً – اتساق التنسيق الإقليمي في سياق عملية الإصلاح 46

ألف – آليات الأمم المتحدة للتنسيق الإقليمي 46

باء – مساهمة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في الخطط الوطنية في المنطقة 49

جيم – الشراكات 50

المرفقات

الأول – الهيكل التنظيمي وتوزيع الوظائف لعام 2020 54

الثاني – استعراض عام للإجراءات التي يتعين أن تتخذها المؤسسات المشاركة بشأن توصيات وحدة التفتيش المشتركة 55

أولاً- مقدمة

1- ضمَّنت وحدةُ التفتيش المشتركة (الوحدة) برنامجَ عملها لعام 2019 استعراضاً للتنظيم والإدارة في لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (اللجنة الاقتصادية). وفي وقت لاحق أخذت الجمعية العامة علماً مع التقدير ببرنامج العمل لعام 2019 في قرارها 287/73.

2- وفي إطار هذا الاستعراض، أُعدت رسالة إدارية[1] قُدمت إلى الأمانة العامة في نهاية عام 2019؛ وكان هدفها الرئيسي تقديم بعض النتائج الأولية في الوقت المناسب تمهيداً لاستعراضها، وتوفير العناصر الرئيسية اللازمة، في رأي المفتشَيْن، لاتخاذ الأطراف المعنية قرارات مستنيرة في مجال تعزيز البعد الإقليمي لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية في إطار الإصلاحات الجارية.

3- وقد راعت اختصاصاتُ الاستعراض الخطوات التي قامت بها اللجنة الاقتصادية في سياق تلك الإصلاحات، بما في ذلك تعزيز دورها التنسيقي الإقليمي إزاء الجهات الفاعلة الإقليمية، سواء داخل منظومة الأمم المتحدة أو خارجها، وتقسيم العمل بينها ضمن المنطقة. وأشارت أيضاً إلى استجابة اللجنة الاقتصادية للتحديات التي تطرحها خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، مع تقديم المساعدة الفعالة إلى الدول الأعضاء في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي.

4- وفي حين ركز المفتشان في الرسالة الإدارية على مكامن القوة المؤسسية للجنة الاقتصادية وعلى تموضعها في سياق إصلاحات الأمين العام للبعد الإقليمي لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية وفي سياق خطة عام 2030، فهما يبحثان في هذا الاستعراض تنظيمَ اللجنة الإقليمية وإدارتَها. غير أن الاستعراض يتضمن أيضاً معلومات محدثة عن تطور إصلاح البعد الإقليمي، بما في ذلك رد الأمين العام على الرسالة الإدارية كجزء من الفصل المتعلق بالتنسيق الإقليمي.

5- ويسرُّ المفتشان التنويه بأن الأمين العام يؤيد بعض الاستنتاجات التي جرى التوصل إليها الواردة في الاستعراضات السابقة التي أجرتها الوحدة، فهي تشير إلى أن المشاورات التي أجريت في سياق الاستعراض الإقليمي أكدت إحساساً قوياً بالإمساك بزمام الأمور وتقديراً واسعاً بين الدول الأعضاء في المنطقة لما تلقته من دعم في مجال السياسات في السنوات السابقة، ولا سيما من اللجنة الاقتصادية. فقد أفاد الأمين العام بأن الهيكل الإقليمي الجديد سيستند إلى ذلك الأساس القوي، عن طريق التركيز على الصلة بين اللجنة الاقتصادية وبقية كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية[2]. ويؤكد هذا النهج بعضَ الاستنتاجات التي خلصت إليها الوحدة في استعراضها لعام 2012، والرسالة الإدارية لعام 2019، والاستعراض الحالي، ومفادها أنه ينبغي للأمين العام أن يقوم بجملة أمور منها الاستفادة من مكامن القوة المؤسسية للجنة ومن موقعها المتميز في سياق التعاون والتنسيق الإقليميين ومن دورها الاستراتيجي بوصفها حلقة الوصل بين الصعيدين العالمي والوطني، مع القيام في الوقت نفسه بتنفيذ إصلاحات البعد الإقليمي لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

ألف- معلومات أساسية

6- أنشئت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية بموجب قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 106(د-6) الصادر في 25 شباط/فبراير و5 آذار/مارس 1948. وجرى بعد ذلك توسيع

(1) انظر www.unjiu.org/content/reports-and-notes.

(2) A/75/79-E/2020/55، الفقرة 196.

نطاق عمل تلك اللجنة ليشمل القضايا التي تمس بلدان البحر الكاريبي. وفي القرار 67/1984، الصادر في 27 تموز/يوليه 1984، قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي تغيير اسم اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية إلى اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

7- واللجنة الاقتصادية هي واحدة من اللجان الإقليمية الخمس. وقد أنشئت لغرض الإسهام في التنمية الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبي، وتنسيق الإجراءات الموجهة نحو تحقيق هذه الغاية، وتعزيز الروابط الاقتصادية بين بلدان المنطقة ومع دول أخرى في العالم. وأُدرجَ تعزيزُ التنمية الاجتماعية في المنطقة لاحقاً ضمن أهدافها الرئيسية. وتضم عضوية اللجنة البالغ عددها 46 دولة بلدانَ أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي البالغ عددها 33 بلداً، إلى جانب عدد من بلدان آسيا وأوروبا وأمريكا الشمالية التي تربطها بالمنطقة علاقات تاريخية واقتصادية وثقافية. وتجدر الإشارة إلى أن اللجنة الاقتصادية هي اللجنة الإقليمية التي تضم أكبر عدد من الدول الأعضاء التي لا تشكل جزءاً جغرافياً من المنطقة[3]. وإضافة إلى ذلك، تضم اللجنة الاقتصادية 14 إقليماً غير مستقل في منطقة البحر الكاريبي بصفة أعضاء منتسبين[4].

8- ويقع مقر اللجنة الاقتصادية في سانتياغو. وفي عام 1951، أنشئ المقر دون الإقليمي للجنة الاقتصادية في المكسيك لخدمة منطقة أمريكا الوسطى دون الإقليمية، وفي عام 1966، أنشئ مقر اللجنة لمنطقة البحر الكاريبي في ترينيداد وتوباغو. وإضافة إلى ذلك، للجنة الاقتصادية مكاتب وطنية في برازيليا وبوغوتا وبوينس آيرس ومونتيفيديو، ومكتب اتصال في واشنطن العاصمة.

9- وتطورت النزعة الإقليمية بشكل مختلف في كل منطقة من مناطق العالم، متأثرة بعوامل ثقافية واجتماعية واقتصادية وسياسية محددة تنفرد بها كل منطقة. ولا توجد في العالم منطقة متجانسة؛ ومع ذلك، ما من منطقة في العالم يمكن تحديد هويتها الإقليمية بالوضوح الذي يمكن تحديده في أمريكا اللاتينية. ويمكن تقسيم المنطقة إلى ثلاث مناطق رئيسية هي: منطقة البحر الكاريبي، وأمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية. ووجود هوية ثقافية مشتركة ولغة مشتركة تستخدمها معظم بلدان المنطقة هما من العوامل الدافعة الرئيسية التي تسهِّل التكامل الإقليمي.

10- وتواجه المنطقة أيضاً تحديات نابعة من كونها تتألف أساساً من بلدان متوسطة الدخل، حيث تندرج في هذه الفئة 28 دولة من الدول الأعضاء الـ 33 وتنطوي على أوجه تفاوت كبرى. وتُقصى هذه البلدان المتوسطة الدخل بشكل متزايد من نظام تعاون دولي يعتمد نصيبَ الفرد من الدخل بوصفه المؤشر الأكثر تمثيلاً للتنمية[5].

11- وتعمل اللجنة الاقتصادية بوصفها مركز فكر إقليمياً؛ ويحظى إسهامها في التفكير بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية في أمريكا اللاتينية باعتراف واسع النطاق من الدول الأعضاء في المنطقة. ويبرز إسهام اللجنة الاقتصادية في منشوراتها الرئيسية – *Economic Survey of Latin America and the Caribbean*، *Foreign Direct Investment in Latin America and the Caribbean*، *International Trade Outlook for Latin America and the Caribbean*، *Preliminary Overview of the Economies of Latin America and the Caribbean*، *Social Panorama of*

(3) الدول الأعضاء في اللجنة التي لا تشكل جزءاً جغرافياً من المنطقة هي: إسبانيا، وألمانيا، وإيطاليا، والبرتغال، وجمهورية كوريا، وفرنسا، وكندا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان.

(4) أروبا، وأنغيلا، وبرمودا، وبورتوريكو، وجزر تركس وكايكوس، وجزر فرجن البريطانية، وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة، وجزر كايمان، وسان مارتن، وغوادلوب، وغيانا الفرنسية، وكوراساو، ومارتينيك، ومونتسيرات.

(5) A/74/6 (Sect. 21)، الفقرة 21-5.

Latin America و *Statistical Yearbook for Latin America and the Caribbean* – وفي تنظيمها للمنتديات وحلقات العمل والحلقات الدراسية واجتماعات الخبراء، فضلاً عن تقديم خدمات التعاون التقني إلى الدول الأعضاء.

12- وفي هذا الاستعراض، يستند المفتشان إلى العمل السابق الذي قامت به الوحدة، ولا سيما الرسالة الإدارية المذكورة أعلاه واستعراض التنظيم والإدارة في اللجنة الاقتصادية الذي أجري عام 2012[(6)].

باء- الهدف

13- الهدف الرئيسي للاستعراض هو تقديم تقييم مستقل للأطر التنظيمية والممارسات ذات الصلة في ما يتعلق بالتنظيم والإدارة في اللجنة الاقتصادية على نحو يسلط الضوء على المجالات التي تبعث على القلق وتلك التي يتعين تحسينها، وعلى التحديات التي تصادفها بهدف تعزيز كفاءة اللجنة الاقتصادية وفعاليتها.

14- وسينظر المفتشان أيضاً في الإسهام المتوقع للجنة الاقتصادية على الصعيد الإقليمي، وفي دورها التنسيقي الإقليمي إزاء الجهات الفاعلة الإقليمية الأخرى، سواء داخل منظومة الأمم المتحدة أو خارجها، وتقسيم العمل داخل المنطقة، ومدى كفاية عملياتها التنظيمية والإدارية، وهيكلها الإداري والتنظيمي، لدعم تنفيذ التنمية المستدامة على الصعيدين الإقليمي والوطني على نحو فعال. وسيولى اهتمام خاص للخطوات التي تقوم بها اللجنة الاقتصادية في سياق الإصلاحات الحالية على نطاق المنظومة وإعادة تموضع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

جيم- المنهجية

15- تجمع المنهجية المطبقة في الاستعراض بين النهجين النوعي والكمي لجمع البيانات وتحليلها. وتتبع الوحدة نهجاً تعاونياً مع الجهات المعنية، حيث تلتمس التعليقات والاقتراحات أثناء عملية الاستعراض التي تشمل جملة أمور منها:

(أ) إعداد الاختصاصات الأولية، التي يجرى تحديثها لاحقاً وفقاً لنتائج الاجتماعات مع الجهات المعنية، بما في ذلك مع ممثلي الدول الأعضاء؛

(ب) استعراضٌ مستندي لوثائق الهيئات الإدارية ذات الصلة، ولا سيما الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والاجتماعات الوزارية المختلفة في المنطقة، بما في ذلك التقارير والقرارات المتعلقة بالإدارة؛

(ج) إجراء استعراض مكتبي للسياسات الداخلية التي تتخذ شكل توجيهات تنظيمية وأوامر إدارية ووثائق داخلية أخرى ذات صلة؛

(د) استبيان للدول الأعضاء في أمريكا اللاتينية والكاريبي حول قيمة اللجنة الاقتصادية؛

(هـ) استبيان لإدارة اللجنة الاقتصادية.

16- وأجريت زيارات إلى نيويورك، أجرى خلالها فريق الوحدة مشاورات أولية ومقابلات وعقد أفرقة تركيز مع الدول الأعضاء والمسؤولين المعنيين في الأمم المتحدة؛ ولاحقاً إلى مكسيكو وسانتياغو وبورت أوف سبين وغواتيمالا سيتي حيث أجريت مقابلات مع الأمينة التنفيذية للجنة الاقتصادية وكبار المسؤولين

(6) انظر JIU/NOTE/2013/2.

وغيرهم من الموظفين المسؤولين عن المهام الإدارية والتنظيمية والرقابية الرئيسية في المقر والمكاتب دون الإقليمية للجنة الاقتصادية. كما أجرى فريق الوحدة مقابلات مع الجهات المعنية الأخرى والشركاء الآخرين في اللجنة الاقتصادية، بينهم ممثلو الحكومات والمؤسسات الوطنية المستفيدة من الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها اللجنة الاقتصادية، مثل الجامعات والمصارف الوطنية.

17- وتحقيقاً للكفاءة في الرقابة وتفادياً للازدواجية، يأخذ المفتشان في الاعتبار تقارير رقابية أخرى أُعدت مؤخراً. ووفقاً للمادة 11(2) من النظام الأساسي لوحدة التفتيش المشتركة، وُضعت الصيغة النهائية لهذا التقرير بعد التشاور بين المفتشَيْن لاختبار استنتاجاته وتوصياته في ضوء الحكمة الجماعية للوحدة.

18- ويتضمن المرفق الثاني للتقرير جدولاً يحدد ما إذا كانت التوصيات تتطلب قراراً من الهيئة التشريعية أو الهيئة الإداري للمنظمة أو ما إذا كان يمكن للرئيس التنفيذي للمنظمة اتخاذ إجراء بشأنها.

19- ويود المفتشان أن يعربا عن تقديرهما لجميع الذين ساعدوهما في إعداد هذا التقرير، ولا سيما مَن شاركوا في المقابلات وشاطروهما عن طيب خاطر معارفهم وخبراتهم.

ثانياً- الإدارة

ألف- آليات الإدارة والرقابة

20- بغية التمييز بين الهيئة الإدارية للجنة الاقتصادية وأمانتها في سياق التقرير، يُستخدم مصطلح "الهيئة" للإشارة إلى الهيئة الإدارية الإقليمية للجنة الاقتصادية، بينما يُستخدم مصطلح "اللجنة الاقتصادية" للإشارة إلى أمانة الهيئة.

21- وقد اعتُمدت اختصاصات الهيئة في الدورة السادسة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي[7]، المسؤول عن الإشراف العام عليها. والهيئة مخولة أن تقدم توصيات بشأن أي مسائل تقع ضمن نطاق اختصاصها إلى حكومات الدول الأعضاء والأعضاء المنتسبين مباشرة.

الشكل الأول

هيكل إدارة اللجنة الاقتصادية

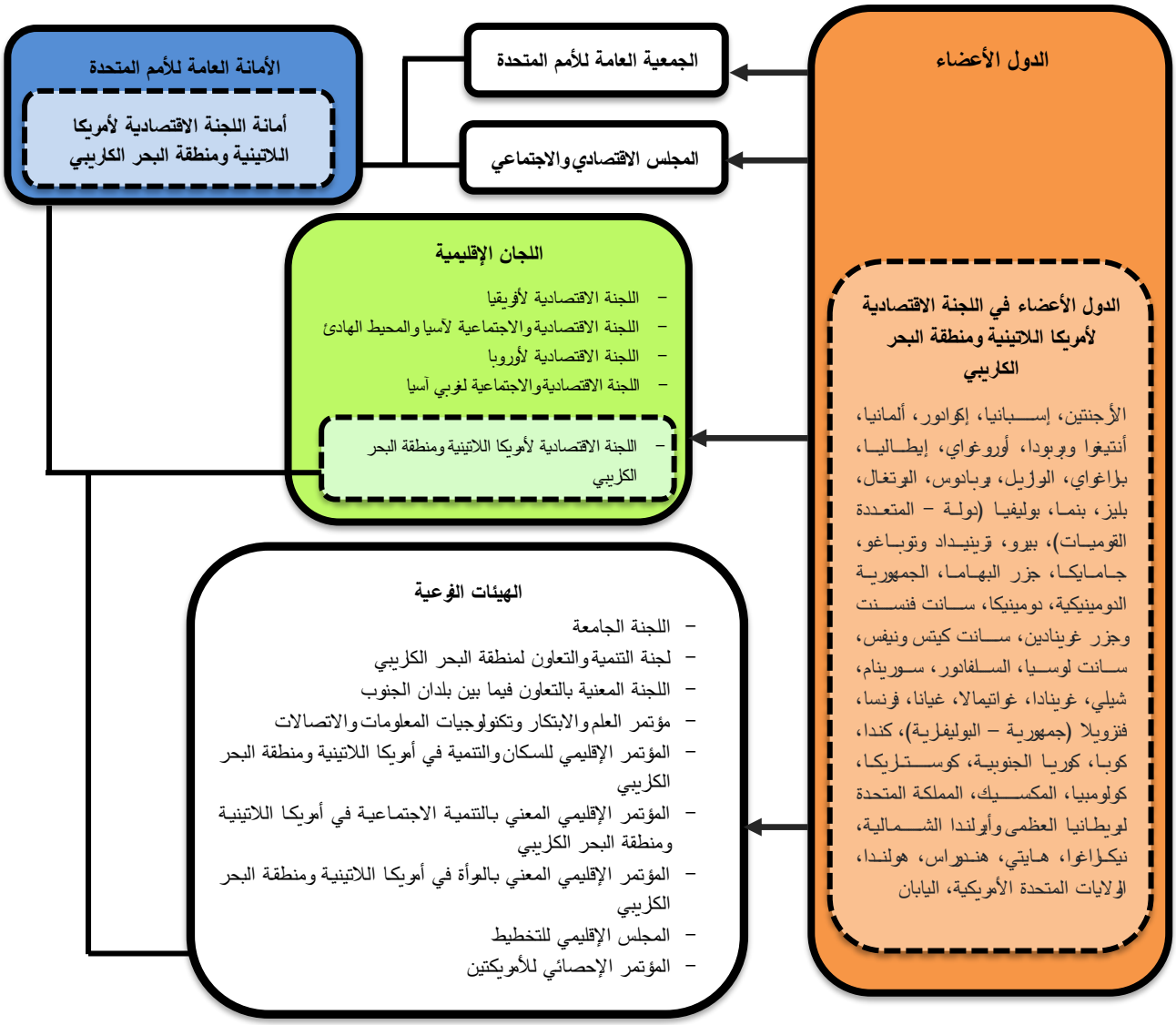

(7) عُدّلت في دوراته التاسعة والثالثة عشرة والثامنة والعشرين والسابعة والأربعين، وفي دورتيه العاديتين الثانية لعامي 1979 و1984 وفي دورته الموضوعية لعام 2005. انظر ECLAC, "Terms of reference and rules of procedure of the Economic Commission for Latin America and the Caribbean" (Santiago, 2018).

22- وتستمد اللجنة الاقتصادية ولاياتها من مقررات وقرارات الهيئة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة. وتمارس الدول الأعضاء والأعضاء المنتسبون الإدارة المؤسسية على الصعيد الإقليمي من خلال مشاركتها في دورات الهيئة التي تجتمع مرة كل سنتين، وتقدم التوجيه الاستراتيجي وتمارس الرقابة على عمل أمانتها. وفي المقابل، تسترعي إدارة اللجنة الاقتصادية انتباهَ الهيئة إلى القضايا الرئيسية من أجل تيسير عملية صنع القرار، وتنفيذ القرارات، وتقديم خدمات الأمانة بكفاءة إلى الهيئة والهيئات الفرعية المختصة.

23- وفي دورات الهيئة، تقدم اللجنة الاقتصادية إلى الدول الأعضاء والأعضاء المنتسبين تقريرين؛ تقرير عن الأنشطة المضطلع بها في فترة السنتين الماضية وتقرير عن التعاون التقني. وإضافة إلى ذلك، تعرض اللجنة الاقتصادية برنامج عملها المقترح للفترة اللاحقة لكي تنظر فيه الهيئة. وتتيح دورة الهيئة ممارسةَ الرقابة من قبل حكومات الدول الأعضاء التي تنظر في تقرير الأمانة عن أنشطة الهيئة، واطلاعَ الحكومات تالياً على ما أنجزته اللجنة الاقتصادية خلال الفترة المنصرمة. والدورة هي أهم اجتماع للهيئة. فهي بمثابة منتدى للنظر في القضايا الإنمائية الملحّة بالنسبة إلى بلدان المنطقة كما أنها فرصة لاستعراض التقدم المحرز. وفي آخر دورة عُقدت حتى الآن (الدورة السابعة والثلاثون المعقودة في هافانا من 7 إلى 11 أيار/مايو 2018)، ركزت الهيئة على ورقة موقف قدمتها اللجنة الاقتصادية بشأن عدم كفاءة عدم المساواة[8] مسترعيةً الانتباه إلى الحاجة الملحة إلى إحداث خرق سياسي للتغلب على التخلف الاقتصادي للمنطقة مقارنةً ببقية العالم.

24- وتعمل اللجنة بوصفها أمانة الهيئات الفرعية المذكورة أدناه التابعة للهيئة. وتوفر هذه الهيئات الفرعية نظرة متعمقة إضافية للدول الأعضاء والأعضاء المنتسبين في أعمال اللجنة الاقتصادية وتوصياتها السياساتية ومقترحاتها بشأن مجالات محددة من الأنشطة؛

(أ) اللجنة الجامعة، وهي الهيئة التي تستعرض وتعتمد برنامج العمل السنوي للجنة الاقتصادية في السنوات التي لا تعقد فيها الهيئة دوراتها. واستعرضت اللجنة الجامعة وأقرت في دورتها الرابعة والثلاثين (تشرين الأول/أكتوبر 2019) برنامجَ عمل الهيئة لعام 2021 وحللت آفاقَ التنمية المستدامة في المنطقة؛

(ب) اللجنة المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب وهي الهيئة المنوط بها تعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية، بما في ذلك التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون بين الشمال والجنوب والتعاون الثلاثي والتعاون المتعدد الأطراف. وهي تجتمع كل سنتين خلال دورات الهيئة. وأكدت هذه اللجنة خلال آخر اجتماع عقدته في أيار/مايو 2018، أن احتساب الثغرات الهيكلية، إضافة إلى نصيب الفرد من الدخل، هو أداة قيِّمة لقياس مستويات التنمية وعرضها بيانياً. ونظرت هذه اللجنة أيضاً في إنشاء شبكة لتنفيذ خطة عام 2030 في المنطقة بهدف تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب وتمكين القدرات المؤسسية والتقنية لحكومات المنطقة؛

(ج) لجنة التنمية والتعاون لمنطقة البحر الكاريبي التي أنشئت عام 1975 عملاً بقرار اللجنة الاقتصادية 358(د-16) لتشجيع وتعزيز التعاون والتكامل في المجالين الاقتصادي والاجتماعي بين بلدان الكاريبي، وتعزيز التعاون بينها وبين البلدان، وعمليات التكامل بين بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. وتجتمع هذه اللجنة كل سنتين، في حين تجتمع لجنة الرصد التابعة لها سنوياً. وفي الدورة السابعة والعشرين (نيسان/أبريل 2018)، أُنشئت فرقة عمل لمواصلة دفع مبادرة مبادلة الديون لأغراض

(8) *The Inefficiency of Inequality* (United Nations publication, Sales No. E.18.II.G.11).

التكيف مع المناخ، التي يرد وصفها في الفقرات اللاحقة. واعتمدت هذه اللجنة أيضاً قرارات لتعزيز بناء القدرات في مجال تقييم الكوارث واستراتيجيات بناء القدرات على التكيف في الكاريبي؛

(د) المؤتمر الإقليمي المعني بالمرأة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الذي يشجع المساواة بين الجنسين في بلدان المنطقة، وذلك من خلال الجمع بين السلطات المسؤولة عن القضايا المتصلة بوضع المرأة. ويجتمع المؤتمر دورياً على فترات لا تزيد عن ثلاث سنوات. وركزت الدورة الرابعة عشرة للمؤتمر الإقليمي المعني بالمرأة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (كانون الثاني/يناير 2020) على تعزيز إمكانية الوصول إلى النظم المالية والخدمات الصحية الجيدة النوعية، وعلى الحقوق الجنسية والإنجابية للمرأة، وشددت على أهمية إدخال تغيير منظومي على النهج المتبع إزاء الهجرة بغية الحد من أوجه الضعف لدى المرأة؛

(هـ) المجلس الإقليمي للتخطيط الذي يوجه أنشطة معهد أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي ويشرف عليها. يجتمع المجلس كل سنتين. وعُقد آخر اجتماع له في آب/أغسطس 2019؛

(و) المؤتمر الإحصائي للأمريكتين الذي يسهم في التقدم المحرز في السياسات المتعلقة بالإحصاءات والأنشطة الإحصائية في بلدان المنطقة. يشجع التعاون الدولي والإقليمي والثنائي بين المكاتب الإحصائية الوطنية والوكالات الدولية والإقليمية. يجتمع المؤتمر الإحصائي للأمريكتين كل سنتين. وعُقد آخر اجتماع له في تشرين الثاني/نوفمبر 2019؛

(ز) المؤتمر الإقليمي للسكان والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. في عام 2012، جرى تغيير اسم اللجنة المخصصة للسكان والتنمية التابعة للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، عملاً بقرار اللجنة الاقتصادية 670(د-34)، ليصبح المؤتمر الإقليمي للسكان والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. يركّز المؤتمر على رصد واستعراض القضايا المتصلة بالسكان والتنمية، والهجرة الدولية، والشعوب الأصلية، والسكان المتحدرين من أصل أفريقي، والشيخوخة. يجتمع المؤتمر دورياً على فترات لا تزيد عن ثلاث سنوات. وعُقدت آخر دورة له في آب/أغسطس 2018، بحث خلالها تنفيذ توافق آراء مونتيفيديو بشأن السكان والتنمية ونظر في استحداث منبر افتراضي للمتابعة الإقليمية لتوافق آراء مونتيفيديو؛

(ح) مؤتمر العلم والابتكار وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات الذي أنشئ عام 2012 عملاً بقرار اللجنة الاقتصادية 672(د-34) وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 35/2012. يهدف إلى التشجيع على وضع سياسات وطنية بشأن العلم والتكنولوجيا والابتكار وسياسات متصلة بتقدم مجتمع المعلومات والمعارف، وإلى تحسين هذه السياسات. وينبغي للمؤتمر أن يعقد اجتماعات سنوية وأن يعد برنامجاً لفترة سنتين لأنشطة التعاون الإقليمي والدولي[9]. بيد أنه لم يبدِ نفس مستوى النشاط الذي أظهرته الهيئات الفرعية الأخرى التابعة للجنة الاقتصادية؛ عُقد آخر اجتماع للمؤتمر عام 2016 (الدورة الثانية، التي عُقدت يومي 12 و13 أيلول/سبتمبر 2016 في سان خوسيه). وإضافة إلى ذلك، فإن التقرير المقدم من اللجنة الاقتصادية إلى الاجتماع الثاني لمنتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتنمية المستدامة (2018) عن أنشطة هيئاتها الفرعية[10] لا يتضمن أي إبلاغ من مؤتمر العلم والابتكار

(9) قرار اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي 672(د-34)، المرفق الأول، الفقرتان 2(ج) و4.

(10) انظر ECLAC, "Report of the ECLAC subsidiary bodies to the Forum of the Countries of Latin America and the Caribbean on Sustainable Development, May 2017 to April 2018" (Santiago, 2018). متاح عبر الرابط https://repositorio.cepal.org//handle/11362/43379.

وتكنولوجيا المعلومات والاتصـــالات. وعلاوة على ذلك، لم يُعثر على أي تقارير مقدمة من المؤتمر إلى الاجتماع الثالث للمنتدى (2019). ومع ذلك، تعمل اللجنة الاقتصـــادية بوصـــفها الأمانة التقنية لبرنامج العمل الرقمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (أي eLAC2020) الذي اعتمده المؤتمر الوزاري بشأن مجتمع المعلومات في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في عام 2018[(11)]؛

(ط) المؤتمر الإقليمي المعني بالتنمية الاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الذي أنشئ عام 2014 عملاً بقرار اللجنة الاقتصادية 682(د-35) وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 32/2014. من أهدافه تشجيع وضع سياسات وطنية بشأن التنمية الاجتماعية والتعاون الدولي والإقليمي والثنائي في مجال التنمية الاجتماعية، من أجل دراسة الفقر المتعدد الأبعاد وإحراز تقدم في قياس الفقر والتصدي لعدم المساواة وسد الثغرات الهيكلية. يجتمع المؤتمر كل سنتين. وقد عقد آخر اجتماع له في تشرين الأول/أكتوبر 2019.

25- وتخضع اللجنة الاقتصادية أيضاً للرقابة الداخلية من خلال عمليات مراجعة الحسابات والتقييم والاســـتعراض التي يجريها مكتب خدمات الرقابة الداخلية، والمراجعة الخارجية للحســـابات التي يجريها مجلس مراجعي الحسابات، وتقارير الوحدة.

باء- الولاية وبرنامج العمل

26- تشـــمل ولاية الهيئة الجوانبَ الاجتماعية للتنمية الاقتصـــادية والترابطَ بين العوامل الاقتصـــادية والاجتماعية. ومن خلال اعتماد الهيئة (كل سـنتين) أو اللجنة الجامعة (في السـنوات التي لا تجتمع فيها الهيئة) برنامج عمل، يشـمل جدولاً زمنياً للمؤتمرات، تعمل الدول الأعضـاء والأعضـاء المنتسـبون على إنشاء الولايات التي ستوجه أعمال الهيئة مستقبلاً.

27- ويرد عرض لولاية اللجنة الاقتصـادية في الاسـتعراضـات السـابقة التي أجرتها الوحدة. بيد أنه تجدر الإشارة إلى أنه في حين تشمل اختصاصاتُ اللجنة الاقتصادية صراحةً الجوانب الاجتماعية للتنمية الاقتصـادية[(12)]، فهي لا تشـير إلى الجوانب البيئية لا من قريب ولا من بعيد. ومن المسـلَّم به على نطاق واسـع أن هذه العوامل الثلاثة - الاقتصـادية والاجتماعية والبيئية - مترابطة ترابطاً وثيقاً، وأن العديد من الدراسات يربط بشكل مباشر القضايا البيئية، مثل تغير المناخ، بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وعلاوة على ذلك، يركز المجلس الاقتصادي والاجتماعي عمله على الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، أي الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

28- وتعاني منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي أصلاً من آثار تغير المناخ. فالكاريبي وأمريكا الوسطى هما المنطقتان دون الإقليميتين الأكثر عرضـة للتضـرر من آثار الكوارث الطبيعية ضـمن هذه المنطقة. وعلى وجه التحديد، كثيراً ما تتأثر الدول الجزرية الصغيرة النامية في الكاريبي بعواقب تغير المناخ. وتجدر الإشـــارة إلى أن الهيئة والمجلس الاقتصـــادي والاجتماعي والجمعية العامة أناطت جميعُها باللجنة

(11) يقترح برنامج العمل اســـتخدام التكنولوجيات الرقمية كأدوات للتنمية المســـتدامة. انظر ECLAC, "Report of the Sixth Ministerial Conference on the Information Society in Latin America and the Caribbean: Cartagena de Indias (Colombia), 18-20 April 2018" (Santiago, 2018). متاح عبر الرابط https://repositorio.cepal.org/bitstream/handle/11362/44297/1/S1800304_en.pdf.

(12) اللجنة الاقتصـادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، "اختصـاصـاتُ اللجنة الاقتصـادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ونظامُها الداخلي"، الفقرة 1(و): "لدى الاضـطلاع بالمهام المذكورة أعلاه، تُعنى، حسـب الاقتضـاء، بالجوانب الاجتماعية للتنمية الاقتصادية وبالترابط بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية".

الاقتصادية ولايات تتعلق بالبعد البيئي للتنمية المستدامة. وعلاوة على ذلك، يشكل البعد البيئي جزءاً من الدراسات والأنشطة السابقة للجنة الاقتصادية، ما جعله بحكم الواقع جزءاً من ولايتها الأساسية. وتُواصل ورقات الموقف المختلفة الصادرة عن اللجنة الاقتصادية التأكيد أن تغير المناخ مرتبط بوجود أنماط إنتاج واستهلاك غير مستدامة قائمة على الاستخدام المكثف للوقود الأحفوري. واقترحت اللجنة الاقتصادية، في وثيقة موقفها التي تجعل من المساواة محور التنمية المستدامة[13]، إحداث خرق بيئي يستند إلى الاستثمارات في القطاعات الاستراتيجية من أجل إعادة تنشيط النمو وتشجيع مسارَ تنميةٍ خفيضة الكربون. وعليه، ترى اللجنة الاقتصادية في هذا الخرق البيئي القوة الدافعة وراء نموذج إنمائي جديد متحور حول الاستدامة والمساواة. وعلاوة على ذلك، فإن الدول الأعضاء تؤيد إدراج البعد البيئي في ولاية اللجنة الاقتصادية من خلال اعتماد برامج عمل مختلفة، بما في ذلك أحدثها في عام 2020. ومع ذلك، في المنطقة كيانات توفر الإدارة البيئية أصلاً، مثل منتدى وزراء البيئة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وهو آلية إقليمية مشتركة بين الحكومات تقدم إسهامات ومساهمات ذات صلة إلى المنتديات الرفيعة المستوى. ويعمل المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بوصفه أمانة المنتدى. ويلقى المكتبُ الدعم من لجنة تقنية مؤلفة من برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واللجنة الاقتصادية، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، والبنك الدولي.

29- ومن الأمثلة على الانخراط البيئي للجنة الاقتصادية الاتفاق الإقليمي بشأن الوصول إلى المعلومات والمشاركة العامة والعدالة في المسائل البيئية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (اتفاق إسكاسو)[14]، وهو إنجاز إقليمي هام يسهم في حماية حق كل شخص في العيش في بيئة صحية وفي التنمية المستدامة. وهذا الاتفاق هو أول معاهدة بيئية إقليمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تكفل التنفيذ الفعال للحقوق في الحصول على المعلومات البيئية، وفي المشاركة العامة في عملية صنع القرارات البيئية، وفي إمكانية اللجوء إلى القضاء في المسائل البيئية (المبدأ 10 من إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية). وقدمت اللجنة الاقتصادية الدعم في إعداد الاتفاق وهي ستعمل على رصد تنفيذه.

برنامج العمل

30- تعتزم الهيئة، من خلال تنفيذ برنامج عملها، السعي إلى تحقيق الأهداف التي تتقاسمها جميع اللجان الإقليمية، مثل: دعم ركيزة التنمية في الأمم المتحدة؛ وتعزيز التكامل الاقتصادي على الصعيدين دون الإقليمي والإقليمي؛ ودعم الدول الأعضاء في تنفيذ خطة عام 2030 وخطة عمل أديس أبابا؛ وتيسير التنمية المستدامة عن طريق المساعدة على سد الفجوات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية فيما بين بلدان المنطقة وبينها وبين الاقتصادات الصناعية.

31- وتسترشد اللجنة الاقتصادية بولايتها في برنامج عملها، الذي ينقسم إلى 13 برنامجاً من البرنامج الفرعية المترابطة والمتكاملة (يرد وصفها أدناه). وتنفَّذ البرامج الفرعية من خلال نهج متكامل ومتعدد التخصصات. وقد أُبلغ المفتشان من قبل الإدارة العليا للجنة الاقتصادية وممثلي الدول الأعضاء بأن اللجنة الاقتصادية تجري مشاورات منتظمة مع الحكومات لتقييم احتياجاتها وأولوياتها كنقطة انطلاق

(13) *Horizons 2030: Equality at the Centre of Sustainable Development* (United Nations publication, Sales No. E.16.II.G.11).

(14) اعتُمد في إسكاسو، كوستاريكا، في 4 آذار/مارس 2018. فُتح باب التوقيع على الاتفاق في 27 أيلول/سبتمبر 2018 في مقر الأمم المتحدة. ولكي يدخل الاتفاق حيز النفاذ، يجب أن يصادق عليه 11 بلداً من بلدان المنطقة الـ 33 بحلول 26 أيلول/سبتمبر 2020. وحتى تاريخه، وقَّع الاتفاق 22 بلداً وصادقت عليه 9 بلدان هي: إكوادور، وأنتيغوا وبربودا، وأوروغواي، وبنما، وبوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسانت كيتس ونيفس، وغيانا، ونيكاراغوا.

لإعداد برنامج عملها. وتجرى هذه المشاورات من خلال دورات الهيئة، واللجنة الجامعة وأجهزتها الفرعية، ومن خلال الحوار بين كبار موظفي اللجنة الاقتصادية والموظفين التقنيين في بلدان المنطقة. وتؤدي هذه المشاورات إلى توفير أنشطة التعاون التقني. وعلى الصعيد الداخلي، تعقد الإدارة العليا للجنة الاقتصادية اجتماعات منتظمة للتخطيط الاستراتيجي مع الشُعب الفنية من أجل تحديد أولويات برنامج العمل والأهداف التي يتعين تحقيقها.

32- ولاحظ المفتشان، من خلال تحليل للاستبيان المرسل إلى الدول الأعضاء، أن هذه الدول "راضية جداً" عن الدعم الذي تتلقاه وعن خدمات التي تقدمها اللجنة الاقتصادية. وقد تأكد هذا الرأي خلال المقابلات واجتماعات مجموعات التركيز. وتتماشى هذه التعليقات مع الاستنتاجات المستخلصة في الاستعراض السابق الذي أجرته وحدة التفتيش المشتركة. وفي الدورة السابعة والثلاثين للهيئة، لاحظت الدول الأعضاء بارتياح التقرير المتعلق بأنشطة اللجنة الاقتصادية وأكدت النتائج الواسعة النطاق التي تحققت في مختلف مجالات العمل، مثنية بوجه خاص على النهج القائم على النتائج الذي تتبعه اللجنة الاقتصادية وقدرتها على الاستجابة لاحتياجات المنطقة.

إقرار الميزانية البرنامجية المقترحة

33- في الردود المقدمة على الاستبيان، أشارت إدارة اللجنة الاقتصادية إلى أن القرارات التي تتخذها الهيئة لا تحظى دائماً باعتراف كامل من قبل الجمعية العامة، بما في ذلك جهازها الإداري، ومن قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بوصفها ولايات يتعين على الهيئة تنفيذها. وذكرت إدارة اللجنة الاقتصادية أن هناك حاجة إلى الاعتراف بقرارات الهيئة بوصفها ولايات كاملة الأركان. وفي هذا الصدد، لاحظ المفتشان وجود انقطاع بين إعداد وإقرار برنامج العمل السنوي من قبل الهيئة أو اللجنة الجامعة، اللتين تستعرضان وتعتمدان برامج العمل السنوية ولكنهما لا تؤديان أي دور في تخصيص الموارد، وإقرار الميزانية البرنامجية المقترحة، الذي يندرج في نطاق مسؤولية الجمعية العامة من خلال لجانها ذات الصلة. وتتوزع مسؤوليات الحوكمة إلى حد ما بين الهيئة (واللجنة الجامعة)، التي تركز على المسائل الفنية والبرنامجية، والجمعية العامة، بما في ذلك جهازها الإداري، التي تبت في مقترحات الميزانية.

34- وينص البند 4-8[(15)] على أنه يجري استعراض البرامج والبرامج الفرعية للإطار الاستراتيجي المقترح من جانب الهيئات القطاعية والفنية والحكومية الدولية الإقليمية ذات الصلة قبل استعراضها من جانب لجنة البرنامج والتنسيق والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة. ومن الناحية المثالية، ينبغي أن يتضمن برنامج العمل الذي تقره الهيئة، أو اللجنة الجامعة، جميع الولايات ذات الصلة وما يتصل بها من آثار مالية. وينبغي أيضاً أن تكون هذه الولايات والآثار جزءاً من مشروع الميزانية الذي سينظر فيه المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة ويوافقان عليه. غير أن التركيز على الجداول الزمنية الصارمة، التي لا تواءم زمنياً مع موافقة الهيئة على برنامج العمل، وتطبيق الأمانة العامة معايير صارمة في الشؤون المالية وشؤون الميزانية عند صياغة مقترحات الميزانية يجعل من الصعب على اللجنة الاقتصادية أن تسجل في ميزانيتها الاحتياجات الإقليمية التي تنشأ، مما يعرض للخطر الوفاء بالولايات التي لا تخصص لها موارد محددة.

35- ولا يوجد حل بسيط لهذه المسألة؛ ويرى المفتشان أن الأمر يتعلق بالاتساق بين تحديد وتسجيل الاحتياجات الإقليمية من جانب اللجنة الاقتصادية والأمانة العامة في الوقت المناسب، والدعم المقدم من الدول الأعضاء والجهات المانحة. والنتيجة الواضحة هي أن الميزانية قد لا تعكس برنامج العمل المعتمد

(15) انظر ST/SGB/2018/3.

بالكامل؛ وهذا أمر هام بصفة خاصة في سيناريو للإدارة القائمة على النتائج. وهي أيضاً مسألة مستمرة، حددها المفتشان في استعراض وحدة التفتيش المشتركة لعام 2012، إذ ذكرا أن ممثلي الدول الأعضاء يقرون بأن لهم وحدهم القول الفصل في ولاية اللجنة الاقتصادية وتخصيص الموارد؛ بيد أن التطورات السريعة في المنطقة والطلب المتزايد باطراد على الخدمات التي تقدمها اللجنة الاقتصادية لا يسجَّلان بدقة في عملية الميزانية التي تقوم بها الأمم المتحدة[16].

36- وعلاوة على ذلك، أكد الأمين العام ضرورة تحسين الإجراءات الحالية المتعلقة بالميزانية داخل الأمانة العامة. ورأى الأمين العام أن طولَ دورة التخطيط والميزنة وما يقترن بها من تجزؤ الوثائق لا يتيح إجراء تقييم استراتيجي لبرنامج عمل المنظمة واقترح تبسيط عمليات التخطيط والميزنة وتحسينها من أجل دعم عملية صنع القرار بشكل أفضل وزيادة شفافية المعلومات[17].

37- وتتيح دورة الميزانية السنوية الجديدة للأمانة العامة فرصة للتقليل إلى أدنى حد ممكن من حجم هذه المشكلة نظراً لأن تحديد الاحتياجات الإقليمية يجب أن يجري الآن على أساس سنوي؛ والدورة أقصر وأقرب إلى فترات التنفيذ، وبمكن من ثم توقع درجة أعلى من اليقين والدقة بزيادة تواتر الفرص المتاحة للاستجابة لطلبات الحصول على الخدمات. **ويرى المفتشان أنه يتعين على اللجنة الاقتصادية، بوصفها حلقة الوصل بين الهيئة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والأمانة العامة، أن تكفل أن تتضمن ميزانيتها جميع العناصر البرنامجية اللازمة لتعكس ولايات الهيئة، وكذلك الطلبات المتوقعة للحصول على الخدمات والدعم المقدمة من الدول الأعضاء والأعضاء المنتسبين.**

جيم- خطة عام 2030

38- أجرى فريق وحدة التفتيش المشتركة عملية استعراض مكتبي للنظر في مساهمة اللجنة الاقتصادية في خطة عام 2030 والدعم المقدم إلى بلدان المنطقة وأقاليمها. وخلص الفريق إلى أن اللجنة الاقتصادية قدمت، منذ اعتماد خطة عام 2030 في عام 2015، دعماً قيماً للبلدان في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي فيما يتعلق بتنفيذها ومتابعتها. وترى اللجنة الاقتصادية أن التكامل والتعاون الإقليمي هما الأساسان لتنفيذ خطة عام 2030 بنجاح، إذ يتيحان للبلدان أن تتصدى سوية للمسائل الاقتصادية والعابرة للحدود التي تؤثر على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، مع التركيز على عدة ركائز للعمل:

(أ) إنشاء وتعزيز المؤسسات الإقليمية والوطنية لتعزيز اتساق السياسات وتكامل الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، بما في ذلك المراصد المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، والتخطيط والطاقة؛

(ب) تعميم مراعاة أهداف التنمية المستدامة في التخطيط الوطني والميزانيات الوطنية، مع ضمان التماسك على صعيدي السياسات والمؤسسات والاتساق والتنسيق فيما بينها؛

(ج) تعزيز قدرة الدول الأعضاء على جمع وتجهيز وتحليل ونشر البيانات والإحصاءات والمؤشرات؛

(د) تحليل السبل المبتكرة فيما يتعلق بوسائل التنفيذ والترويج لها، مع مراعاة الخصائص الإقليمية ودون الإقليمية في مجالات التمويل والتكنولوجيا والتجارة؛

(16) JIU/NOTE/2013/2، الفقرة 17.

(17) A/74/852، الفقرة 1.

(هـ) إيجاد مساحات للحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين وتبادل المعارف بين الحكومات، والأعمال التجارية والمواطنين، وتعزيز التنسيق مع منظومة الأمم المتحدة، والكيانات الإقليمية ومجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة.

منتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتنمية المستدامة

39- في أيار/مايو 2016، اعتمدت الهيئة القرار 700(د-36)، الذي أنشأت بموجبه منتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتنمية المستدامة. والمنتدى هو آلية إقليمية لمتابعة واستعراض تنفيذ خطة عام 2030، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة وغاياتها ووسائل تنفيذها، بما يشمل خطة عمل أديس أبابا.

40- والهدف من هذا المنتدى المتعدد أصحاب المصلحة، الذي ينعقد سنوياً، تحت رعاية اللجنة الاقتصادية، والدول الأعضاء ومؤسسات في منظومة الأمم المتحدة، ومنظمات إقليمية ودون إقليمية، ومؤسسات مالية دولية، والقطاع الخاص وممثلين عن المجتمع المدني، هو إنشاء منصة إقليمية للتعلم من الأقران وتبادل الآراء فيما بينهم، مما يمكن بلدان المنطقة من تبادل الخبرات والممارسات الجيدة.

41- ويتطور المنتدى مع تطور المنطقة، وهو يكيف برنامجه مع أولويات المنطقة. فعلى سبيل المثال، تضمن الاجتماع الأول للمنتدى، الذي عُقد في عام 2017، تبادلاً لمنهاج التعلم من الأقران تقاسم فيه المشاركون أفكارهم بشأن إنشاء الآليات المؤسسية لمتابعة خطة عام 2030 وسد الثغرات في القدرات والبيانات اللازمة من أجل قياس تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في المنطقة. وفي الاجتماع الثاني، أشادت الدول الأعضاء بالعمل الذي اضطلعت به اللجنة الاقتصادية خلال 70 عاماً من وجودها وبجهودها المتواصلة لدعم العمليات التي تقودها البلدان. وتضمن الاجتماع أيضاً جزءاً عن الاستمرارية في تنفيذ خطة عام 2030. وسعى الاجتماع الثالث للمنتدى إلى إتاحة فرصة لبلدان المنطقة للتفكير في السياسات اللازمة لتحقيق خطة عام 2030 استناداً إلى الخبرات التي جمعت خلال الدورة الأولى للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة.

42- وفي عام 2017، حضر المنتدى، بما في ذلك ثلاث مناسبات جانبية، 800 مشارك؛ وفي عام 2018، ضم المنتدى 000 1 مشارك وعقد أكثر من 30 مناسبة جانبية؛ وفي عام 2019، شارك 200 1 مشارك في الجلسة العامة، ونُظّم أكثر من 50 مناسبة جانبية، مما يدل على الأهمية المتزايدة للمناسبة في المنطقة. ويرى المفتشان أن المشاركة المفتوحة للممثلين الإقليميين للأمم المتحدة - بما يشمل المنسقين المقيمين لبلدان المنطقة، وصناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة - في المنتديات الإقليمية تمثل خطوة هامة في معالجة المسألة المستعصية المتمثلة في التنسيق الإقليمي مع إعلام المستوى الوطني في الوقت نفسه.

إعادة مواءمة برنامج العمل مع أهداف التنمية المستدامة

43- إضافة إلى المبادرات المذكورة أعلاه التي تهدف إلى إعادة تشكيل هيكل الحوكمة في المنطقة في سياق خطة عام 2030 ونتيجة لإنشاء المنتدى، قامت اللجنة الاقتصادية بإعادة مواءمة برنامج عملها مع أهداف التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، اقتُرح إجراء إعادة هيكلة في الإطار الاستراتيجي للجنة الاقتصادية للفترة 2018-2019، تتمثل في إدماج البرنامج الفرعي 4 (تمويل التنمية) في البرنامج الفرعي 3 (سياسات الاقتصاد الكلي والنمو). وكان ذلك أيضاً استجابة للطلبات المتزايدة المقدمة من الدول الأعضاء فيما يتعلق بالتحليل وتقديم المقترحات المتعلقة بالسياسات العامة للتصدي للتحديات الجديدة التي تطرحها خطة عام 2030.

44- وأتاح إدماج البرنامجين الفرعيين للهيئة زيادة القدرة على وضع سياسات جديدة للاقتصاد الكلي – ضريبية ونقدية ومالية – موجهة نحو تعبئة الموارد المحلية والخارجية بما يتماشى مع الأهداف والغايات المحددة في خطة عام 2030، ولا سيما الهدف 8 المتعلق بتعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع، والهدف 17 المتعلق بتعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة. ويسَّر أيضاً إدخال مجالات عمل جديدة ناشئة عن خطة عمل أديس أبابا، وهي التدفقات المالية غير المشروعة، وتنسيق الضرائب والتسعير التحويلي، من بين مجالات أخرى. وفي هذا الصدد، تدعي اللجنة الاقتصادية أن إدماج البرنامجين الفرعيين ولّد أوجه تآزر وكفاءة تيسر القيام باستجابة أفضل لطلبات الدول الأعضاء.

45- وأظهر تحليل للبرامج الفرعية ذات الصلة والمقابلات المتعددة التي أجريت مع الإدارة العليا للجنة الاقتصادية، بما في ذلك رؤساء البرامج الفرعية، أن هذه البرامج الفرعية متوائمة مع خطة عام 2030. وفيما يتعلق بأهمية الأهداف الفردية في البرامج الفرعية، تتمثل الأهداف الأكثر أهمية في الأهداف 17 و8 و10 و16. ومن بين البرامج الفرعية الـ 13، تتواءم 8 برامج مع الهدف 17 والهدف 8، و7 برامج مع الهدف 10 و6 برامج مع الهدف 16. ويبين الشكل الوارد أدناه تواؤم البرامج الفرعية مع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر.

الشكل الثاني

أهداف التنمية المستدامة التي تعطى أولوية أكبر في البرمجة

أهداف التنمية المستدامة التي تعطى أولوية أقل في البرمجة

46- وتشمل أهداف التنمية المستدامة التي تعطى أولوية أقل في البرامج الفرعية الهدف 14، الذي لا يُعالج إلا في إطار برنامج فرعي واحد، والهدفين 15 و6 اللذين لا يعالجا إلا في إطار برنامجين فرعيين. وتجدر الإشارة إلى أن عناصر خطة عام 2030 متكاملة، ومتعددة المستويات ومترابطة، مما يعني أن أوجه التقدم المحرز في إطار بعض الأهداف قد تسهم في النهوض بأهداف أخرى.

الشكل الثالث

مواءمة البرامج الفرعية (البرامج الفرعية 1-13) مع أهداف التنمية المستدامة (الأهداف 1-17)

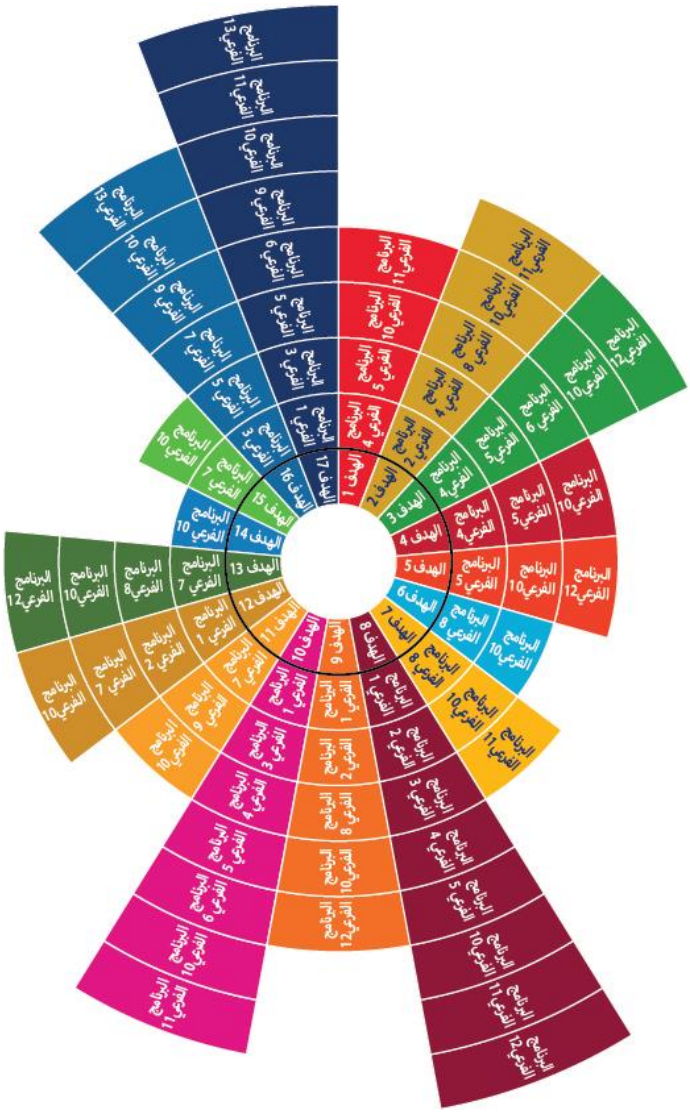

المصدر: A/74/6 (Sect. 21)، الصفحة 5.

47- وفي الدورة السابعة والثلاثين للهيئة، رحبت الدول الأعضاء ببرنامج العمل، معترفة بأن أولويات اللجنة الاقتصادية لعام 2020 تعكس التواؤم المطلوب مع خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة والتكيف معهما[18].

48- ويسلّم المفتشان بأن آليات تسجيل احتياجات وأولويات الدول الأعضاء في المنطقة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة (أي منتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتنمية المستدامة) تمثل ممارسة جيدة ويعترفون بالجهود المبذولة لمواءمة برامج اللجنة الاقتصادية مع تلك الأهداف.

رصد أهداف التنمية المستدامة والإبلاغ عنها

49- خلص المفتشان إلى أن آليات الإبلاغ الإقليمية القائمة معقدة ومتداخلة. وفي هذا الصدد، من الضروري أن تكون التقارير الإقليمية عن التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة موحدة عبر

(18) انظر قرار اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي 728(د-37).

مختلف المناطق ومتسقة مع إطار المؤشرات العالمية (أي المؤشرات الفريدة البالغ عددها 231 مؤشراً لخطة عام 2030) من أجل تسليط الضوء بفعالية على الثغرات والتحديات البالغة الأهمية. وينقَّح إطار المؤشرات سنوياً ويخضع لمراجعة شاملة من جانب اللجنة الإحصائية مع تحسن الأساليب وتوافر البيانات.

50- وقد حدد الأمين العام، في وثيقته الاستراتيجية على نطاق المنظومة[19]، أن الإبلاغ السنوي عن النتائج الإقليمية للأمم المتحدة على نطاق المنظومة دعماً لخطة عام 2030 سينسق، على الصعيد الإقليمي، من جانب اللجان الإقليمية بدعم من مكتب التنسيق الإنمائي. وتجدر الإشارة إلى أن هذا المكتب يكلف بمهام الإدارة والإشراف في نظام المنسقين المقيمين الذي أنشئ حديثاً وتُعهد إليه تلبية احتياجات ومطالب أفرقة الأمم المتحدة القطرية ومجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

51- وقُدّم مثالٌ على مساهمة اللجنة الاقتصادية في تنسيق عملية الإبلاغ الإقليمي من خلال إعداد *"التقرير الذي يُقدَّم كل أربع سنوات عن التقدم المحرز والتحديات الماثلة على الصعيد الإقليمي فيما يتعلق بخطة التنمية المستدامة لعام 2030 في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي"*، الذي عُرض على الاجتماع الثالث لمنتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتنمية المستدامة. ويقيم التقرير الإنجازات التي تحققت والتحديات التي تواجهها المنطقة. وكان إعداد التقرير الذي يقدم كل أربع سنوات، الذي نسقته اللجنة الاقتصادية، نتيجة جهد مشترك بين الوكالات شمل عدداً كبيراً من صناديق الأمم المتحدة، وبرامجها ووكالاتها المتخصصة. ويرى المفتشان أن ذلك يمكن أن يكون مثالاً جيداً على التعاون الإقليمي فيما بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وممارسة جيدة في سياق تقديم التقارير عن خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر الواردة فيها.

52- ويسهم العمل الإحصائي للجنة والشبكات الإحصائية التابعة لها في إطار المؤشرات العالمية. غير أن هذا العمل قيد التنفيذ، بما في ذلك فيما يتعلق بوضع المؤشرات الإقليمية والوطنية ومواءمتها. ومن الضروري أن تواصل اللجنة الاقتصادية التنسيق مع وكالات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وصناديقها وبرامجها من أجل توليد مجموعة واحدة من الإحصاءات باستخدام منهجيات قابلة للمقارنة. وعلاوة على ذلك، يشكل إنشاء شبكة لتعزيز القدرات الوطنية فيما يتعلق بتنفيذ ورصد خطة عام 2030 في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مثالاً آخر على مساهمة اللجنة الاقتصادية وأنشطتها في تنفيذ خطة عام 2020. ورحب أعضاء منتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتنمية المستدامة في اجتماعهم الثالث (نيسان/أبريل 2019) بإنشاء الشبكة.

53- غير أن الولايات والمهام الجديدة تحتاج إلى تخصيصها بالموارد على النحو المناسب، لا سيما عندما تكون قدرات اللجان الإقليمية غير كافية عموماً لتلبية الطلب المتزايد على الدعم الإحصائي، على نحو ما أكده مكتب خدمات الرقابة الداخلية في تقييمه المواضيعي للجان الإقليمية[20]. ووفقاً لتقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية، لا تملك اللجان الإقليمية ما يكفي من القدرات لتلبية طائفة متسعة باطراد من الاحتياجات الإحصائية الناشئة عن خطة عام 2030. وعلى صعيد اللجان الإقليمية الخمس جميعها، تمثلت العقبة الرئيسية التي حُددت في تقديم الدعم الفعال والموثوق به إلى الدول الأعضاء فيما يتعلق بخطة عام 2030 في عدم كفاية القدرة على تلبية الاحتياجات الإحصائية الرئيسية والافتقار إلى الموارد اللازمة للاستجابة على النحو المناسب. ويشاطر المفتشان مكتب خدمات الرقابة الداخلية الشواغل التي أعرب عنها في تقريره.

(19) A/75/79-E/2020/55، الفقرة 43.

(20) E/AC.51/2017/8، الفقرة 38.

54- ووفقاً للنسخة المسبقة لمقترح الأمين العام[21]، سيجري إعداد بوابات أهداف التنمية المستدامة في جميع المناطق سعياً إلى توفير بيانات موحدة عن التقدم المحرز على الصعيد الإقليمي، بحيث تعمل كمركز جامع للبيانات المتعلقة بالأهداف. وستعزز البوابات، وهي منصات مشتركة بين الوكالات وتابعة الأمم المتحدة للمعارف والبيانات بشأن تنفيذ وقياس أهداف التنمية المستدامة، القدرات القائمة المتعلقة بالبيانات والإحصاءات، وستُبلغ عن التطورات المتعلقة بقياس الأهداف في كل منطقة وستنشر بيانات متسقة على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وستخضع البوابة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للتنسيق من قبل اللجنة الاقتصادية وستتلقى الدعم من لجنة توجيهية. وستكون مفتوحة للأفرقة القطرية، والدول الأعضاء والجمهور.

دال- منطقة البحر الكاريبي دون الإقليمية

55- تلبي اللجنة الاقتصادية احتياجات منطقة البحر الكاريبي دون الإقليمية من خلال جملة أمور منها تنفيذ الولايات الصادرة عن لجنة التنمية والتعاون لمنطقة البحر الكاريبي. وتسترشد الخطة دون الإقليمية بخطة عام 2030 وبالخصائص المحددة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وعلى الرغم من أن الخطتين متكاملان، فإنهما تشكلان تحديات مختلفة قليلاً بالنسبة إلى بلدان المنطقة دون الإقليمية، التي يواجه معظمها مشكلة في القدرة على رصد كلتا الخطتين والإبلاغ عنهما.

56- وفي استعراض وحدة التفتيش المشتركة لعام 2012، خلص المفتشان إلى أن اللجنة الاقتصادية تواجه تحدياً كبيراً في تفعيل مشاركة منطقة البحر الكاريبي دون الإقليمية بطريقة أكثر شمولاً للجميع. وخلال الدورة السابعة والثلاثين للهيئة المعقودة في عام 2018، أطلقت اللجنة استراتيجيتها المعنونة "منطقة البحر الكاريبي أولاً" ومنشور *"الآفاق المستقبلية لمنطقة البحر الكاريبي، 2018"* للتصدي للتحديات المحددة والدائمة التي تواجه المنطقة دون الإقليمية في منطقة البحر الكاريبي، وتشمل تشمل الاستراتيجية والمنشور الإجراءات الرئيسية التالية[22]:

(أ) التركيز الاستراتيجي على التحديات المستمرة التي تواجه التنمية في منطقة البحر الكاريبي؛

(ب) رفع مستويات الدعوة على الصعيدين الوطني والإقليمي في البحث عن حلول؛

(ج) إبراز الخطاب المتعلق بالمسائل الكاريبية البالغة الأهمية في جميع منتديات اللجنة الاقتصادية؛

(د) الاستفادة من الدعم المالي والمساعدة التقنية من أجل الأولويات المتفق عليها في منطقة البحر الكاريبي؛

(هـ) تعزيز المشاركة الأوسع نطاقاً لمنطقة البحر الكاريبي في منتديات اللجنة الاقتصادية ومبادراتها.

57- وفي إطار استراتيجية اللجنة الاقتصادية المعنونة "منطقة البحر الكاريبي أولاً" وسعياً إلى التصدي للتحديات التي تواجهها منطقة البحر الكاريبي دون الإقليمية في الحصول على التمويل، لا بد من الدعوة إلى معالجة الضعف الاقتصادي والبيئي للدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي.

(21) A/75/79-E/2020/55.

(22) أصدر منشور *"الآفاق المستقبلية لمنطقة البحر الكاريبي"* في عام 2018، وهو منشور أعدّه المقر دون الإقليمي للجنة لمنطقة البحر الكاريبي بدعم من شعبة التنمية الاقتصادية التابعة للجنة الاقتصادية.

ونظراً لأنه لا يمكن تجاهل عبء الدين الضخم لمنطقة البحر الكاريبي، فقد أطلقت اللجنة الاقتصادية مبادرة لمبادلة الديون تتعلق بتغير المناخ وما صاحب ذلك من إنشاء لصندوق كاريبي لتعزيز القدرة على الصمود من أجل التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره. وهذا المقترح، الذي قدم في عدة محافل، بما فيها المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لقي قبولاً حسناً من البنك الدولي، وأمانة الكومنولث والدول الأعضاء في منطقة البحر الكاريبي.

58- ومنذ إطلاق استراتيجية منطقة البحر الكاريبي أولاً، تتضمن جميع اجتماعات الهيئات الفرعية للجنة الاقتصادية بنداً في جدول الأعمال بشأن التحديات التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي. وبالمثل، خلال الاجتماعين الثاني والثالث لمنتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتنمية المستدامة، قام فريق مخصص معني بالكاريبي بالإبلاغ عن التحديات التي تواجهها بلدان منطقة البحر الكاريبي وعرض أوجه ضعفها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، التي لا تزال تشكل عقبات تعوق تنميتها. وعقدت اللجنة الاقتصادية أيضاً دورات للتعلم من الأقران بشأن التحديات التي يطرحها تنفيذ خطة عام 2030 في منطقة البحر الكاريبي.

59- وخلال عام 2018، قدمت اللجنة الاقتصادية الدعم لبلدان منطقة البحر الكاريبي عن طريق تقديم المساعدة التقنية من خلال تحديد الإنجازات، والثغرات والاحتياجات من الموارد والتحديات المتبقية في سياق تحقيق التنمية المستدامة. واستعداداً لاستعراض منتصف المدة لإجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) الذي عقد في نيويورك في أيلول/سبتمبر 2019، عملاً بقرار الجمعية العامة 217/72، وقعت بلدان منطقة البحر الكاريبي إعلان سان بيدرو الرامي إلى تيسير التركيز المستمر على التصدي لتحديات التنمية المستدامة التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي.

60- ويبين تحليل لموارد البرامج أن موارد الميزانية العادية المخصصة للأنشطة التي يضطلع بها المقر دون الإقليمي للجنة الاقتصادية لمنطقة البحر الكاريبي تمثل 12,8 في المائة (أي 300 199 4 دولار)[(23)] من مجموع موارد البرامج، وأن الأنشطة دون الإقليمية في منطقة البحر الكاريبي تحتل مرتبة بين البرامج الفرعية الثلاثة الأولى عند النظر في مبلغ الموارد المخصصة على مستوى البرنامج الفرعي. ويتلقى المقر دون الإقليمي دعماً إضافياً من المقر الرئيسي للجنة الاقتصادية بشأن المسائل الشاملة والمسائل الإدارية، في حين يقدم المقر دون الإقليمي في المكسيك الدعم لبلدان أخرى في منطقة البحر الكاريبي (أي بلدان أمريكا الوسطى، وكوبا، والجمهورية الدومينيكية وهايتي).

61- ويرحب المفتشان بالمبادرات التي أُطلقت في سياق استراتيجية منطقة البحر الكاريبي أولاً. غير أن الاستراتيجية التي طال انتظارها ينبغي أن تترجم إلى نتائج محددة، ينبغي رصدها وتقديم تقارير عنها بانتظام إلى الهيئة.

التوصية 1

ينبغي للأمينة التنفيذية للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أن ترصد تأثير استراتيجية منطقة البحر الكاريبي أولاً والنتائج المحددة التي حققتها، وأن تقدم تقريراً عنهما، في إطار تقديم التقارير المنتظمة إلى الهيئة.

(23) تقدير قبل إعادة تقدير التكاليف لعام 2020. انظر A/74/6 (Sect. 21).

ثالثاً- الهيكل التنظيمي والإدارة التنفيذية

ألف- الهيكل التنظيمي

62- اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي هي إدارة تابعة للأمانة العامة وكان هيكلها التنظيمي قد حدد في البداية في نشرة الأمين العام ST/SGB/2000/5. بيد أن تغييرات تنظيمية طرأت منذ إنشاء الهيكل الأولي ويتألف هيكل اللجنة الاقتصادية حالياً من 13 شعبة مسؤولة عن تنفيذ البرامج الفرعية لكل منها، بما في ذلك البرامج الفرعية الخاصة بمقرين دون إقليميين، على النحو الوارد أدناه. ويتضمن المرفق الأول الخريطة التنظيمية للجنة الاقتصادية وتوزيع الوظائف فيها لعام 2020. وقد أنشئت مختلف البرامج الفرعية المدرجة في برنامج العمل نتيجة للولايات التي عهدت بها اللجنة الاقتصادية، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة إلى اللجنة الاقتصادية.

63- والبرامج الفرعية هي التالية:

1- الصلات بالاقتصاد العالمي والتكامل والتعاون على الصعيد الإقليمي؛

2- الإنتاج والابتكار؛

3- سياسات الاقتصاد الكلي والنمو؛

4- التنمية الاجتماعية والمساواة؛

5- تعميم مراعاة المنظور الجنساني في التنمية الإقليمية؛

6- السكان والتنمية؛

7- التنمية المستدامة والمستوطنات البشرية؛

8- الموارد الطبيعية والبنى التحتية؛

9- التخطيط والإدارة العامة من أجل التنمية؛

10- الإحصاءات؛

11- الأنشطة دون الإقليمية في أمريكا الوسطى والجمهورية الدومينيكية وكوبا والمكسيك وهايتي؛

12- الأنشطة دون الإقليمية في منطقة البحر الكاريبي؛

13- دعم العمليات والمنظمات الهادفة إلى تحقيق التكامل والتعاون على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي.

64- ويرد توزيع الموارد حسب البرنامج الفرعي في الشكل أدناه. وتجدر الإشارة إلى أن الهيكل التنظيمي يشمل أيضاً: الإعلام، والمنشورات والخدمات الشبكية، والمكتبة ووحدات الشؤون الإدارية والدعم الإضافية (أي شعبة تخطيط البرامج والعمليات، وشعبة الشؤون الإدارية، وقسم الموارد البشرية، ووحدة إدارة المشاريع، وما إلى ذلك).

الشكل الرابع

توزيع الموارد لعام 2020 حسب البرنامج الفرعي

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

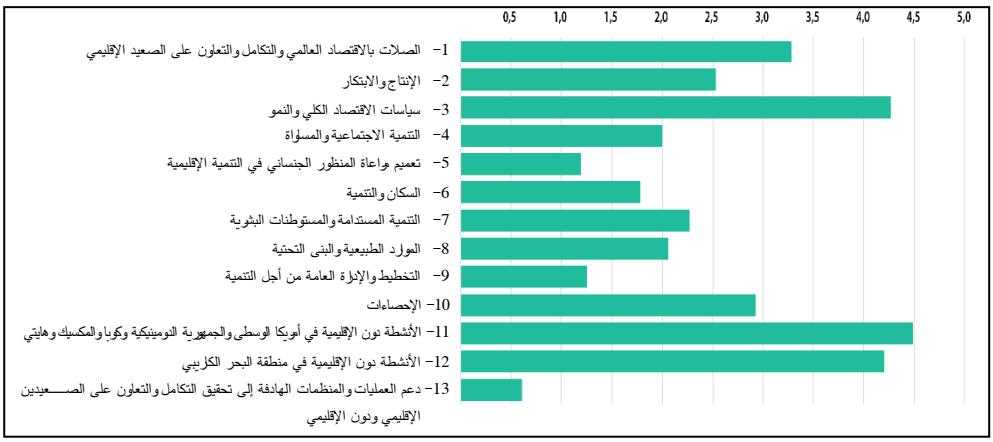

المصدر: A/74/6 (Sect. 21)، الصفحة 85.

65- ويبين الهيكل التنظيمي للجنة الاقتصادية عدداً أكبر من الشعب مقارنةً باللجان الإقليمية الأخرى[(24)]. ولكي تكون اللجنة الاقتصادية ملائمة للغرض المنشود منها وفي وضع أفضل لمواصلة تنفيذ خطة عام 2030، قامت بتكييف برنامج عملها. ومن الأمثلة على ذلك إدماج البرنامج الفرعي 4 السابق (تمويل التنمية)، الذي ركز على التعبئة الخارجية للموارد، في البرنامج الفرعي 3 (سياسات الاقتصاد الكلي والنمو)، الذي أدرج في فترة السنتين 2018-2019، على النحو المبين أعلاه. وثمة مثال آخر توفره التعديلات المقترحة المدرجة في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021، التي تتألف من تحديث لاستراتيجيات التنفيذ المتبعة في إطار البرنامج الفرعية 1 و2 و8 من أجل إدماج مجال الزراعة المواضيعي في إطار البرنامج الفرعي 8 (كان مدرجاً في السابق في إطار البرنامج الفرعي 2)، ومجال البنى التحتية المواضيعي في إطار البرنامج الفرعي 1 (كان مدرجاً في السابق في إطار البرنامج الفرعي 8)، وفقاً لقرار اللجنة الاقتصادية 736 (PLEN.34).

66- ومن خلال تحليل أدق لأهداف البرامج الفرعية، على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية للجنة لعام 2020، لاحظ المفتشان وجود درجة من التداخل بين البرنامج الفرعي 13 (دعم العمليات والمنظمات الهادفة إلى تحقيق التكامل والتعاون على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي) والبرنامج الفرعي 1 (الصلات بالاقتصاد العالمي والتكامل والتعاون على الصعيد الإقليمي). غير أن اللجنة الاقتصادية أشارت في تعليقاتها الختامية على هذا الاستعراض إلى أنه بالرغم من أن كلا البرنامجين الفرعيين يعززان التكامل والتعاون على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، فإن تركيز البرنامج الفرعي 13 ينصب على استخدام المساحات المتعددة الأطراف التي توفرها الهيئات الحكومية الدولية الفرعية التابعة للجنة، ولا سيما منتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتنمية المستدامة، واجتماعات جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومنظومة التكامل بين دول أمريكا الوسطى وغيرها من آليات التكامل الإقليمية ودون الإقليمية لتعزيز الحوار والتعلم من الأقران فيما بين بلدان المنطقة من أجل تنفيذ خطة عام 2030. ويقدم البرنامج الفرعي 13 أيضاً الدعم للمنظمات دون الإقليمية والإقليمية عن طريق تعزيز

(24) على سبيل المثال، لدى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا سبع شعب إضافة إلى مركزها لشؤون المرأة؛ ولدى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ثماني شعب؛ ولدى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تسع شعب؛ ولدى اللجنة الاقتصادية لأوروبا ثمانية برامج فرعية فنية.

التنسيق، والتعاون والمساهمة في عمليات التقارب عندما تكون مشاركة اللجنة الاقتصادية مطلوبة. بيد أن المساعدة التقنية عنصر رئيسي من عناصر البرنامج الفرعي 1 في تعزيز التكامل الإقليمي، والتجارة داخل المنطقة وربطهما بالاقتصاد العالمي لتحسين قدرة الدول الأعضاء في المنطقة على التعاون والمشاركة بفعالية أكبر في التجارة العالمية والإقليمية. ويدعم البرنامج الفرعي 1 أيضاً الدول الأعضاء في وضع واستعراض السياسات المتعلقة باللوجستيات على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي. وهكذا، يخلص المفتشان إلى أنه بالرغم من أن كلا البرنامجين الفرعيين يدعم بلدان في المنطقة في تعزيز عمليات التكامل، فإن تركيزهما مختلف.

67- ويلاحظ المفتشان أن مستوى الموارد المخصصة للبرنامج الفرعي 13 هو أدنى مستوى بين البرامج الفرعية، إذ يظهر فارقاً كبيراً جداً عند مقارنته بالبرامج الفرعية الأخرى ولا يمثل سوى 1,5 في المائة تقريباً (أي 200 599 دولار) من مجموع الموارد المدرجة في برنامج العمل[25]. ويدعو هذا المستوى من الموارد إلى التشكيك في وجود البرنامج الفرعي 13 بوصفه برنامجاً فرعياً مستقلاً. وعلاوة على ذلك، يبين تحليل للأنشطة المضطلع بها في إطار البرنامج الفرعي 13 أن البرنامج الفرعي يقدم الدعم للمنظمات دون الإقليمية والإقليمية، فيما يتعلق بعام 2020، من خلال تقديم الخدمات للاجتماعات وتقديم الخدمات الاستشارية السياسية. ويتمثل هدفه، في جملة أمور، في دعم تعزيز أنشطة اللجنة الاقتصادية في تعزيز آليات التكامل الإقليمي وتعزيز التعاون الإقليمي. ويسهم البرنامج الفرعي في تنظيم منتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتنمية المستدامة. وإضافة إلى ذلك، ساعد البرنامج الفرعي في إعداد التقرير السنوي الثاني للمنتدى عن التقدم المحرز والتحديات الماثلة على الصعيد الإقليمي فيما يتعلق بخطة عام 2030.

68- ويرى المفتشان أن الأنشطة المضطلع بها في إطار البرنامج الفرعي 13 هي أساساً أنشطة من طبيعة خدمات الأمانة. وعلاوة على ذلك، تبين دراسة أكثر تفصيلاً للأنشطة التي تضطلع بها اللجنة في مجال تقديم الخدمات إلى الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء وجود مزيج من المواضيع التي يبدو أنها تقع ضمن نطاق اختصاصات برامج فرعية أخرى. وعلى سبيل المثال، أدرج البرنامج الفرعي 13، في ميزانيته البرنامجية المقترحة لفترة السنتين 2018-2019[26]، في خانة النواتج تقديم الخدمات للاجتماعات المتصلة بمختلف المواضيع على النحو التالي: النظر في أوجه التقدم المحرز في مؤشرات التقدم نحو تحقيق خطة عام 2030، وهو ما يبدو أنه ناتجاً أكثر ملاءمة للبرنامج الفرعي 10 (الإحصاءات)؛ ومناقشة وتبادل الخبرات بشأن السياسات الاقتصادية والاجتماعية الإقليمية، وهو ما يشكل موضوعاً يندرج ضمن اختصاص البرنامج الفرعي 4 (التنمية الاجتماعية والمساواة)؛ وضمان إحراز تقدم في الحوار بين منطقتين مع شركاء من خارج منطقة اللجنة الاقتصادية، بحيث يشمل أصحاب المصلحة فيه من قطاع الأعمال التجارية و/أو المجتمع المدني، وهو ما يبدو غير ذي صلة بالهدف الرئيسي للبرنامج الفرعي 13 (أي دعم التكامل والتعاون على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي).

69- وبالرغم من أن إجراء تحليل فني مفصل لهيكل البرنامج لا يندرج ضمن نطاق هذا الاستعراض، لاحظ المفتشان أنه يمكن تحقيق أوجه تآزر كامنة فيما يتعلق ببرامج فرعية مختلفة (مثل البرامج الفرعية 1 و4 و6 و9 و13) بالنظر إلى جملة أمور منها أوجه التشابه التي لوحظت، على سبيل المثال، بين أهداف البرنامج الفرعي 4 بشأن التنمية الاجتماعية والمساواة (أي تحقيق قدر أكبر من المساواة الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة والرفاه العام لسكان المنطقة مع التركيز على أهداف التنمية المستدامة 1 و2 و3

(25) A/74/6 (Sect. 21)، الصفحة 70.

(26) A/72/6 (Sect. 21). الصفحة 85.

و4 و8 و10) والبرنامج الفرعي 6 بشأن السكان والتنمية (أي الإدماج الكامل للقضايا السكانية في تخطيط التنمية وسياساتها وبرامجها في بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مع التركيز على أهداف التنمية المستدامة 3 و10 و17). ويرى المفتشان أن إجراء استعراض للهيكل الحالي للبرنامج الفرعي يمكن أن يتيح فرصاً لتحقيق مزيد من أوجه الكفاءة. ويوصون بأن تواصل اللجنة الاقتصادية تحديث هيكلها التنظيمي وتحسينه في سياق الإعداد المنتظم لميزانيتها البرنامجية.

باء- المقران دون الإقليميين والمكاتب الوطنية

70- يمكن تقسيم منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي إلى ثلاث مناطق رئيسية هي: منطقة البحر الكاريبي، وأمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية. وقد أنشأت اللجنة الاقتصادية مكتباً رئيسياً في كل منطقة من هذه المناطق الجغرافية. ويقدم المقران دون الإقليميين الدعم لمختلف المناطق الجغرافية والثقافية؛ في حين يقدم المكتب في بورت أوف سبين الدعم لبعض البلدان والأقاليم الناطقة بالفرنسية والإنكليزية في منطقة البحر الكاريبي، ويقدم المكتب في المكسيك الدعم لبلدان أمريكا الوسطى، وهايتي والبلدان الناطقة بالإسبانية في منطقة البحر الكاريبي.

71- وتجدر الإشارة إلى أن الأنشطة دون الإقليمية المنفذة في أمريكا الوسطى، وكوبا، والجمهورية الدومينيكية، والمكسيك وهايتي في إطار البرنامج الفرعي 11 تتلقى أعلى مخصصات من موارد الميزانية العادية (أي 100 482 4 دولار في عام 2020)، وهو ما يمثل 13,7 في المائة من مجموع الموارد العادية المخصصة لبرنامج العمل في عام 2020. ويتألف ملاك المقر دون الإقليمي في المكسيك مما مجموعه 52 وظيفة (أي 25 وظيفة ممولة من الميزانية العادية من الفئة الفنية والفئات العليا و24 وظيفة من فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها، تكملها 3 وظائف ممولة من موارد خارجة عن الميزانية). وكما أشير سابقاً، تمثل الأنشطة دون الإقليمية المضطلع بها في منطقة البحر الكاريبي في إطار البرنامج الفرعي 12 ما نسبته 12,8 في المائة (أي 300 199 4 دولار) من موارد الميزانية العادية[(27)]، ويبين جدول ملاك الموظفين للمكتب في بورت أوف سبين 38 وظيفة (أي 18 وظيفة ممولة من الميزانية العادية من الفئة الفنية والفئات العليا و18 وظيفة من فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها، تكملها وظيفتان ممولتان من موارد خارجة عن الميزانية).

المقر دون الإقليمي في المكسيك

72- ينشط المقر دون الإقليمي في المكسيك في التفاعل مع الدول الأعضاء في المنطقة دون الإقليمية ومع الكيانات الإقليمية ودون الإقليمية (أي الأمانة الدائمة للمعاهدة العامة للتكامل الاقتصادي لأمريكا الوسطى، ومنظومة التكامل بين دول أمريكا الوسطى، وجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي). ويمتد الدعم المقدم بشأن القضايا والمشاريع الوطنية إلى تعزيز ودعم التكامل في أمريكا اللاتينية.

73- ويشارك المقر دون الإقليمي في بعض التقييمات القطرية المشتركة كخطوة أولية في الإعداد اللاحق لإطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة. غير أن مشاركته في إعداد الإطار المذكور أقل أهمية. وقدم المقر دون الإقليمي الدعم للجهود التي تبذلها السلفادور وغواتيمالا والمكسيك وهندوراس لوضع خطة شاملة لمواجهة تحديات الهجرة، وعمل عن كثب مع مجلس وزراء الطاقة التابع لمنظومة التكامل بين دول أمريكا الوسطى من أجل الموافقة، للمرة الأولى، على أربعة معايير للكفاءة في استخدام الطاقة.

(27) A/72/6 (Sect. 21)، الصفحة 70.

74- ولدى المقر دون الإقليمي في المكسيك موظف لشؤون الإعلام مسؤول عن التوعية والاتصالات، ولكن إدارة شبكات التواصل الاجتماعي تنفذ من المقر الرئيسي للجنة الاقتصادية. ولا توجد استراتيجية رسمية تحدد بوضوح الأدوار والمسؤوليات المتعلقة بالتوعية والاتصال للمقر الرئيسي، والمقرين دون الإقليميين والمكاتب الوطنية.

75- وقد وضعت اللجنة الاقتصادية منهجية للتخطيط من أجل تنفيذ خطة عام 2030 في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على أساس تحديد نقاط التقاطع والصلات الأساسية بين خطة عام 2030 وأدوات التخطيط الوطنية. وفي المقابلات التي أجراها المفتشان مع ممثلي حكومة غواتيمالا المسؤولين عن التخطيط الوطني، أعرب الممثلون عن ارتياحهم للدعم الذي تلقوه وما وجدوه من قيمة في المنهجية الموضوعة لمساعدتهم على تحسين سياساتهم الوطنية بشأن الاستراتيجيات المتعددة القطاعات لتنفيذ خطة عام 2030 وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

76- وأُبلغ المفتشان بأن تفويض السلطة إلى المقر دون الإقليمي في المكسيك محدود ولا يشمل سلطة شراء أصناف منخفضة القيمة. وعلاوة على ذلك، يتعين أن تشرف اللجنة الاقتصادية في سانتياغو على السلطة المفوضة إلى المكتب في عملية التوظيف، بما في ذلك أي إجراءات إدارية بشأن نظام أوموجا، مما قد يؤثر في قدرة المكتب على العمل بفعالية. وإضافة إلى ذلك، لاحظ المفتشان القلق الذي أعرب عنه الموظفون أثناء المقابلات واجتماعات مجموعات التركيز بسبب الوظائف المجمدة بانتظار نتيجة عملية الإصلاح التي يقوم بها الأمين العام.

المقر دون الإقليمي لمنطقة البحر الكاريبي

77- ينسق المقر دون الإقليمي نسخة دون إقليمية من منتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتنمية المستدامة، الذي يحضره الآن المنسقون المقيمون المعنيون أيضاً. وهو يقدم الدعم أيضاً للبلدان في المنطقة دون الإقليمية في إعداد استعراضاتها الوطنية الطوعية في سياق تقييم التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وهو يشجع أيضاً البلدان الأخرى في المنطقة دون الإقليمية على القيام بذلك.

78- ويتعاون المقر دون الإقليمي مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات الدولية (مثل المنظمة الدولية للهجرة في حالة المهاجرين الفنزويليين). غير أن مشاركته في إعداد أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة في المنطقة دون الإقليمية محدودة جداً.

79- وعلم المفتشان أن المساعدة التقنية التي تقدمها اللجنة الاقتصادية فيما يتعلق بالتحضير للتعدادات الوطنية مهمة جداً لبلدان المنطقة دون الإقليمية؛ ومن دون دعم اللجنة الاقتصادية، يمكن أن تكون هذه المهمة صعبة.

80- ويقدم المقر دون الإقليمي الدعم لتقييم الكوارث في منطقة أمريكا اللاتينية دون الإقليمية. وهو، إضافة إلى مشاركته في بعثات تقييم الكوارث، يوفر بناء القدرات الوطنية وينسق أعمال شبكة من الخبراء.

المكاتب الوطنية

81- للجنة الاقتصادية مكاتب وطنية في برازيليا، وبوغوتا، وبوينس آيرس ومونتيفيديو ومكتب اتصال في واشنطن العاصمة. وقد حدد الأمين العام مهام المكاتب الوطنية في البداية على النحو التالي[28]:

(28) ST/SGB/2000/5، الفقرة 7-3.

(أ) إعداد شتى الدراسات عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان المضيفة لهذه المكاتب والإسهام في الدراسات والتقارير التي تعدها اللجنة الاقتصادية؛

(ب) تمثيل اللجنة الاقتصادية في الاجتماعات والحلقات الدراسية وإبقاء الأمينة التنفيذية على علم بآخر التطورات؛

(ج) القيام بأعمال الاتصال بمختلف المنظمات الوطنية والأقاليمية والدولية.

82- ويبين استعراض للمهام التي تضطلع بها المكاتب الوطنية أن المكاتب الوطنية للجنة الاقتصادية تعمل على النحو الذي صممت من أجله. غير أن الإصلاح الحالي لنظام المنسقين المقيمين يشير إلى ضرورة إعادة النظر في المهام في سياق الدعوات إلى التنسيق واتخاذ إجراءات موحدة على الصعيد الوطني. ويرى المفتشان أن فوائد إضافية يمكن أن تتأتى من إدماج أنشطة المكاتب الوطنية في أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة إذا توفرت. وعلاوة على ذلك، يمكن للجنة الاقتصادية أن تستكشف الفرص المتاحة للتشارك في المواقع وغيره من تدابير تعزيز الكفاءة.

التوصية 2

ينبغي أن تعد الأمينة التنفيذية للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، قبل نهاية عام 2021، خطة عمل لتيسير تنسيق وإدماج أنشطة المكاتب الوطنية في أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة للبلدان التي تقع فيها مقار تلك المكاتب.

جيم- دعم الإدارة التنفيذية والتحديات التي تواجهها

83- تتولى الأمينة التنفيذية، بمساعدة نائبَي الأمينة التنفيذية، اللذين يتحمل أحدهما مسؤولية الشؤون الإدارية، وبمساعدة موظفي مكتبها، مسؤولية توجيه اللجنة الاقتصادية والإشراف عليها وإدارتها بصفة عامة في سياق تنفيذ الولايات المنوطة باللجنة وبرنامج عملها.

84- ويتحمل مكتب الأمينة التنفيذية مسؤولية تعميم مراعاة المسائل الشاملة مثل المنظور الجنساني والمنظور المتعلق بالاستدامة على جميع البرامج الفرعية الفنية للجنة الاقتصادية. ويتحمل المكتب أيضاً مسؤولية أمور منها تنسيق برنامج عمل اللجنة الاقتصادية مع سائر الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة الموجودة في المنطقة، إلى جانب تنسيق التقرير المرحلي عن تنفيذ خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بما في ذلك تقارير اجتماعات منتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتنمية المستدامة.

85- وتقدّم شعبة تخطيط البرامج والعمليات التنسيقَ والتوجيه والمشورة عموماً لمديري البرامج الفرعية بشأن ما يلي: صياغة الخطة البرنامجية السنوية المقترحة؛ والتقرير عن أنشطة الهيئة؛ وإعداد الميزانية البرنامجية السنوية. وإضافة إلى ذلك، تقع على عاتق نائب الأمينة التنفيذية للشؤون الإدارية مسؤولية المهام الإدارية في مقر اللجنة الاقتصادية، والمقرين دون الإقليميين، والمكاتب الوطنية[29].

86- وشدد المفتشان في استعراض عام 2012 على ضرورة زيادة تبسيط الهيكل التنظيمي، وأوصيا الأمينة التنفيذية بخفض عدد الموظفين الذين يقعون مباشرة تحت إشرافها لكي يعكس الهيكل التنظيمي

(29) A/74/6 (Sect. 21)، الفقرات 21-127 إلى 21-129.

تقسيم العمل بين الأمينة التنفيذية ونائبها[30]. ويلاحظ المفتشان أن اللجنة الاقتصادية قد نفّذت مسار العمل الموصى به بإنشاء وظيفة جديدة (أي نائب الأمينة التنفيذية للشؤون الإدارية) وبتخفيض عدد الموظفين الذين يقعون مباشرة تحت إشراف الأمينة التنفيذية.

87- وحالياً، تخضع هياكل الأمانة العامة وأنشطتها وعملياتها لإصلاحات عميقة. وتتمحور عملية إصلاح الأمين العام حول ثلاثة أهداف رئيسية، هي: تعزيز مساهمة الأمم المتحدة في التنمية المستدامة، وضمان توافر قدرات أكثر فعالية لمعالجة النزاعات والحفاظ على السلام، وتحسين الإدارة الداخلية للأمانة العامة وقدرتها على الإنجاز. وفيما يتعلق بإدخال تحسينات على الإدارة، صمم الأمين العام نموذجاً إدارياً جديداً، واقترح تدابير تهدف إلى: تبسيط عمليات التخطيط والميزنة وتحسينها؛ وتفويض السلطة الإدارية لمديري البرامج والمطالبة بتعزيز المساءلة عن تنفيذ الولايات؛ وإدخال تغييرات على هياكل الإدارة والدعم لمؤازرة تنفيذ البرامج على نحو أفضل وتزويد المديرين بتوجيهات في مجال ضمان الجودة والسياسة الاستراتيجية العامة[31].

88- ويُتوقع من اللجنة الاقتصادية، بوصفها إدارة تابعة للأمانة العامة، أن تقوم بتنفيذ الإصلاحات الإدارية. وفي هذا السياق، أجرى المفتشان مقابلات مع مديرين في اللجنة الاقتصادية أشاروا إلى أن التحديات الرئيسية الماثلة أمام إدارة المنظمة بطريقة تتسم بالكفاءة والفعالية ناجمة عن عملية الإصلاح الجارية في الأمانة العامة. ومن بين الأمثلة التي قدموها على ذلك نموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي[32]، الذي يثير شكوكاً كبيرة فيما يتعلق بنتائجه وأثره على العمليات اليومية في اللجنة الاقتصادية، لأن موقع المركز الإقليمي للأمريكتين لم يُحدَّد بعدُ. غير أن اللجنة الاقتصادية حددت بالفعل المجالات المتضررة والوظائف المرتبطة بها، ونتيجة لذلك، يسعى بعض الموظفين إلى إيجاد فرص عمل أخرى لضمان استقرارهم الوظيفي.

89- وفيما يتعلق بخدمات التوجيه والدعم المقدّمة من المقر إلى الإدارة التنفيذية، أشارت إدارة اللجنة الاقتصادية إلى أن إنشاء إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال وإدارة الدعم العملياتي، بما في ذلك التقسيم الجديد للعمل بينهما، قد أثر أساساً على مجال إدارة الموارد البشرية، الذي تتقاسم الإدارتان المسؤوليات المتصلة به، كما أن تقسيم العمل بينهما لم يكن واضحاً نظراً لوجود تداخل بين بعض المهام. ولم تُعيَّن جهة تنسيق مكرَّسة للجان الإقليمية في إطار الهيكل الجديد. وبدلاً من ذلك، أصبح هناك مدخل وحيد لتقديم جميع الاستفسارات المتعلقة بالموارد البشرية الواردة من جميع الكيانات (أي دائرة الدعم التنفيذي والخدمات الاستشارية في شعبة خدمات الموارد البشرية التابعة لإدارة الدعم العملياتي).

90- وأشارت إدارة اللجنة الاقتصادية إلى تدني مستوى الدعم الإداري المقدّم من الإدارتين، واشتكت من حالات تأخير في الرد على الرسائل، ومن فرط الاعتماد على التطبيقات لمعالجة المشاكل المتعلقة بالخدمات[33]، ومن المبالغة في استخدام المختصرات الجديدة، وفيض المعلومات، ورداءة نوعية الخدمات. وأكد رأي إدارة اللجنة الاقتصادية أيضاً عدد من الموظفين الذين أجريت مقابلات معهم، والذين ذكروا أن

(30) انظر JIU/NOTE/2013/2، التوصية 4.

(31) انظر A/72/492.

(32) تقع في صميم نموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي العملياتُ الإدارية التي يمكن القيام بها بشكل مستقل عن الموقع. وتتيح تلك العمليات إمكانية التوحيد. أما الخدمات التي كانت تُقدم في السابق في كل مركز عمل على حدة، فستُنفَّذ لفائدة مجموعة أكبر من العملاء في إطار ترتيبات الخدمات المشتركة، في ما يسمى بالمراكز، إما على الصعيد العالمي أو الإقليمي أو على مستوى موقع بعينه.

(33) نظام iNeed هو المنصة الإلكترونية التي تستخدمها الأمانة العامة لتقديم الخدمات الإدارية إلى الموظفين. وهو يُعرف أيضاً باسم مكتب خدمات المؤسسة، ويقدم خدمات الدعم على مدار الساعة للتطبيقات المؤسسية.

عملية الإصلاح الحالية وتغيير العناصر التنظيمية والإجراءات الرئيسية المرتبطة بها في الوقت نفسه، قد أثّرت على إدارة المنظمة، التي احتاجت إلى تكريس الكثير من الوقت والمجهود للاطلاع على عمليات الإصلاح والتواصل بشأنها وتنفيذها، وبالتالي إلى صرف انتباه الموارد المحدودة عن العمل الفني.

91- وإضافة إلى التحديات المذكورة أعلاه، تسببت أزمة السيولة التي مرت بها الأمانة العامة في نهاية فترة السنتين 2018-2019، والتخفيض المستمر في موارد الميزانية العادية المتصلة بالوظائف وغير المتصلة بالوظائف المرصودة لدعم برامج اللجنة الاقتصادية، والتغيرات التي أدخلت على الهيكل المالي المتصلة بالإدارة المركزية لأموال النفقات العامة في المقر، والتغيير في دورة الميزانية من فترة سنتين إلى فترة سنوية، في نشأة مشاكل أثرت على أنشطة اللجنة الاقتصادية. وعلاوة على ذلك، شهدت نُظم وأدوات المعلومات أيضاً تطوراً هاماً خلال هذه الفترة؛ وأصبحت الأمانة العامة منهمكة في عملية انتقالها إلى خدمات الحوسبة السحابية التي اقترنت بإطلاق نظام بريد إلكتروني جديد وتطبيقات تعاون جديدة مؤخراً (أي تطبيق Office 365، بما في ذلك Outlook وOneDrive وTeams وSharePoint)، مما يتطلب تخصيص مزيد من الوقت لتدريب الموظفين. وتجدر الإشارة إلى أن الإصلاح الحالي لركيزة التنمية يتناول أيضاً أموراً من بينها البعد الإقليمي للتنمية ونظام المنسقين المقيمين، وهما يؤثران أيضاً على اللجنة الاقتصادية بأشكال مختلفة.

92- ويعتقد المفتشان أنه من السابق لأوانه معرفة الأثر الحقيقي لجهود الإصلاح التي يبذلها الأمين العام. غير أنهما أشارا إلى أنه يجري إدخال إصلاحات على عدد كبير للغاية من العناصر في نفس الوقت، وإلى أن ذلك قد تفاقم بسبب صعوبة الظروف الاقتصادية العالمية. وتكشف التحديات التي أبلغ عنها كل من إدارة اللجنة الاقتصادية وموظفيها الذين أجريت مقابلات معهم عن وجود ثغرات في نهج إدارة التغيير من حيث الإبلاغ عن مختلف الإصلاحات والتغييرات داخل الأمانة العامة وتنفيذها. وسيسمح تحسين الجهود الرامية إلى الإبلاغ عن التغييرات وإدارتها بفهم أفضل للآثار المترتبة عنها، وبمواءمة التوقعات، وسيكفل تنفيذ مختلف مراحل الإصلاح بسلاسة أكبر.

التوصية 3

ينبغي للأمينة التنفيذية للجنة الاقتصادية أن تضع، بالتشاور مع الأمانة العامة، خطة لإدارة التغيير من أجل معالجة آثار عملية الإصلاح الحالية المترتبة على أنشطة اللجنة الإقليمية، وأن تقدم تقريراً عن النتائج ذات الصلة إلى الأمين العام وإلى الهيئة في إطار أنشطة الإبلاغ المنتظمة التي تقوم بها.

رابعاً- إدارة الموارد البشرية

93- رصـــدت الميزانية البرنامجية لعام 2020 اعتمادات لما عدده 478 وظيفة ممولة من الميزانية العادية، تشـــمل 215 وظيفة من الفئة الفنية والفئات العليا و263 وظيفة من فئة الخدمات العامة والفئات المتصـــلة بها، وتكملها 40 وظيفة ممولة من موارد خارجة عن الميزانية[34]. وتجدر الإشـــارة إلى أن عدد الوظائف المموَّلة من الميزانية العادية قد انخفض بنسبة تناهز 4 في المائة منذ الاستعراض السابق الذي أجرته وحدة التفتيش المشـــتركة في عام 2012. ويشـــمل هذا الانخفاض 18 وظيفة ممولة من الميزانية العادية (وظيفة من الفئة الفنية والفئات العليا و17 وظيفة من فئة الخدمات العامة والفئات المتصـــلة بها). وإضـــافة إلى ذلك، ألغيت وظيفتان ممولتان من موارد خارجة عن الميزانية. وفي نهاية عام 2019، بلغ معدل الشواغر 9 في المائة.

94- وتدار اللجنة الاقتصادية وفقاً للنظامين الأساسي والإداري لموظفي الأمم المتحدة[35]، وتخضع لمعايير الســـلوك لموظفي الخدمة المدنية الدولية، وكذلك للصـــكوك الأخرى ذات الصـــلة، مثل الأنظمة والقواعد التي تحكم تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ورصد التنفيذ وأساليب التقييم[36]، وللنظام المالي والقواعد المالية[37].

95- ووفقاً لما ذكرته مصـــادر من الإدارة العليا، من بينهم ممثلون عن إدارة الموارد الفنية والبشـــرية، يتسـبب النظامان الأسـاسـي والإداري للموظفين في اتباع إجراءات معقدة؛ وأشـار الموظفون الذين أجريت مقابلات معهم إلى تنقيحات الأمانة العامة المسـتمرة لإطار سـياسـة إدارة الموارد البشـرية بهدف تبسـيطه وتيسـير تطبيقه. وعلاوة على ذلك، جرت الإشـارة أيضـاً إلى أن النظامين الأسـاسـي والإداري للموظفين لا يتواءمان مع قواعد الميزانية، مما يؤدي إلى بعض أشكال عدم الاتساق؛ فعلى سبيل المثال، بينما تتوافق دورة الميزانية الجديدة مع السنة التقويمية التي تبدأ في 1 كانون الثاني/يناير، تبدأ دورة تقييم أداء الموظفين في 1 نيسـان/أبريل من كل عام. وتم تسـليط الضـوء على هذه النقطة في عدة اسـتعراضـات أجرتها وحدة التفتيش المشـتركة، وخلصـت تلك الاسـتعراضـات إلى أمور من بينها أن مواءمة دورة تقييم الأداء مع دورة الميزانية البرنامجية قد تسـهل مواءمة الأهداف اللازمة[38]. والمفتشـان على دراية بالنظامين الأســاســي والإداري للموظفين، وقد أشـارت عدة تقارير من إعداد وحدة التفتيش المشـتركة إلى مسـائل تتطلب القيام بتحليل لبنود وقواعد محددة، مما يؤكد وجاهة النقاط التي أثارتها إدارة اللجنة الاقتصادية.

96- وقد أطلق الأمين العام اســـتراتيجية عالمية جديدة للموارد البشـــرية[39]، وجرت في عام 2018 عملية هامة تهدف لتبسيط القواعد؛ وشرعت الأمانة العامة في إجراء استعراض شامل لإطار السياسات المتعلقة بإدارة الموارد البشـرية على نحو اسـتراتيجي بالتعاون مع صـناديق الأمم المتحدة وبرامجها. وتم اسـتعراض أكثر من 500 منشـور إداري، وقُدّمت التعديلات ذات الصـلة المقترح إدخالها على النظامين الإداري والأســاســـي للموظفين إلى الجمعية العامة لكي تنظر فيها[40]. ولكن للأســـف، لم تنظر الدول

(34) انظر A/74/6 (Sect. 21)، الشكل 21-ثانياً.

(35) انظر ST/SGB/2018/1.

(36) انظر ST/SGB/2018/3.

(37) انظر ST/SGB/2013/4/Amend.1.

(38) JIU/REP/2004/8، الفقرة 14.

(39) انظر A/73/372.

(40) انظر A/73/378.

الأعضاء في هذا البند من جدول الأعمال في عام 2019 وأرجئ النظر فيه مرة ثانية[41]. ويقر المفتشان بأن الأمين العام قدّم التعديلات على النظامين الأساسي والإداري للموظفين بهدف تيسير تطبيقهما، ولكن الجمعية العامة لم تنظر فيها بعدُ. ويُتوقع أن تنظر الجمعية العامة في التعديلات على النظامين الإداري والأساسي للموظفين في الجزء الأول من دورتها الخامسة والسبعين المستأنفة[42].

ألف- تنقل الموظفين وتوزيعهم الجغرافي

97- تعتمد الأمم المتحدة على قوة عاملة متنوعة جغرافياً لتنفيذ ولايتها. وتجدر الإشارة إلى أن التوزيع الجغرافي داخل الأمانة العامة يُقيَّم على المستوى العام، أي أنه لا يُتوقع أن يجري تقييم كل إدارة على حدة، مثل اللجنة الاقتصادية، على أساس غايات محددة وُضعت لكل مجموعة من مختلف المجموعات الجغرافية التي تعترف بها الجمعية العامة[43]. بيد أن الأمين العام يرى أن سياسات إدارة الموارد البشرية يجب أن تسهم بصورة استباقية في زيادة التنوع الإقليمي في صفوف القوة العاملة[44]. وقد أدرجَ في اتفاقات كبار المديرين مؤشراً للتنوع الإقليمي من أجل قياس التقدم المحرز من سنة إلى أخرى نحو تحقيق قدر أكبر من التنوع الإقليمي. ويُشجَّع رؤساء الإدارات والمكاتب والبعثات على تحسين التنوع الإقليمي من خلال تعزيز الجهود الرامية إلى استقدام موظفين من المناطق التي لديها عدد أقل من الموظفين الدوليين في كياناتهم. وفي تلك المناطق، يجري التركيز على البلدان غير الممثلة والممثلة تمثيلاً ناقصاً، ولا سيما في الوظائف الشاغرة الخاضعة لنظام النطاقات المستصوبة[45].

98- وعلاوة على ذلك، أنشئ نظام النطاقات المستصوبة في عام 1960 من أجل قياس التقدم المحرز صوب تحقيق توزيع جغرافي عادل واسع النطاق لموظفي الأمانة العامة[46]. وكررت الجمعية العامة في قرارها 263/71 طلبها إلى الأمين العام أن يضمن تحقيق توزيع جغرافي عادل للموظفين في جميع الإدارات والمكاتب وعلى صعيد جميع الرتب في الأمانة العامة. وفي التقرير الصادر في شباط/فبراير 2020[47]، نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في التقرير عن تكوين الأمانة العامة[48]، وأوصت الجمعية العامة بأن تطلب إلى الأمين العام أن يضع استراتيجية تتضمن تدابير لتحقيق التمثيل الجغرافي العادل في الأمانة العامة، وأن يقدم معلومات عن التقدم المحرز إلى الجمعية في دورتها الخامسة والسبعين.

99- ووفقاً للأرقام المقدّمة من اللجنة الاقتصادية، يأتي الموظفون من الفئة الفنية والفئات العليا أساساً من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وعلاوة على ذلك، يتضح من تحليل لاتجاهات التوزيع الجغرافي للموظفين أن تلك هي المجموعة الجغرافية الوحيدة التي ارتفعت نسبة تمثيلها منذ الاستعراض الذي أجرته وحدة التفتيش المشتركة في عام 2012. ويشغل مواطنو المنطقة حوالي 77 في المائة من الوظائف من الفئة

(41) قررت الجمعية العامة أن ترجئ النظر في التقريرين ذوي الصلة عن إدارة الموارد البشرية في البداية إلى الجزء الأول من دورتها الثالثة والسبعين المستأنفة ثم إلى الجزء الأول من دورتها الرابعة والسبعين المستأنفة (المقرران 547/73 باء و540/74 ألف).

(42) مقرر الجمعية العامة 540/74 باء المعنون "المسائل التي أرجئ النظر فيها إلى مرحلة لاحقة".

(43) انظر www.un.org/depts/DGACM/RegionalGroups.shtml.

(44) A/72/492، الفقرة 24.

(45) A/73/372، المرفق الثالث، الفقرة 2.

(46) قرار الجمعية العامة 1559(د-15)، الفقرة 1.

(47) انظر A/74/696.

(48) انظر A/74/82.

الفنية والفئات العليا، مما يعكس زيادة بنسبة 10 في المائة، في حين انخفضت نسب تمثيل المجموعات الجغرافية المتبقية. ويشغل مواطنو مجموعة دول أوروبا الغربية والدول الأخرى نسبة 18 في المائة من تلك الوظائف، أما نسبة تمثيل بقية المجموعات الجغرافية فهي هامشية (حيث تبلغ 1,5 في المائة بالنسبة لكل من مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ ومجموعة دول أوروبا الشرقية، و2 في المائة بالنسبة لمجموعة الدول الأفريقية).

100- ويلاحظ المفتشان أن التوزيع الجغرافي للموظفين من الفئة الفنية والفئات العليا في اللجنة الاقتصادية ازداد اختلالاً منذ آخر استعراض أجرياه في عام 2012 رغم التوصيات التي قدّماها في هذا الصدد. فقد زادت حصة الموظفين من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بنسبة 10 في المائة على حساب جميع المناطق الأخرى. ولا **يزال المفتشان يعتقدان أنه يمكن اتخاذ بعض التدابير الإضافية لتعيين موظفين مؤهلين من مناطق أخرى بهدف تحقيق توزيع جغرافي أكثر توازناً لموظفي اللجنة الاقتصادية.**

101- ويمكن ملاحظة نفس الاختلال في التوازن إذا نُظر في التوزيع الجغرافي في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي وحدها. إذ إن التمثيل الجغرافي للموظفين متأثر بشكل كبير بالمواقع التي توجد فيها اللجنة الاقتصادية، باستثناء ترينيداد وتوباغو. وكما يتضح من الشكل الوارد أدناه، فإن أعلى خمس جنسيات ممثلة هي: شيلي والمكسيك والبرازيل والأرجنتين وأوروغواي. وإضافة إلى ذلك، هناك 23 دولة غير ممثلة من الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والأعضاء المنتسبين لها، وينتمي معظمها إلى منطقة البحر الكاريبي.

102- ويمكن ملاحظة نفس الاختلال في التوازن إذا نُظر في التوزيع الجغرافي في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي وحدها. إذ إن التمثيل الجغرافي للموظفين متأثر بشكل كبير بالمواقع التي توجد فيها اللجنة، باستثناء ترينيداد وتوباغو. وكما يتضح من الشكل الوارد أدناه، فإن أعلى خمس جنسيات ممثلة ينتمي لها أكبر عدد من الموظفين هي: شيلي والمكسيك والبرازيل والأرجنتين وأوروغواي. وإضافة إلى ذلك، هناك 23 دولة غير ممثلة من الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والأعضاء المنتسبين لها[(49)]، وينتمي معظمها إلى منطقة البحر الكاريبي.

(49) الدول غير الممثلة من الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والأعضاء المنتسبين لها هي: أروبا، وأنتيغوا وبربودا، وأنغيلا، وبرمودا، وبليز، وبورتوريكو، وجزر البهاما، وجزر تركس وكايكوس، وجزر فرجن البريطانية، وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة، وجزر كايمان، والجمهورية الدومينيكية، ودومينيكا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسانت لوسيا، وسانت مارتن، وسورينام، وغرينادا، وغواديلوب، وكوراساو، ومارتينيك، ومونتسيرات، وهايتي.

الشكل الخامس

التوزيع الجغرافي للموظفين داخل منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي

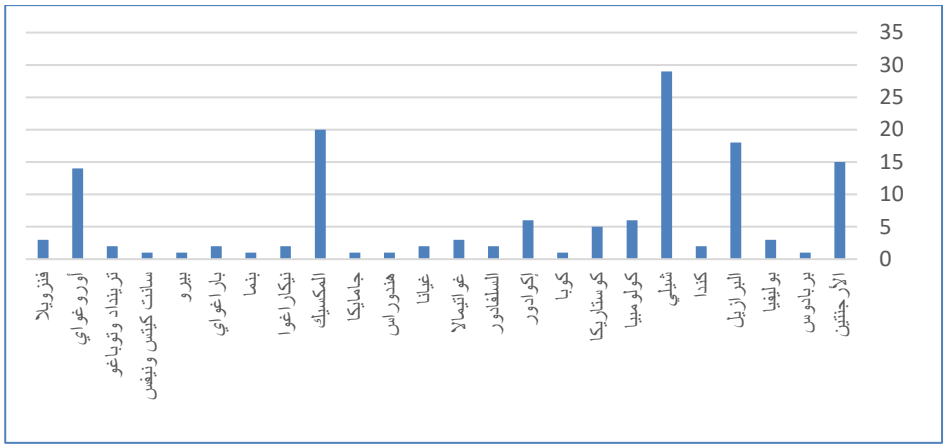

ملاحظة: بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)، وفنزويلا (جمهورية – البوليفارية).

103- إلا أنه لا يوجد حل بسيط لهذه المشكلة. فهناك عدة عوامل تعرقل تحقيق توزيع جغرافي أكثر توازناً لموظفي اللجنة الاقتصادية. أولاً، إن عدم وجود سياسة تنقّل فعالة داخل الأمانة العامة قد أعاق تنقل الموظفين من أجل تحسين التوازن الجغرافي؛ وثانياً، لم ييسّر تخفيض عدد الوظائف بنسبة 4 في المائة منذ عام 2012 استقدام موظفين جدد، الأمر الذي كان من شأنه أن يسهم في تحقيق توزيع جغرافي أكثر توازناً لموظفي اللجنة الاقتصادية. وعلاوة على ذلك، عادة ما تكون لموظفي اللجنة الاقتصادية مسارات مهنية طويلة، كما أن الحاجة إلى أن يكونوا على دراية بأمور من بينها المشهد الاجتماعي والاقتصادي والمؤسسات الإقليمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التي تقترن بالحاجة الفعلية إلى إجادة اللغة الإسبانية على مستوى العمل، تزيد من تعقيد إيجاد حل قصير الأجل لعدم التوازن الحالي للتوزيع الجغرافي للموظفين. ورغم العوامل المذكورة أعلاه، ينبغي للجنة الاقتصادية أن تبذل مزيداً من الجهود لتعيين موظفين من البلدان والأقاليم الموجودة داخل المنطقة غير الممثلة أو الممثلة تمثيلاً ناقصاً بمجرد أن تُرفع القيود المفروضة حالياً على التعيين. ويقترح المفتشان أن تنظر اللجنة الاقتصادية في أمور من بينها اتخاذ البعض من الإجراءات التالية للتغلب على مشكلة عدم توازن التوزيع الجغرافي للموظفين، وهي كما يلي: نشر الإعلانات عن الوظائف الشاغرة في وسائل الإعلام المهنية المحلية، والمواقع الشبكية المتخصصة، ووسائل التواصل الاجتماعي، فضلاً عن تعميمها على الشبكات المهنية في البلدان والأقاليم غير الممثلة أو الممثلة تمثيلاً ناقصاً؛ وإيفاد بعثات وتنظيم حلقات عمل محددة الأهداف لأغراض التعيين؛ والمشاركة في معارض ومؤتمرات العمل؛ وإجراء مشاورات مع جهات التنسيق و/أو مع ممثلي البلدان/الأقاليم غير الممثلة أو الممثلة تمثيلاً ناقصاً.

104- ورغم عدة محاولات، لم تتمكّن المنظمة من تصميم سياسة تنقّل تُطبَّق بفعالية وتلبي احتياجاتها واحتياجات موظفيها. وكما ذكر الأمين العام، ما زالت المنظمة لم تتغلب على الصعوبة المتمثلة في العثور على الشخص المناسب ذي المهارة المناسبة وتعيينه في الموضع المناسب والزمن المناسب[(50)]. وقد أجريت عدة عمليات تنقّل في الماضي أدت إلى تحمل تكاليف باهظة. ولكن إدارة اللجنة الاقتصادية ترى أنها لم تلاحظ حتى الآن تحقيق نتائج على مستوى كفاءة التنقل الجغرافي للموظفين.

105- وقد وافقت الجمعية العامة في قرارها 265/68 على الإطار المنقَّح آنذاك للتنقل المنظم، وطلبت إلى الأمين العام أن يقدم تقارير سنوية عن التنقل واستعراضاً خمسياً شاملاً لإطار التنقل في دورتها الثالثة والسبعين.

(50) A/73/372، الفقرة 2.

بيد أن الأمين العام قرر وقف تنفيذ إطار التنقل والتطوير الوظيفي في كانون الأول/ديسمبر 2017 للتفكير في الجهود السابقة الرامية إلى زيادة تعزيز تنقل الموظفين[51].

106- وقد كشف استعراض إطار التنقل[52] الذي أجرته الأمانة العامة، عن أمور من بينها أنه يتعين ترسيخ ثقافة للتنقل على نطاق الأمانة العامة وأن لمختلف الكيانات والمهام داخل الأمانة العامة احتياجات مختلفة فيما يتعلق بتنقل الموظفين. وكانت تلك نفس الاستنتاجات التي توصلت إليها وحدة التفتيش المشتركة في الاستعراض الذي أجرته لتنقل الموظفين في عام 2006[53]، رغم مرور السنين. ولاحقاً، تضمنت الاستراتيجية العالمية للموارد البشرية للفترة 2019-2021، من جملة مقترحاتها، تصميم نظام جديد للتنقل[54]. وكان من المتوقع أن تُعرض تفاصيل هذا النهج الجديد إزاء تنقل الموظفين على الجمعية العامة للنظر فيه خلال دورتها الرابعة والسبعين (2019-2020). بيد أن الجمعية العامة قررت النظر في هذه المسألة في الجزء الأول من دورتها الخامسة والسبعين المستأنفة[55].

باء- التوازن بين الجنسين

107- إن تحقيق التوازن بين الجنسين في صفوف الموظفين مجال اتُّخذت فيه عدة إجراءات منذ آخر استعراض أجرته وحدة التفتيش المشتركة للجنة الاقتصادية في عام 2012؛ بيد أنه ما زال يتعين القيام بالكثير في هذا الصدد. ورغم الأرقام الإجمالية التي تشير إلى أن الذكور يشكلون نسبة 47,3 في المائة من الموظفين والإناث يشكلن نسبة 52,7 في المائة من الموظفين، فيتعين إيلاء مزيد من الاهتمام لتصنيف عناصر الهيكل الجنساني الأساسي حسب الفئة والرتبة. ويبين الشكل الوارد أدناه التوزيع الجنساني حسب الرتبة بالنسبة للموظفين من الفئة الفنية والفئات العليا ومن فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها. ويمثل الموظفون الذكور أغلبية الموظفين من الفئة الفنية والفئات العليا (بنسبة 58 في المائة)، في حين تمثل الموظفات أغلبية الموظفين من فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها (بنسبة 59 في المائة). ويلاحظ المفتشان حدوث تطور إيجابي في الفئة الفنية والفئات العليا منذ استعراضهما الأخير حيث سجّل عدد الموظفين الذكور انخفاضاً بنسبة 7 في المائة من 65 إلى 58 في المائة. وتجدر الإشارة إلى أن الموظفين الذكور لا يزالون يمثلون أغلبية الموظفين من الرتبة ف-5 فما فوق رغم الجهود المبذولة للحد من اختلال التوازن (حيث انخفضت نسبة الموظفين الذكور من 81,5 في المائة في عام 2012 إلى 73 في المائة حالياً). ويقر المفتشان بالجهود التي بذلتها اللجنة الاقتصادية بالفعل ويشجعانها على مواصلة اتخاذ الإجراءات المناسبة لمعالجة مشكلة الاختلال الحالي في التوازن بين الجنسين في صفوف موظفيها، ولا سيما على مستوى كبار الموظفين.

(51) انظر ST/SGB/2016/3/Rev.1، الفقرة 5-1.

(52) انظر A/73/372/Add.2.

(53) انظر JIU/REP/2006/7.

(54) A/73/372، الفقرة 16(و).

(55) مقرر الجمعية العامة 540/74 باء المعنون "المسائل التي أرجئ النظر فيها إلى مرحلة لاحقة".

الشكل السادس

التوازن بين الجنسين حسب الرتبة

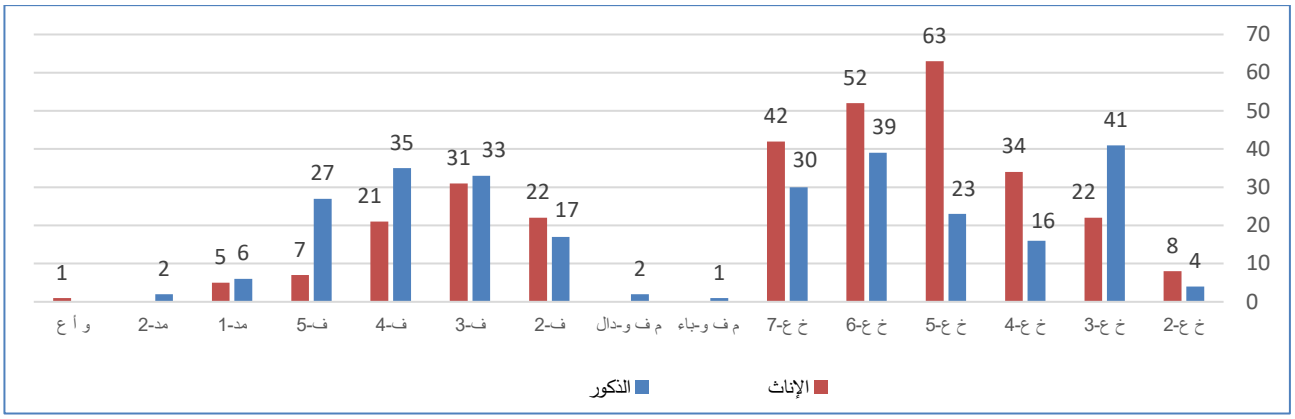

جيم- مسائل أخرى

الاستعانة بفئات من غير الموظفين

108- خلال فترة السنتين 2018-2019، استعانت اللجنة الاقتصادية بأربع فئات من الأفراد من غير الموظفين، كما تحددها سياسة الموارد البشرية للأمانة العامة، وهي فئات المتدربين الداخليين، والاستشاريين، والمتعاقدين الأفراد، ومتطوعي الأمم المتحدة.

109- وتم تصميم وإدارة برنامج التدريب الداخلي للجنة الاقتصادية بغية تحقيق غرضين رئيسيين. أولاً، يهدف البرنامج إلى إتاحة فرص أمام المهنيين الشباب لاكتساب خبرة ودراية في مجال عمل المنظمة؛ وثانياً، يزود البرنامجُ المكاتبَ المستقبلة للمتدربين بقدرات ومعارف إضافية لتلبية احتياجاتها البرنامجية. وخلال الفترة الفاصلة بين عامي 2018 و2019، تم استقدام ما مجموعه 161 متدرباً من خلال برنامج التدريب الداخلي.

110- وتتضمن الأعمال التي تقوم بها اللجنة الاقتصادية تقديم المساعدة التقنية المتخصصة إلى الحكومات، وإجراء بحوث بشأن مواضيع إنمائية محددة شاملة لعدة قطاعات، وتنظيم وتنسيق اجتماعات ودراسات على الصعيدين القطري والإقليمي. ولكي تؤدي اللجنة الاقتصادية عملها بنجاح، تحتاج إلى القدرات والخبرات الإضافية التي يوفرها الاستشاريون والمتعاقدون الأفراد، الذين يكملون ويدعمون العمل الذي يقوم به عادة الموظفون الدائمون. وخلال عام 2019، تم التعاقد مع 477 استشارياً، في حين بلغ عدد المتعاقدين الأفراد 229 متعاقداً.

111- وفي عام 2018، انضم أحد متطوعي الأمم المتحدة إلى مكتب الأمينة التنفيذية بهدف تقديم الدعم لتنفيذ خطة عام 2030.

تقييم أداء الموظفين

112- يتعين على الموظفين الالتزام بأعلى مستويات الكفاءة والمقدرة والنزاهة في أداء مهامهم. ولهذا يتعين أن يُقيَّم أداؤهم دورياً لكفالة الوفاء بمستويات الأداء المطلوبة[56].

(56) انظر ST/SGB/2018/1، البند 1-3.

113- وفيما يتعلق بتقييم الأداء الفردي للموظفين باستخدام نظام إنسبيرا الإلكتروني لتقييم الأداء، لم يتم تقييم سوى 46 في المائة من الموظفين في المواعيد المحددة في نهاية دورة الأداء 2018-2019. وتعكس هذه النسبة معدل امتثال منخفض جداً، وهي مشكلة متكررة يتعين على إدارة اللجنة الاقتصادية أن تجد لها حلاً.

114- وإضافة إلى ذلك، تم الإبلاغ عن وجود نقص في التواصل بين الموظفين والمشرفين على كل منهم داخل الوحدات الأصغر حجماً. ووفقاً لما ذكرته الإدارة العليا للجنة الاقتصادية، فإن ذلك يعتمد عموماً على الممارسات الإدارية الفردية وعلى نوعية ووتيرة التواصل التي يحددها الرئيس المسؤول الأول والثاني مع أفرقة كل منهما.

115- غير أن المفتشَين يعتقدان أن هذه المشكلة ناجمة عن أمور تشمل سوء استخدام النظام الحالي لإدارة أداء الموظفين، الذي يشكل أهم آلية لتيسير وتنظيم الحوار بين الموظفين والمشرفين؛ ويُترجم سوء الاستخدام إلى نقص في التواصل، وهي مسألة ينبغي أن تعالجها إدارة اللجنة الاقتصادية.

116- وأشارت إدارة اللجنة الاقتصادية إلى أن نظام إدارة الأداء الحالي أصبح أداة بيروقراطية لا تحظى بثقة المديرين ولا الموظفين كما أنهم لا يحبذون استخدامها. ونتيجة لذلك، كانت معدلات الامتثال منخفضة جداً. ويرى المفتشان أن تلك العقبات لا تبرر معدلات الامتثال التي أبلغت عنها اللجنة الاقتصادية. وكان سوء استخدام نظام إدارة أداء الموظفين مسألة متكررة استشفّها المفتشان خلال عدة مقابلات أجريت مع المديرين والموظفين على حد السواء. ويلاحظ المفتشان أن وضع وتنفيذ نهج جديد لإدارة الأداء قد أُدرج أيضاً في الاستراتيجية العالمية للموارد البشرية للفترة 2019-2021 التي أعدها الأمين العام[(57)].

117- ويشدد المفتشان على أن الإدارة العليا للجنة الاقتصادية مسؤولة عن تحسين معدلات الامتثال لإجراء تقييمات أداء الموظفين في حينها؛ وهما يريان أن التحاور بشأن خطط العمل الفردية والاتفاق عليها بين الموظفين ورؤسائهم المباشرين يشكلان مفتاح وأساس النجاح في تنفيذ البرامج.

التوصية 4

ينبغي للأمينة التنفيذية للجنة الاقتصادية أن تكفل إجراء تقييمات أداء الموظفين في حينها، حسب الاقتضاء بالنسبة لجميع الموظفين في نهاية كل دورة من دورات الأداء.

تنمية قدرات الموظفين وتدريبهم

118- تتبع اللجنة الاقتصادية استراتيجية التدريب التي وضعها مكتب إدارة الموارد البشرية، وتُعطي الأولوية للدورات التدريبية التي تتماشى مع البرامج المنسّقة على الصعيد المركزي. غير أن لديها برنامجاً تدريبياً خاصاً بشأن رفع مستوى التدريب الفني والتقني، وتقوم لجنة معنية بالتدريبات المتعددة التخصصات بالموافقة على المقترحات التي ترسلها الشعب وترتبها حسب درجة أولويتها. وتتمثل مجالات التركيز الرئيسية للتدريبات في الابتكار، وعلوم البيانات والبيانات الضخمة، وتعميم مراعاة المنظور الجنساني، وإدارة المعارف. وتشجع اللجنة الاقتصادية على استخدام موقع Lynda.com ودورات التدريب الإلكترونية المتاحة على نظام إنسبيرا، التي تشمل دورات التدريب الإلزامية، ودورات التدريب المتصلة بنظام أوموجا وغيرها من دورات التدريب الخاصة بالأمم المتحدة. وتتيح تلك المنصات دورات تدريب عامة على معظم

(57) A/73/372، الفقرة 16(ز).

الأدوات الإدارية، بما في ذلك على استخدام أدوات الإنتاجية، مثل تطبيق Microsoft Office. وتستخدم اللجنة الاقتصادية نظاماً إلكترونياً لإدارة التعلم من أجل تسجيل جميع دورات التدريب والحضور وإصدار شهادات لمن يكملون الدورات بنجاح.

119- وتتضمن التحديات التي تواجهها اللجنة الاقتصادية ارتفاع تكلفة التدريب وضآلة الميزانية المخصصة لتنمية قدرات الموظفين. ومن بين التحديات الأخرى التي أُبلغ عنها القيد المفروض على استخدام الاعتمادات المخصصة للتدريبات اللغوية، الذي يعني أنه لا يمكن استخدام تلك الاعتمادات إلا لدروس اللغة. وترى اللجنة الاقتصادية أنه سيكون من المفيد استخدام الأرصدة المتبقية من تلك الاعتمادات لتلبية الاحتياجات التعليمية الأخرى في المنظمة بعد تغطية الولايات والاحتياجات المتصلة بالتدريبات اللغوية. ويعتقد المفتشان أن استخدام الأرصدة المتبقية من الموارد المخصصة لتدريبات اللغوية، في سياق انخفاض الموارد الحالي، من أجل تكملة احتياجات تدريب الموظفين يمكن أن يساعد في التغلب على بعض التحديات التي تواجهها اللجنة الاقتصادية، ويريان في هذا الصدد أنه يمكن للأمانة العامة أن تقيّم هذا المقترح.

120- وقد فرضت الأمانة العامة شرطاً إلزامياً بتدريب الموظفين في جميع إداراتها وكياناتها، ويُتوقع من جميع الموظفين إنجاز برامج التعلم الإلزامي بالوتيرة التي يختارونها. وتتكون مجموعة التدريبات الإلزامية من تسع دورات تتناول مجموعة متنوعة من المواضيع (مثل الأخلاقيات والأمن والشؤون الجنسانية). وقد كشف تحليل للامتثال لمتطلبات التدريبات الإلزامية عن معدل امتثال منخفض جداً؛ حيث لم ينجز سوى 34 في المائة من موظفي اللجنة الاقتصادية جميع الدورات الإلزامية في نهاية عام 2019.

121- ويتحمل المشرفون ورؤساء الإدارات مسؤولية ضمان الامتثال لمتطلبات التعلم الإلزامية. ويحث المفتشان الإدارة العليا للجنة الاقتصادية على اتخاذ إجراءات فورية لضمان امتثال جميع الموظفين لمتطلبات التدريب الإلزامية الخاصة بالموظفين التي فرضتها الأمانة العامة.

تفويض السلطة

122- تسعى إدارة اللجنة الاقتصادية حالياً إلى تنفيذ الإطار الجديد لتفويض السلطة وفقاً للتعليمات والتوجيهات الصادرة عن الأمانة العامة. وفي هذا الصدد، قررت الأمينة التنفيذية تنفيذ عملية تفويض السلطة بشكل متسلسل، عن طريق تفويض السلطة إلى نائب الأمينة التنفيذية للشؤون الإدارية، الذي يقوم بتفويض السلطة بعد ذلك إلى رؤساء الشعب/الأقسام/الوحدات. ويجوز لهؤلاء، في ظروف معينة، تفويض السلطة إلى الموظفين، بعد أخذ أدوارهم ومسؤولياتهم في الاعتبار.

123- وفيما يتعلق بمستوى السلطة المفوّضة الممنوحة للمقرَّين دون الإقليميين والمكاتب الوطنية، تجدر الإشارة إلى أن المكاتب الوطنية صغيرة جداً ولها هياكل إدارية مصغّرة جداً، لا يمكنها أن تستوعب جميع الضوابط والموازين المطلوبة، من حيث مختلف الأدوار/المهام، التي يتطلبها نظام أوموجا.

124- أما بالنسبة للمقرين دون الإقليميين، فلديهما هياكل إدارية أكبر، يمكنها أن تستوعب تقسيم الأدوار والمسؤوليات المطلوب من أجل توفير أدوات الرقابة والضوابط والموازين الملائمة. غير أنه في حالة المقر دون الإقليمي لمنطقة البحر الكاريبي، بعد تجميع المهام في المراكز العالمية للخدمات المشتركة وإلغاء تلك المهام في اللجنة الاقتصادية، أصبح شخص واحد حالياً مكلّفاً بجميع الأدوار المتصلة بالموارد البشرية. وينطبق نفس الوضع على جميع الأدوار المتصلة بالشؤون المالية. ولذلك، لا يمكن تطبيق الضوابط والموازين اللازمة على الصعيد دون الإقليمي، ولا يزال تفويض السلطة في مقر اللجنة الاقتصادية. وفي حالة المقر دون الإقليمي في المكسيك، يسمح الهيكل الإداري بالفصل المطلوب بين

الأدوار والمسؤوليات، مما يسمح بتفويض السلطة للقيام بمهام معينة (مثل الموافقة على سلال المشتريات، وطلبات السفر، وحفظ المصروفات النثرية، والتوقيعات المصرفية في نظام أوموجا للمدفوعات الجماعية، وتنفيذ كشوف المرتبات المحلية، وما إلى ذلك).

العلاقات بين الموظفين والإدارة

125- تتمثل الآلية الرئيسية للحفاظ على الحوار بين الموظفين والإدارة وتعزيزه في النموذج المحلي للجنة التنسيق بين الموظفين والإدارة. وإضافة إلى ذلك، تُعقد اجتماعات منتظمة بين ممثلي اتحادات الموظفين والأمينة التنفيذية والإدارة العليا. وتعقد الأمينة التنفيذية، بصفة دورية، اجتماعات عامة مع جميع الموظفين لتطلعهم على المعلومات المتصلة بالمسائل الهامة. وأخيراً، يوجد مكتب لأمين المظالم في سانتياغو يقوم بمعالجة شواغل الموظفين ويضطلع بدور الوسيط لدى الإدارة.

خامساً- الإدارة المالية

ألف- الموارد الإجمالية

126- تُتاح موارد اللجان الإقليمية من المصادر التالية: ميزانياتها العادية؛ وموارد إضافية من الميزانية العادية من حساب التنمية؛ والبرنامج العادي للتعاون التقني وصندوق الأمم المتحدة الاستئماني للسلام والتنمية. واللجان الإقليمية الخمس هي من الكيانات التي تنفذ البرنامج العادي للتعاون التقني، وفقاً لما حدَّدته الجمعية العامة في القرار 58(د-1). وإضافة إلى ذلك، قد تحصل اللجان الإقليمية على موارد خارجة عن الميزانية.

127- وفي 24 كانون الأول/ديسمبر 2017، وافقت الجمعية العامة على المقترح الداعي إلى تغيير دورة ميزانية الأمانة العامة من فترة مدتها سنتان إلى فترة مدتها سنة واحدة على أساس تجريبي، ابتداء من الميزانية البرنامجية لعام 2020. وفي الدورة السابعة والسبعين للجمعية العامة، سيُتخذ قرار نهائي بشأن ما إذا كان ينبغي مواصلة هذه الممارسة.

128- ويبين الشكل الوارد أدناه تطور الميزانية العادية والموارد الخارجة عن الميزانية خلال الفترة 2012-2020. ولأغراض المقارنة، عُرضت المعدلات السنوية للأرقام المتعلقة بدورات الميزانية التي مدتها سنتان (أي الفترة 2012-2019)، باستخدام المتوسط السنوي لكل فترة سنتين. وقد بلغ متوسط الموارد السنوية من الميزانية العادية ومن الموارد الخارجة عن الميزانية لفترة السنتين 2018-2019 ما مجموعه 000 778 73 دولار[58]، بينما بلغت الموارد السنوية لعام 2020 ما مجموعه 000 467 71 دولار، وهو ما يعكس انخفاضاً بنسبة 7 في المائة خلال السنوات الخمس الأخيرة أو بحوالي نسبة 3 في المائة من إجمالي الموارد المقررة بين عامي 2019 و2020. وتجدر الإشارة إلى أنه في حين ظلت الموارد الخارجة عن الميزانية ثابتة، فإن انخفاض الموارد يعزى إلى انخفاض موارد الميزانية العادية، ولا سيما الموارد المدرجة في إطار الباب 21، وهي الموارد التي تديرها اللجنة الاقتصادية مباشرة. وأعربت الهيئة، في دورتها السابعة والثلاثين التي أتاحت الفرصة لإجراء الاستعراض الحكومي الدولي لمشروع برنامج عمل منظومة اللجنة الاقتصادية لعام 2020، عن قلقها من التخفيض مؤخراً في موارد الميزانية المخصصة للأنشطة المدرجة في برنامج العمل[59].

(58) تتضمن الأرقام المتعلقة بالموارد الإجمالية للفترة 2018-2019 ما يلي: الاعتمادات النهائية للميزانية العادية كما وردت في تقرير الأداء الثاني عن الميزانية البرنامجية لفترة السنتين 2018-2019 (انظر A/74/570)، والموارد التي أبلغت عنها اللجنة الاقتصادية في إطار البرنامج العادي للتعاون التقني (الباب 23)، والموارد المتاحة من حساب التنمية. وللاطلاع على الأرقام المتعلقة بعام 2020، انظر الميزانية البرنامجية للجنة الاقتصادية (البابان 21 و23 من الميزانية البرنامجية للأمم المتحدة لعام 2020).

(59) قرار اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي 728(د-37)، الفقرة 4.

الشكل السابع

تطور الميزانية العادية والموارد الخارجة عن الميزانية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

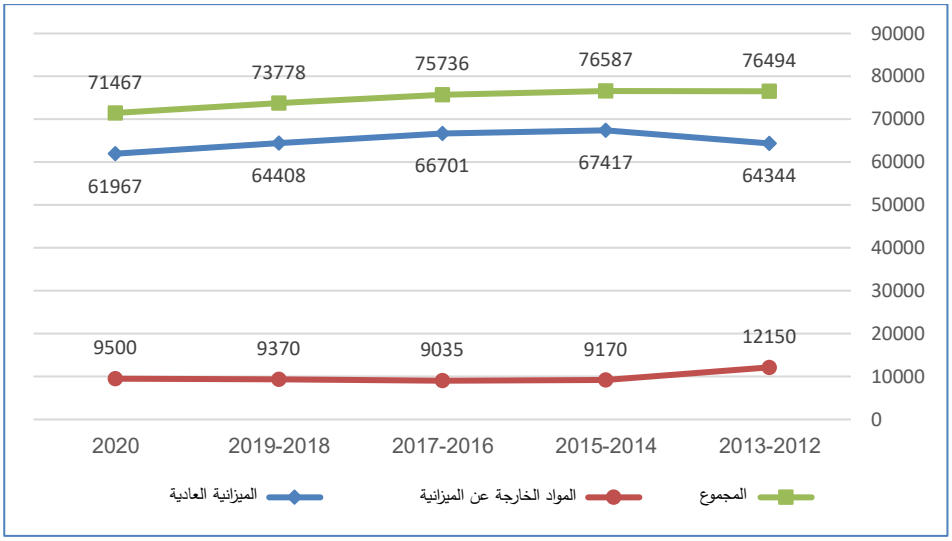

129- أشارت إدارة اللجنة الاقتصادية إلى أن الانتقال إلى الميزانيات السنوية كان له أثر على الأنشطة المضطلع بها في دورات التخطيط للبرامج وشؤون الميزانية والمالية والمشتريات؛ وتعيّن تغيير دورات المشتريات إلى فترات سنوية، مما تسبب في فترات ثقيلة من حيث عبء العمل لمواءمة التدفقات النقدية وإصدار المخصصات. ومن المحتمل أن يؤدي العمل بدورات جديدة للميزانية إلى زيادة عمل شعبة تخطيط البرامج والعمليات، لأنه سيتعين إعداد وثائق الهيئات التداولية وتقديمها والدفاع عنها سنوياً. بيد أن الانتقال إلى دورات سنوية للميزانية يسمح بإدارة الموارد بطريقة أكثر دينامية، نظراً إلى أن الدورة أقصر وأقرب إلى فترات التنفيذ، وبالتالي يمكن توقع درجة أعلى من اليقين والدقة بزيادة تواتر الفرص المتاحة لتعديل الطلبات. وبالانتقال إلى دورة الميزانية السنوية، أصبح من الضروري التعجيل بعمليات مثل عمليات الاقتناء وتعيين الموظفين المؤقتين وبأنواع أخرى من النفقات لتجنب هدر الموارد.

130- وتواجه اللجنة الاقتصادية مشاكل خطيرة في السيولة من مصدر تمويلها الرئيسي، وهو الميزانية العادية. ورغم موافقة الجمعية العامة على ميزانية فترة السنتين 2018-2019، فقد أثرت القيود التي تكبل التدفقات النقدية على الهيكل المالي للجنة الاقتصادية برمّته في نهاية فترة السنتين 2018-2019. وقد بذلت إدارة اللجنة الاقتصادية جهوداً كبيرة لرصد الموارد وإعادة توزيعها. ومع أن هذه المسألة الخطيرة لا تندرج ضمن نطاق هذا الاستعراض، فإن المفتشَيْن يودان التشديد على أنه إذا استمر هذا الوضع، ستضطر اللجنة الاقتصادية، شأنها شأن إدارات أخرى في الأمانة العامة، إلى تغيير محور تركيزها من تنفيذ برنامج عملها إلى إدارة الأزمة المالية وتعديل الخطط والأولويات بناءً على التدفقات النقدية.

131- وقد كان لهذه المسألة تأثير على الأمانة العامة بأسرها كما أكد ذلك الأمين العام عندما أفاد بأنه "قد قَيَّد عدمُ توافر النقدية تنفيذَ الميزانية في الفترة 2018-2019 بشكل متكرر، ولم يستند تنفيذ الميزانية أساساً إلى الخطط البرنامجية المعتمدة لفترة السنتين 2018-2019. ويؤدي ذلك إلى تقويض إنجاز البرامج ويتعارض مع الجهود الرامية إلى التركيز بقدر أقل على المدخلات وبقدر أكبر على النتائج"[(60)].

(60) A/74/570، الفقرة 2.

132- وعند النظر في تقرير الأمين العام عن أداء الميزانية البرنامجية لفترة السنتين 2018-2019[61]، طلبت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية إلى الأمين العام أن يدرج في تقريره المقبل ذي الصلة معلومات شاملة عن أثر جميع التدابير الموضوعة لمعالجة تحديات السيولة في فترة السنتين 2018-2019، بما في ذلك تصنيف البيانات حسب أبواب الميزانية وأوجه الإنفاق.

باء- الموارد الخارجة عن الميزانية

133- فيما يتعلق بالموارد الخارجة عن الميزانية، تواجه اللجنة الاقتصادية أيضاً تحديات تتصل بالقدرة على التنبؤ بالمساهمات المالية المقدمة من الجهات المانحة التقليدية وببلوغ الحد الأدنى لقدرتها على التنفيذ بسبب التعديلات المستمرة التي يتعين إدخالها لإدارة أزمة الميزانية العادية.

134- وتُقدَّر الموارد الخارجة عن الميزانية لعام 2020 بمبلغ قدره 9,5 ملايين دولار، وهي بذلك في نفس الاتجاه الذي ظل مستقراً خلال السنوات الخمس الماضية حيث تراوحت الموارد الخارجة عن الميزانية السنوية بين 9 ملايين دولار تقريباً و9,5 ملايين دولار تقريباً (انظر الشكل الثامن). وتوفر مختلف الوكالات الثنائية، بما فيها الحكومات، المصدر الرئيسي للموارد الخارجة عن الميزانية (أي حوالي 70 في المائة)، وتليها المنظمات الدولية الأخرى. ويساهم هذان المصدران معاً بنحو 88 في المائة من مجموع الموارد الخارجة عن الميزانية. أما الجزء المتبقي (أي 12 في المائة)، فتساهم به منظمات أخرى في الأمم المتحدة (انظر الشكل التاسع).

الشكل الثامن

تطور الموارد الخارجة عن الميزانية خلال الفترة 2012-2020

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

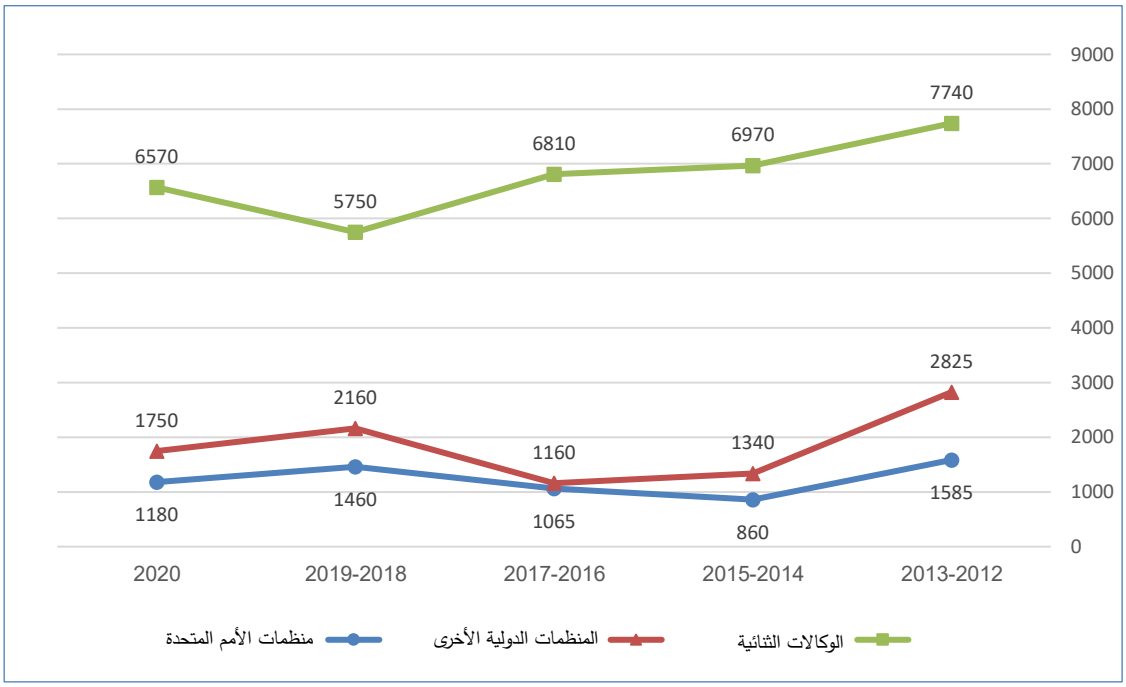

(61) A/74/583، الفقرة 8.

الشكل التاسع

تقدير الموارد الخارجة عن الميزانية لعام 2020 حسب المصدر والقطاع

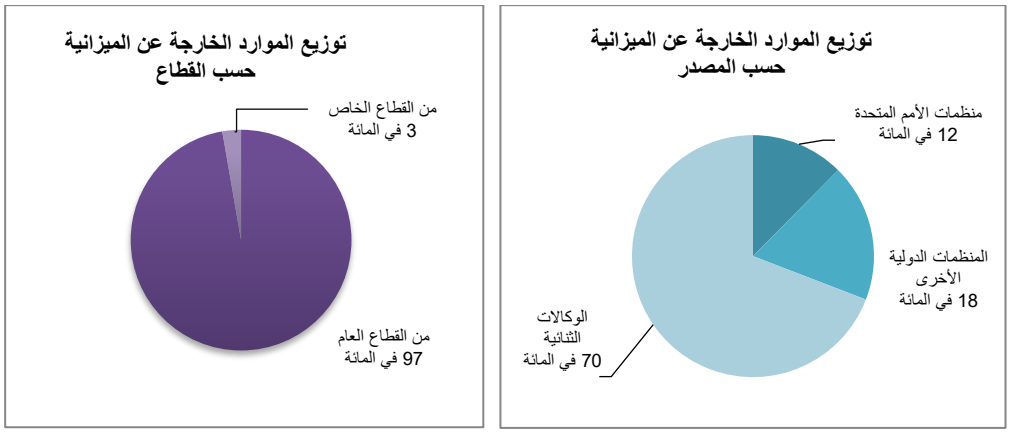

135- ترد أغلبية الموارد الخارجة عن الميزانية من المؤسسات المانحة وبموجب الاتفاقات الثنائية. ويبين الشكل العاشر أدناه الجهات المانحة الرئيسية للجنة الاقتصادية خلال الفترة 2012-2019. ويلاحظ المفتشان أن مستوى الموارد من كيانات القطاع الخاص منخفض جداً (أي 3 في المائة، انظر الشكل التاسع)، وبالتالي فهو يمثل مجالاً غير مستغل يمكن السعي لإيجاد مزيد من الفرص فيه.

الشكل العاشر

أكبر 10 جهات مانحة

(بدولارات الولايات المتحدة)

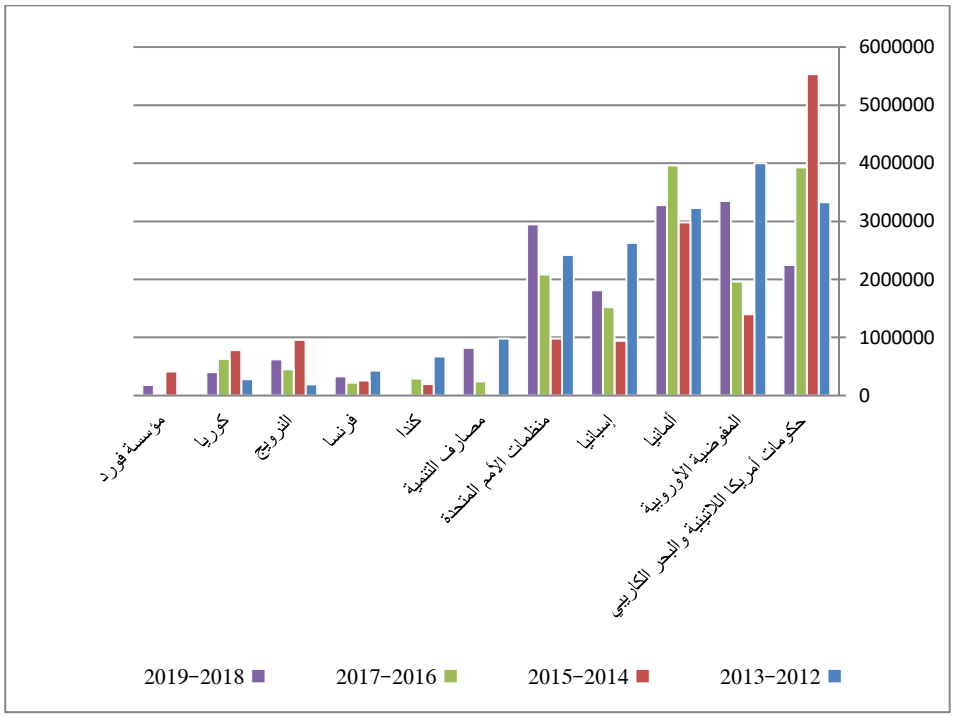

136- في الماضي، نبّه كل من مكتب خدمات الرقابة الداخلية ووحدة التفتيش المشتركة اللجنةَ الاقتصادية إلى ضرورة تأمين موارد خارجة عن الميزانية في حالة حدوث أزمة مالية؛ والآن، أصبحت هذه المسألة تشكل هاجساً أكثر أهمية. فقد تسببت الأزمة المالية الناجمة عن تفشي مرض فيروس كورونا

(كوفيد-19) حالياً في إلحاق أضرار بالغة بالاقتصاد العالمي، ولا تزال اللجنة الاقتصادية تعتمد على الجهات المانحة التقليدية التي تضررت اقتصاداتها كثيراً من الأزمة الحالية في بعض الحالات.

137- وقد وضعت اللجنة الاقتصادية استراتيجية لجمع الأموال وهي تدرك أهمية هذا المسعى. ووفقاً لوحدة إدارة المشاريع، شهد العقد الماضي اتجاهاً تنازلياً في حجم الميزانية العادية للأمم المتحدة، يمكن أن يتفاقم نتيجة للقرارات المتخذة بشأن ترتيبات التمويل في إطار إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. ويحتّم ذلك على اللجنة الاقتصادية أن تضاعف جهودها الرامية لتعبئة موارد إضافية لفائدة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي[62]. وفي شباط/فبراير 2019، وافقت لجنة المشاريع، وهي هيئة داخلية تقدم المشورة للأمينة التنفيذية، على الاستراتيجية المتعلقة بالموارد الخارجة عن الميزانية. وإضافة إلى تحديد الاتجاهات والمواضيع الإنمائية الناشئة التي يمكن أن تؤثر عليها اللجنة الاقتصادية، يراعي ترتيب المواضيع المتعلقة بتعبئة الموارد حسب درجة أولويتها معاييرَ مختلفة، مثل طلبات الدول الأعضاء المتصلة بالتعاون التقني وبناء القدرات والتدريب.

138- ويتضح من تحليل لمستوى الموارد الخارجة عن الميزانية أن هذه الموارد ظلت مستقرة خلال السنوات الخمس الماضية. وفضلاً عن ذلك، لا تزال الجهات المانحة الرئيسية هي نفسها ولا يتبرع القطاع الخاص إلا بنسبة ضئيلة من مجموع الموارد الخارجة عن الميزانية. ويبين تحليل أعمق لقاعدة الجهات المانحة أن مساهمة حكومات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لا تمثل سوى 20 في المائة تقريباً من الموارد الخارجة عن الميزانية التي تلقتها اللجنة الاقتصادية خلال الفترة 2012-2019. وفي هذا الصدد، يكرر المفتشان المشورة التي أسدياها في استعراض عام 2012، وهي تشجيع الدول الأعضاء في المنطقة على النظر في توفير موارد خارجة عن الميزانية لدعم أنشطة اللجنة الاقتصادية، كلما أمكن ذلك.

139- وقد دفعت النتائج المذكورة أعلاه المفتشَين إلى استنتاج أن هناك فرصاً متاحة أمام اللجنة الاقتصادية لزيادة مستوى مواردها الخارجة عن الميزانية بتوسيع قاعدة جهاتها المانحة. ويرى المفتشان أنه يجب تفعيل استراتيجية جمع الأموال، ووضع نهج منظَّم ومنسَّق لجمع الأموال، وهي مسألة أصبحت ضرورية أكثر من أي وقت مضى نظراً إلى السياق الاقتصادي العالمي الحالي.

(62) ECLAC, Project Management Unit, Programme Planning and Operations Division, "Strategy for finding new opportunities for cooperation", p. 5.

سادساً- الرقابة والتقييم

140- تخضع اللجنة الاقتصادية، باعتبارها جزءاً من الأمانة العامة، لرقابة منتظمة يقومُ بها مكتبُ خدمات الرقابة الداخلية ومجلسُ مراجعي الحسابات. وبما أن الأمانة العامة من المؤسسات المُشاركة في وحدة التفتيش المشتركة، تخضعُ اللجنة الاقتصادية لرقابة هذه الوحدة أيضاً. ولدى اللجنة الاقتصادية كذلك وحدة تقييم خاصة بها مندرجة في هيكلها التنظيمي.

141- واستعرض مكتب خدمات الرقابة الداخلية في السنوات الأخيرة مختلف أنشطة اللجنة الاقتصادية، وقدم توصيات تتعلق بجملة أمور منها الامتثال للأهداف الداخلية للأمانة العامة. وتناول مكتب خدمات الرقابة الداخلية، في الاستعراض الذي يُجرى كل ثلاث سنوات والذي أُنجز في عام 2018[63]، ضرورة تعزيز وظيفة التقييم في اللجنة بوسائل منها إنشاء وحدة تقييم مستقلة.

142- ووظيفة التقييم في اللجنة الاقتصادية جزء من نظامها العام للرصد والتقييم. وهي مدرجة ضمن وحدة التخطيط والتقييم في شعبة تخطيط البرامج والعمليات. وأشارت إدارة اللجنة الاقتصادية إلى أن مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات رفض طلبات الحصول على تمويل إضافي لإنشاء وحدة تقييم. وعلى الرغم من عدم توفر التمويل اللازم لإنشاء وحدة جديدة، عملت اللجنة الاقتصادية على تحسين قدراتها في مجال التقييم في حدود الموارد البشرية والمالية المتوفرة.

143- وعززت اللجنة الاقتصادية في السنوات الأخيرة وظيفة التقييم فيها عن طريق تحديث نصّ سياستها واستراتيجيتها للتقييم، وقد نُشر هذا النصّ في عام 2017، وعن طريق إصدار مبادئ توجيهية بشأن التقييم في العام نفسه.

144- وغالبية تقييمات اللجنة الاقتصادية تُنجز على مستوى فرادى المشاريع، وغالباً ما تنفذ بالشراكة مع كيانات أخرى من الأمم المتحدة أو مع جهات مانحة خارجية. وعادة ما تُنجز هذه التقييمات بطلب من شعبة تخطيط البرامج والعمليات وتكون هي الجهة المتولية لإدارتها، بينما يتولّى خبراء استشاريون خارجيون تنفيذها.

145- وقد ارتفع عدد التقييمات المنجزة، لكن لم تُنجز أي تقييمات للبرامج الفرعية خلال الفترة 2015-2018. وفي فترة السنتين 2018-2019، أنجزت اللجنة الاقتصادية خمسة تقييمات تعلقت جميعُها بتقييم مشاريع مختلفة ممولة من حساب التنمية[64].

146- ومن المقرر إجراء التقييمات التالية في عام 2020 ومنها تقييمات ذاتية:

(أ) أربعة تقييمات بشأن ما يلي: المسائل المتعلقة بتعزيز القدرات الوطنية على تقييم الفرص والتحديات الناجمة عن التحول الديمغرافي في بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ وجداول المدخلات والمخرجات المتعلقة بتصميم وتنفيذ السياسات التجارية الصناعية القائمة على الأدلة؛

(63) انظر E/AC.51/2018/7.

(64) المشاريع التي خضعت للتقييم في الفترة 2018-2019 هي: تعزيز قدرة بلدان أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي على إعداد سياسات واستراتيجيات متعلقة بالطاقة المستدامة؛ ودعم إتاحة التمويل للجميع من خلال الممارسات الابتكارية في الميدان المصرفي الإنمائي مع التركيز بشكل خاص على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بلدان أمريكا اللاتينية؛ وتعزيز قدرة مجموعة مختارة من البلدان النامية على تصميم وتنفيذ سياسات وبرامج حكومية موجهة نحو تحقيق المساواة؛ وتعزيز القدرة التقنية لمديري المالية العامة في مجموعة مختارة من الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي على إدارة ماليتها العامة؛ وتعزيز القدرات الوطنية على تصميم وتنفيذ سياسات وبرامج قائمة على الحقوق تُعالج مسألة رعاية السكان المحتاجين للرعاية ومسألة الاستقلال الاقتصادي للنساء في إطار التنمية الحضرية والتخطيط الحضري.

واستخدام البيانات الضخمة لأغراض قياس وتعزيز الاقتصاد الرقمي؛ ومعالجة التحديات الاجتماعية – البيئية الجسام في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛

(ب) تقييم شامل لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في برنامج عمل اللجنة الاقتصادية، رهناً بتوافر موارد من خارج الميزانية.

147- وتتتبّع اللجنة الاقتصادية التوصيات التي تقدمها الهيئات الرقابية، وتقدم تقاريرها بشأنها من خلال النظام المفضل لكل هيئة رقابية (نظام Team Track بالنسبة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية، ونظام التتبع الشبكي بالنسبة لوحدة التفتيش المشتركة). وتُحافظ جهة التنسيق المعنية بالرقابة المكلفة داخل اللجنة الاقتصادية على جدول بيانات منفصل عن كل توصية حسب الهيئة الرقابية، ويتضمنُ الجدول حالة تنفيذ التوصية، والتاريخ المقدر لتنفيذها، والمسؤولين عن تنفيذها، وردّ اللجنة الاقتصادية بشأنها وردود الهيئة الرقابية. ويُرسل طلب كل عام إلى المسؤولين لسؤالهم عن تنفيذ التوصيات داخل أمانة اللجنة الاقتصادية، وتُجمع ردودهم وتُورد في منصة مركزية من أجل أغراض الإبلاغ والتتبّع.

سابعاً- المسائل الشاملة

ألف- إدارة المعارف وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

148- تجري اللجنة الاقتصادية مشاورات منتظمة مع الحكومات لتقييم احتياجاتها وأولوياتها، وتنشُر منتجاتها المعرفية: المنشورات الرئيسية؛ والإحصاءات والبيانات والمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية؛ والوثائق والمواد الأخرى ذات الصلة. ولدى اللجنة الاقتصادية استراتيجيةٌ لإدارة المعارف تمّ تنقيحها في عام 2019، وهي تركز على أربعة مجالات رئيسية هي: نشر المعلومات والمعارف على نحو فعال؛ وتعزيز القدرات الداخلية ذات الصلة بإدارة المعارف؛ وتيسير تبادل المعارف من خلال الاجتماعات والمنتديات والجلسات؛ وزيادة الوعي العام.

149- وقد طُبّقت وسائل تكنولوجية متنوعة لدعم هذه الجهود، ومنها استخدام النشر الشبكي والصفحات والبوابات الشبكية المواضيعية، مثل تلك الخاصة بالهيئات الفرعية، والبث الشبكي، والترويج والنشر على وسائط التواصل الاجتماعي، ونظم إدارة الروابط بين جهات الاتصال، ونظم إدارة الاجتماعات، والتطبيقات النقالة، ومنتديات التعاون في الفضاء الافتراضي، والدورات التدريبية على الإنترنت.

150- والمنشورات الرئيسية[(65)] هي من بين المنتجات المعرفية الرئيسية التي تصدرها اللجنة الاقتصادية والتي لا تزال تحظى بقبول عال. وما زالت بلدان عديدة في المنطقة تعتمدُ على البيانات الواردة في تقارير اللجنة الاقتصادية، حيث تستعين بها في وضع سياساتها نظراً لعدم وجود مصادر أخرى في بعض الحالات. وقد أعدت اللجنة الاقتصادية 152 منشوراً في عام 2018، وبلغ عدد مرات تنزيلها ما مجموعه 507 710 3 مرات. وفي سياق تقديم اللجنة الاقتصادية تقارير منتظمة عن أنشطة هيئتها، تقدم اللجنة الاقتصادية تقارير عن استخدام كل منشور من منشوراتها الرئيسية، مبينةً الاتجاهات من حيث عدد عمليات تنزيلها من الإنترنت. ويتبيّن من تحليل اتجاهات التنزيل حدوثُ تطور إيجابي على صعيد خمسة من المنشورات الرئيسية الستة، والاستثناء الوحيد هو المنشور المعنون *الاستثمار المباشر الأجنبي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي*، حيث إن اتجاه عدد مرات تنزيله ظل ثابتاً.

151- وفي حالة المقر دون الإقليمي للجنة الاقتصادية في المكسيك، تُدعَم إدارة المعارف أساساً من خلال تعزيز رأس المال الفكري للمؤسسة من حيث احتياجات الجهات صاحبة المصلحة، ويجري رصد هذه الاحتياجات دورياً من خلال استبيانات ودراسات وثيقة الصلة بالموضوع يُستهدف بها تحديد احتياجات هذه الجهات وتقييم أثر الأعمال التي تقوم بها اللجنة الاقتصادية.

152- وفي المقابل، أشار مكتب خدمات الرقابة الداخلية في استعراض رقابي سابق[(66)] إلى ضرورة أن تقوم اللجنة الاقتصادية بوضع استراتيجية لكل بلد على حدة نظراً لأن اللجنة لم تحافظ على اتصالات منتظمة وعلاقات تواصل فعالة مع المسؤولين في كافة الوزارات الفنية المعنية في جميع أنحاء المنطقة، وهو ما ترتب عليه تدني نسبة وعي الجهات صاحبة المصلحة بنواتج اللجنة الاقتصادية. وطُلب إلى اللجنة الاقتصادية كذلك أن تضع استراتيجية للتوعية لتُحسّن نشرَ منشورات اللجنة ومنتجاتها المعرفية والترويجَ لها. وفي هذا الصدد، وضعت اللجنة الاقتصادية استراتيجية لنشر المعلومات وأقرتها في

(65) المنشورات الرئيسية هي: *دراسة الحالة الاقتصادية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والاستثمار المباشر الأجنبي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وتوقعات التجارة الدولية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ونظرة عامة أولية على اقتصادات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والمشهد الاجتماعي لأمريكا اللاتينية، والحولية الإحصائية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.*

(66) انظر على سبيل المثال: E/AC.51/2018/7، التوصيتان 2 و4.

شباط/فبراير 2019. ووفقاً لإدارة اللجنة الاقتصادية، ستُطبّق آليات رصد محددة من أجل متابعة كل بلد على حدة على المستوى الوزاري في جميع المجالات التي تشملها أنشطة التوعية.

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

153- وبالإضافة إلى نظم المعلومات ومراكز البيانات والمنصات التي تستخدمها جميع إدارات الأمانة العامة (مثل أوموجا وإنسبيرا)، تشغّل اللجنة الاقتصادية مركز بيانات خاص بها يستضيف النظم التالية: المواقع الشبكية المؤسسية والإقليمية؛ والشبكة الداخلية للجنة الاقتصادية؛ ومستودع رقمي يضم وثائق نشرتها اللجنة الاقتصادية (أكثر من 000 35 وثيقة)؛ ومستودع بيانات مؤسسي يضم سلاسل إحصائية؛ ونظام لجمع بيانات التعدادات ومعالجتها وتحليلها؛ وقواعد بيانات متنوعة تضم بيانات جزئية متعلقة بالتحليل والبحث؛ ونظم لإدارة الروابط بين جهات الاتصال ولإدارة الاجتماعات؛ ونظام لإدارة المراسلات؛ ونظم للأمن المادي والدخول والاعتماد، بما في ذلك أدوات لمعالجة البيانات وتحليلها.

154- وتوجد حالياً 14 وظيفة في قسم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في سانتياغو، إضافة إلى وظيفتين في المكسيك. ويبلغ مجموع الموارد غير المتصلة بالوظائف لعمليات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ما يزيد قليلاً على مليون دولار سنوياً. وتُستخدم الموارد غير المتصلة بالوظائف أساساً لدفع تكاليف خدمات الدعم المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتكاليف موظفي الدعم والمعدات وتراخيص البرمجيات.

155- واللجنة الاقتصادية، مثلها مثل أي إدارة أخرى في الأمانة العامة، تعتمد اعتماداً كبيراً على برامج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تتيحها المنظمة مركزياً؛ لكن الاستضافة المركزية تستدعي قدرات اتصال إلكتروني مرتفع السرعة، والقدرات من هذا القبيل غالباً ما لا تتوفر في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، مما يؤدي إلى ارتفاع زمن الاستجابة. وتفيد اللجنة الاقتصادية بأن موقع نظام أوموجا، على سبيل المثال، يستغرق تحميله لا غير أكثر من دقيقتين أو ثلاث دقائق أحياناً. ويُواجه الشيء نفسه في التطبيقات التعاونية الأخرى التي تستخدمها الأمانة العامة مثل Unite Connections. وتشير إدارة اللجنة الاقتصادية إلى أن رسائل البريد الإلكتروني كانت تصل على الفور عندما كانت خدمة هذا البريد مستضافة محلياً، ولكن بعد انتقال الأمانة العامة للعمل ببرنامج مايكروسوفت 365، لم يعد الأمر كذلك.

156- ولوحظ تحسن في أداء التطبيقات، مثل أوموجا، منذ بدء العمل بها، لكن الزمن الذي تستغرقه في الاستجابة لا يزال غير مقبول في نظر إدارة اللجنة الاقتصادية التي تفيد بحدوث حالات انقطاع كبرى تؤثر سلباً على سير العمليات. ويُذكّر المفتشان بالأحكام المتصلة بهذا الموضوع الواردة في تقارير أخرى لوحدة التفتيش المشتركة التي تطلب من مؤسسات الأمم المتحدة أن ترصد بفعالية اتفاقات مستوى الخدمات وأن تحاسب البائعين على أي حالة عدم امتثال للشروط المقررة. وإضافة إلى الخدمات التي يقدمها بائعون خارجيون، يجب على مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن يضمن إمكانية استخدام النظم والتطبيقات بدرجة معقولة في الأمانة العامة بأسرها. وفي هذا الصدد، **يوصي المفتشان بأن تتخذ الأمانة العامة إجراءات عاجلة بشأن ما بُلّغ عنه من أداء غير مرض لنظم حيوية مثل أوموجا.**

157- وأُبلغ المفتشان خلال مقابلات أجريت في المقر دون الإقليمي بنقص التنسيق بين المقر في سانتياغو والمراكز دون الإقليمية. فقد ذكر عدة مسؤولين أُجريت معهم مقابلات أنهم لم يعلموا ببعض الأنشطة التي نفذت على الصعيد دون الإقليمي ونُسّقت مركزياً في المقر إلا من خلال أطراف ثالثة أو بعد انتهائها. ويرى المفتشان أنه ينبغي للجنة الاقتصادية أن تستخدم التكنولوجيات المتاحة حالياً على نحو أفضل لتعزيز التنسيق والتعاون. **ومن شأن الأدوات التعاونية الجديدة التي أطلقتها الأمانة العامة مؤخراً (مثل Microsoft Teams وغيره) أن توفّر حلولاً لهذه المسألة؛ غير أن هذه الحلول تبقى مجرد**

حلول تقنية، إذ يتعيّن أن تُكمّل برغبة حقيقية في تبادل المعارف والمعلومات، وهو ما يجب أن تشجعه الإدارة العليا للجنة الاقتصادية.

باء- تحليل المخاطر

158- تُجري اللجنة عمليات منتظمة لتقييم المخاطر، حيث تحدد المخاطر المحتملة وتُحدّثها عن طريق إنجاز تقييم سنوي للمخاطر يُدرج في خطة استمرارية تصريف الأعمال وخطة إدارة المخاطر الأمنية. وتجدر الإشارة إلى أن تاريخ أحدث خطة لاستمرارية تصريف الأعمال يعود إلى شباط/ فبراير 2019. وأنشأت اللجنة الاقتصادية أيضاً فريقاً لإدارة الأزمات يعقد اجتماعات منتظمة، إذ يجتمع الفريق مرتين في السنة. وتُجري اللجنة الاقتصادية عمليات منتظمة لتقييم المخاطر، حيث تُجري عمليتَيْ محاكاة وتمريناً وظيفياً واحداً كل سنة. ويُعدّ تقرير عن ذلك بعدئذ تُورد فيه الدروس المستفادة والتحسينات الممكنة.

159- ومن حيث استمرارية تصريف الأعمال، يرتبط الخطر الرئيسي الذي تمّ تحديده، وفقاً للآثار والاحتمالات، بخطر الاهتزازات الأرضية، يليها خطر تفشي جوائح. وكلاهما مصنفان على أنهما من المخاطر الشديدة. وتليهما مخاطر احتمالُ وقوعها كبير لكن آثارها أقل شدة، وهي ترتبط أساساً بتعطل إمدادات الكهرباء و/أو خدمات عامة أخرى في مرافق الأمم المتحدة. وتُدرج جميع التدابير المتعلقة بالتخفيف من آثار المخاطر الرئيسية هي كذلك في خطط استمرارية تصريف الأعمال وخطط إدارة المخاطر الأمنية.

160- وفيما يتعلق بتنفيذ البرامج، ترتبط المخاطر الرئيسية التي حددتها اللجنة الاقتصادية بتراجع نهج تعددية الأطراف وعودة النزعة الحمائية وتزايد التفاوتات على الصعيد العالمي، وهذه أمور تشكل جميعها مخاطر تهدد الالتزام السياسي للدول الأعضاء بتحقيق أهداف التنمية المستدامة والأهداف المحددة في خطة عام 2030.

161- وفي سياق جائحة كوفيد-19 الحالية، واستجابة لطلب من جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، أنشأت اللجنة الاقتصادية مرصد كوفيد-19 في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لتقديم الدعم إلى الدول الأعضاء في المنطقة على وجه أفضل ولرصد تطور الأزمة. ويجمّع المرصد السياسات العامة التي وضعها 33 بلداً في هذا الصدد سعياً لمواجهة جائحة كوفيد-19. ويقدم المرصد كذلك تحليلات قطاعية ووطنية للآثار المحتملة للجائحة على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي. وفي نيسان/أبريل 2020، نشرت اللجنة الاقتصادية تقريراً عنوانه: "أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وجائحة كوفيد-19: الآثار الاقتصادية والاجتماعية"، ويتناول التقرير الأزمة والسيناريوهات المتصلة بها والتوقعات الاقتصادية قبل عام 2030. ويعرب المفتشان عن تقديرهما لهذه المبادرة التي أتت في الوقت المناسب، ويشجعان اللجنة الاقتصادية على بذل قصارى جهدها لدعم بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في هذه المرحلة الحرجة.

جيم- المساهمة في تقييم الكوارث في المنطقة

162- يشمل برنامج عمل اللجنة الاقتصادية لفترة السنتين 2018-2019 الأنشطة المتصلة بالحد من مخاطر الكوارث، مع تركيز خاص على منطقة البحر الكاريبي. وأُنشئت في عام 2015 وحدة جديدة في المقر دون الإقليمي في بورت أوف سبين لتغطي شؤون التنمية المستدامة والكوارث. ولدى اللجنة الاقتصادية خبرةٌ طويلة في مجال التصدي للكوارث، فهي عوامل معرقلة تؤثر في التنمية في المنطقة. وقد

أُدرج عمل اللجنة ومنهجيتها في هذا الصـــدد في *دليل تقييم الكوارث*[67] الذي أُعدت آخر طبعة منه بالتعاون مع منظمة الصـــحة للبلدان الأمريكية. وقدمت اللجنة الاقتصـــادية منذ عام 2015 ما عدده 40 دورة تدريبية للموظفين العموميين في المنطقة[68].

163- واللجنة رائدة في مجال تقييم الكوارث وفي إعداد وتعميم منهجية تقييم الأضرار والخسائر. وقامت اللجنة الاقتصادية بعدة بعثات لتقييم الأضرار والخسائر في أعقاب الأعاصير والزلازل والكوارث الطبيعية الأخرى المدمرة التي وقعت في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي خلال الســـنوات الأخيرة. ومن الأمثلة على عمل اللجنة الاقتصادية في مجال الحد من الكوارث ما قامت به بعد إعصار دوريان وتقديمُها خدمات عاجلة أولية عندما طلبت حكومة جزر البهاما من مصرف التنمية للبلدان الأمريكية تقييم الأضرار والخسائر والتكاليف الإضافية الناجمة عن هذه الكارثة. فقد قدم مصرف التنمية للبلدان الأمريكية طلباً إلى اللجنة الاقتصادية للحصول على مساعدة تقنية في إجراء هذا التقييم، وأنجز المصرف واللجنة الاقتصادية ومنظمة الصـحة للبلدان الأمريكية هذا التقييم سـوياً. وأعدت المؤسـسـات الثلاث تقريراً عن نتائج تقييمها، بما في ذلك توصـيات لتوجيه عملية إعادة الإعمار المفترض أن تكون مرنة وأن تهدف إلى الحد من أوجه الهشاشة والمخاطر المعرض لها السكان وكل قطاع من قطاعات الاقتصاد. وأجرى مصرف التنمية للبلدان الأمريكية واللجنة الاقتصادية أربعة تقييمات من هذا النوع في جزر البهاما منذ عام 2015.

164- ووفقاً لما عُلم من مقابلات أجريت مع موظفين مسؤولين عن منهجية تقييم الأضـرار والخسـائر، أعدّت اللجنة الاقتصـادية في عام 2019 دورة تدريبية لتسـليط الضـوء على هذه المنهجية وأهميتها بالنسـبة لخطة عام 2030. وهذه القدرة على تقييم الأضـرار والخسـائر بعد وقوع كوارث طبيعية هي رصـيد إقليمي قيّم وهي أساسية للمنطقة، كما أنها ذات أهمية خاصة بالنسبة لبلدان منطقة البحر الكاريبي دون الإقليمية. ويشـــجع المفتشـــان اللجنة الاقتصـــادية على تبادل خبراتها وموادها مع الجهات الفاعلة الإقليمية ودون الإقليمية الأخرى، بما في ذلك مؤسسات الأمم المتحدة الموجودة في المنطقة.

(67) ECLAC, *Handbook for Disaster Assessment* (Santiago, 2014).

(68) JIU/REP/2019/3، الفقرة 138.

ثامناً- اتساق التنسيق الإقليمي في سياق عملية الإصلاح

165- يأتي في اختصاصات هذا الاستعراض أن التقييم ينبغي أن يشمل مختلف جوانب البعد الإقليمي لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية وعملية إصلاحها الحالية، مع إيلاء اعتبار خاص للعناصر التالية: المساهمة المتوقعة من اللجنة الاقتصادية على الصعيد الإقليمي؛ ودورها في مجال التنسيق الإقليمي مع الجهات الفاعلة الإقليمية الأخرى، سواء الجهات من داخل الأمم المتحدة أو خارجها، بما في ذلك تقسيم العمل داخل المنطقة، لدعم تحقيق التنمية المستدامة على الصعيدين الإقليمي والوطني على نحو فعال؛ والخطوات المتخذة من طرف اللجنة الاقتصادية في سياق عملية إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وإعادة تنظيمها.

166- والتنسيق الإقليمي في منظومة الأمم المتحدة يطرح إشكاليات منذ عقود. وقد أبرزت وحدة التفتيش المشتركة الحاجة إلى تعزيز التنسيق الإقليمي، وقدمت التوجيه في هذا الصدد، وشددت على أهمية البعد الإقليمي، بما في ذلك دور الممثلين الخاصين للأمين العام و/أو المنسقين المقيمين كجزء من إطار معياري لقياس الاتساق والتكامل في منظومة الأمم المتحدة[69].

167- وخلُص المفتشان اللذان أنجزا الاستعراض السابق للجنة الاقتصادية إلى أن التنسيق الإقليمي لا يزال يطرح إشكاليات على الرغم من وضوح الولايات وتحديد المهام وبذل جهود متكررة لتوضيح التقسيم اللازم للعمل بين كيانات الأمم المتحدة على الصعيد الإقليمي. ومن بين ما تهدف إليه عملية الإصلاح الحالية لركيزة التنمية التي يقوم بها الأمين العام تعزيزُ التنسيق الإقليمي وتجنب الازدواجية والتداخل.

ألف- آليات الأمم المتحدة للتنسيق الإقليمي

168- ساهمت السياقات الإقليمية التي تعمل فيها اللجان الإقليمية مساهمة كبيرة في تشكيل ولاياتها وأهدافها وفي أشكال تطورها. ونتيجة لذلك، نشأت في هذه اللجان مواطن قوة ومحاور تركيز متباينة، وتتباين كذلك أشكال التباعد والتقارب فيما بينها[70]. وتطور التنسيق الإقليمي في منظومة الأمم المتحدة في إطار آليتين مترابطتين: آلية التنسيق الإقليمي[71] التي تركز على العمل التحليلي والمعياري وعلى الأنشطة ذات الطابع العابر للحدود، ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية السابقة وأفرقتها الإقليمية، وهي المجموعة التي أصبح اسمها مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

169- وأكدت الدول الأعضاء باستمرار على أهمية البعد الإقليمي في أعمال منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بوصفه أداة يُسترشد بها في السياسات على المستوى العالمي والإقليمي والوطني. والمستوى الإقليمي هو حلقة الوصل بين المستويين العالمي والقطري، وله من ثمّ أهميةٌ استراتيجيةٌ. ولذلك، ينبغي أن يكون دور اللجان الإقليمية دوراً أساسياً نظراً بالأخص لما تراكم لديها من ثروة من المعارف الإقليمية على مر الزمن. كما أن صلاحية عقد الاجتماعات المخولة لها والخبرات التي اكتسبتها في خدمة الدول

(69) JIU/REP/2009/9، المعيار 7: تقوم آليات التنسيق الإقليمي وأفرقة المديرين الإقليميين بتعزيز الاتساق والتكامل على الصعد الإقليمي ودون الإقليمي والقطري بصورة فعالة.

(70) JIU/REP/2015/3، الموجز التنفيذي، الصفحة 3.

(71) كلف المجلس الاقتصادي والاجتماعي اللجان الإقليمية، في قراره 46/1998، بعقد اجتماعات منتظمة مشتركة بين الوكالات في كل منطقة، وهو ما تمخض عنه إنشاء آلية التنسيق الإقليمي بهدف تحسين التنسيق فيما بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. وتعقد اللجان الإقليمية اجتماعات آلية التنسيق الإقليمي منذ عام 1999، مع التركيز على مسائل السياسات والبرمجة الإقليمية.

الأعضـــاء في إطار عملها كأمانات لهيئات حكومية دولية مختلفة تُؤهلها لتنســيق مســائل تعميم مراعاة الأولويات الإقليمية ودون الإقليمية في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

170- وأيدت الجمعية العامة في قرارها 279/72 تجديد الهيكل الإقليمي من خلال نهج تدريجي عن طريق ما يلي: (أ) ترشـــيد المهام القائمة وتعزيز التعاون على الصـــعيدين الإقليمي ودون الإقليمي؛ (ب) توفير خيارات، على أســـاس كل منطقة على حدة، من أجل إعادة تشـــكيل وإعادة هيكلة الأصـــول الإقليمية للأمم المتحدة على المدى الطويل.

171- وقد أدرج الأمين العام التنسيقَ الإقليمي ضمن سلسلة الاستعراضات الشاملة للسياسات التي تُجرى كل أربع سـنوات باعتباره أحد العناصـر الرئيسـية لجهوده الإصـلاحية. وفي عام 2017، أُنجزت عملية مســح للمهام والقدرات الإقليمية، وأُطلقت في النصـــف الثاني من عام 2018 المرحلة الأولى من ترشـــيد الآليات والهياكل الإقليمية بهدف تحســـين التعاون فيما بين مختلف الجهات الفاعلة التابعة للأمم المتحدة على الصعيد الإقليمي. وفي عام 2019، قدم الأمين العام مقترحات إضافية تمحورت حول خمسة مجالات تُشكّل المرحلة الأخيرة من الاستعراض الإقليمي، وهي[72]:

(أ) إنشاء آلية تنسيق جديدة؛

(ب) إنشاء مراكز قوية لإدارة المعارف في كل منطقة؛

(ج) تعزيز الشفافية والإدارة القائمة على النتائج على الصعيد الإقليمي؛

(د) إطلاق عملية لإدارة التغيير على أساس كل منطقة على حدة؛

(هـ) تحديد الخدمات الإدارية التي يمكن تقديمها بمزيد من الكفاءة إلى المكاتب الإقليمية من خلال مكاتب دعم إداري مشتركة.

172- غير أن المجلس الاقتصـــادي والاجتماعي لم يؤيد هذا الاقتراح، ودعا إلى بذل مزيد من الجهود للوقوف على الفجوات وحالات التداخل الموجودة على المســـتوى الإقليمي ومعالجتها، وطلب من الأمين العام إجراء مشاورات حكومية دولية شاملة للجميع من أجل اختتام وتنفيذ الاستعراض الإقليمي على أساس كل منطقة على حدة[73].

173- ويقدم الأمين العام، في آخر تقرير له عن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سـنوات[74]، مزيداً من التوضـيحات بشـأن الجوانب الرئيسـية للاسـتعراض الإقليمي. وسـتسـتوعب المنابر التعاونية الإقليمية آليات العمل القائمة في آلية التنسـيق الإقليمي ومجموعة الأمم المتحدة الإقليمية للتنمية المســتدامة. وســيقلل ذلك من حالات التداخل، وســيُنهي ازدواجية الأمانات. وأُوضـــح كذلك أن المنابر التعاونية الإقليمية هي منابر للتعاون فيما بين الوكالات وليســت منتديات حكومية دولية، كما أنها ليســت آليات جديدة للرقابة.

174- ووفقاً لما ذكره الأمين العام، ســتُزود اللجان الإقليمية بقدرات إضـــافية في مجال أعمال الأمانة للقيام بمهام محددة مثل تيسير عمل مراكز إدارة المعارف، وجمع البيانات وتصـنيفها، والإبلاغ عن النتائج على الصـــعيد الإقليمي. **وتجدر الإشـــارة إلى أن اللجنة الاقتصـــادية هي مصـــدر للمعارف الاجتماعية والاقتصـادية الإقليمية يحظى بالاحترام، ومنتدى إقليمي راسـخ يُتيح مجالاً للمناقشـات الإقليمية، بما في**

(72) A/74/73-E/2019/14، الفقرات 110-116.

(73) قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 15/2019، الفقرة 8.

(74) انظر A/75/79-E/2020/55.

ذلك المناقشات بشأن تنفيذ خطة عام 2030 على الصعيد الإقليمي ورصد أهداف التنمية المستدامة وتقديم التقارير بشأنها.

175- ويلاحظ المفتشان أن المبادرة الهادفة إلى تحميل اللجان الإقليمية المسؤولية عن تقديم التقارير السنوية عن النتائج الإقليمية المحققة على نطاق المنظومة فيما يتعلق بخطة عام 2030 تتّسقُ مع مكامن القوة المؤسسية التي تتمتع بها اللجنة الاقتصادية. غير أن خفض مواردها لا يتّسق مع الحاجة إلى قدرات إضافية في مجال أعمال الأمانة.

176- ووفقاً لآخر تقرير للأمين العام عن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات، ستحل محل جميع آليات العمل القائمة حالياً في إطار مجموعة الأمم المتحدة الإقليمية للتنمية المستدامة وآلية التنسيق الإقليمي تحالفات قائمة على مسائل محددة، وستكون محددة زمنياً، والهدف منها هو الجمع بين الكيانات الإقليمية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل تعزيز التعاون على مستوى السياسات والتنفيذ، وذلك أساساً في المسائل الإقليمية والمسائل التي تتجاوز الحدود الوطنية (مثل الهجرة والاتجار بالبشر وتغير المناخ)، والمسائل التي تطلب أفرقة متعددة من أفرقة الأمم المتحدة القطرية الدعمَ والتوجيهَ الإقليميين فيها. وستختلف المسائل المشمولة والاعتبارات الخاصة والقيادة الوظيفية من منطقة إلى أخرى[(75)].

177- وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، سيتمحور ما سيُنشأ من تحالفات قائمة على مسائل محددة حول المجالات التالية: تنقل البشر؛ والنمو المنصف؛ والجريمة والعنف؛ والحوكمة والمؤسسات؛ وتغير المناخ؛ والقدرة على الصمود. وتمثل الأنشطة الإقليمية لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية في المنطقة حوالي 365 مليون دولار سنوياً، وتمثل اللجنة الاقتصادية حوالي 20 في المائة من المجموع[(76)]. ويسرُّ المفتشان التنويه بأن الأمين العام يؤيد بعض الاستنتاجات الواردة في استعراضات سابقة أجرتها وحدة التفتيش المشتركة، حيث أشار إلى أن المشاورات التي أُجريت في سياق الاستعراض الإقليمي أكدت وجودَ شعور قوي لدى الدول الأعضاء في المنطقة بتولّي زمام الأمور وتقديراً واسعاً في صفوفها للدعم الذي تلقته في مجال السياسات في السنوات السابقة، ولا سيما من اللجنة الاقتصادية. وسيستند الهيكل الإقليمي الجديد إلى هذا الأساس القوي، بتركيزه على الصلة بين اللجنة الاقتصادية وبقية كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية[(77)].

178- وبالإضافة إلى ذلك، ستضع جميع المنابر التعاونية الإقليمية استراتيجيات لعمليات تسيير الأعمال على المستوى الإقليمي، حيث ستنظر في الخدمات المشتركة الموجودة في مختلف المكاتب الإقليمية المستضافة في المدينة نفسها. ويتّفق المفتشان مع الأمين العام في رأيه بأن من الضروري تحديد المجالات التي يمكن فيها لمكاتب الدعم الإداري/المكاتب المشتركة في موقع واحد تيسيرُ التعاون والتنسيق على الصعيد الإقليمي وإتاحةُ الاستفادة من وفورات الحجم. غير أن المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لمكتب التنسيق الإنمائي أُقيم مؤخراً في بنما التي يتمركز فيها وجود هام لكيانات الأمم المتحدة، بينما يوجد مقر اللجنة الاقتصادية في سانتياغو. وقد يثير ذلك إشكاليات على صعيد التنسيق ما لم تُحدّد مسؤوليات التعاون المناسبة وما لم يُتّفق على أساليب العمل. ويتوقع المفتشان أن يقوم الفرع الإقليمي لإطار الإدارة والمساءلة، الذي لم يُنشأ بعد، بمهمّة توضيح وتنظيم العلاقات داخل المنابر التعاونية الإقليمية وفيما بينها. **ويرى المفتشان أنه قد يكون من المفيد أن تُقيم اللجنة الاقتصادية مورداً**

(75) المرجع نفسه، الفقرتان 179 و182.

(76) المرجع نفسه، الفقرة 196.

(77) المرجع نفسه.

للاتصال داخل المكتب الإقليمي لمكتب التنسيق الإنمائي في بنما أو أن يُقيم مكتب التنسيق الإنمائي قدرات في مقر اللجنة الاقتصادية، وذلك من أجل تيسير مرحلة التعاون الأولية.

179- ويلاحظ المفتشان أن التعاون الإقليمي آخذ في التحسن كما يتضح من التطورات الإيجابية في مجال التعاون بين اللجنة الاقتصادية والمكتب الإقليمي لمكتب التنسيق الإنمائي في بنما. ووفقاً لما ذكرته إدارة اللجنة الاقتصادية، أصبح التعاون أوثق منذ إقامة هذا المكتب الإقليمي. فقد شاركت اللجنة الاقتصادية في حلقات عمل عالمية وإقليمية نظمها مكتب التنسيق الإنمائي بشأن بدء تنفيذ إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، وشارك هذا المكتب بدوره في الاجتماعات الحكومية الدولية الإقليمية التي تقوم اللجنة الاقتصادية بدور أمانتها الفنية. وبالإضافة إلى ذلك، نُظّمت حلقات دراسية إقليمية مشتركة، وقام المنسقون المقيمون المعينون في المنطقة بزيارات للجنة الاقتصادية للتعرّف عليها.

180- ومن الأمثلة العملية على تعزُّز التنسيق تولّي اللجنة الاقتصادية تنسيقَ آلية التنسيق الخاصة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة المتعلقة بخطة التنمية الشاملة للسلفادور وغواتيمالا والمكسيك وهندوراس التي يشارك فيها مكتب التنسيق الإنمائي والمنسقون المقيمون الأربعة المعينون في هذه البلدان و20 من وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها.

باء- مساهمة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في الخطط الوطنية في المنطقة

181- أوردت وحدة التفتيش المشتركة في الرسالة الموجهة للإدارة إخطاراً مسبقاً ببعض الاستنتاجات والتحليلات المتعلقة بالتنسيق الإقليمي المتوصل إليها أثناء إعداد هذا الاستعراض. وتضمنت هذه الرسالة توصية واحدة فقط وهي أن يطلب الأمين العام من اللجنة الاقتصادية أن تعدّ، بالتشاور مع الجهات المعنية، وفي موعد أقصاه آذار/مارس 2020، مقترحاً بشأن كيفية إدراج الأولويات الإقليمية ودون الإقليمية بطريقة منهجية في أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة في المنطقة، حسب الاقتضاء، بما في ذلك تنقيح فرادى أطر التعاون وتحديثها وتقييمها بانتظام.

182- وذكر الأمين العام في ردّه على الرسالة أنه تم إعداد توجيهات بشأن وضع أطر جديدة للتعاون وقد عُممت هذه التوجيهات على جميع أفرقة الأمم المتحدة القطرية، وهي تتضمن توجيهات واضحة بشأن تقديم الدعم إلى البلدان على الصعيد الإقليمي ودون الإقليمي وعبر الحدود. ويتوقع الأمين العام أيضاً أن تشارك اللجنة الاقتصادية وكذلك اللجان الإقليمية الأخرى بانتظام في إعداد أطر التعاون الجديدة في المنطقة.

183- وينوّه المفتشان بما يبذله الأمين العام من جهود من أجل تعزيز الترابط بين السياسات التي تقع على الصعيد الإقليمي ضمن اختصاص اللجان الإقليمية، والأنشطة التنفيذية لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وذلك في إطار عملية إعادة التنظيم الإقليمية الإجمالية. ولا يزال من السابق لأوانه بالطبع تحديد أثر عملية الإصلاح على مشاركة اللجنة الاقتصادية في مختلف أطر التعاون في بلدان المنطقة. وفي عام 2019، لم تشارك اللجنة الاقتصادية إلا في أربعة تقييمات قطرية مشتركة في المنطقة (تقييمات باراغواي وكوبا والمكسيك وهايتي).

184- ومن ناحية لا تزال مشاركة اللجان الإقليمية في إعداد واستعراض أطر التعاون الجديدة وفي تحديثها المنتظم أمراً قيدَ التبلور بما أنها في مراحلها الأولى، لكن المفتشان يشددان على أن إشراك اللجان الإقليمية أمر أساسي للاستفادة الكاملة من الخبرات التي راكمتها والمعارف الإقليمية التي اكتسبتها ولتلبية الاحتياجات الوطنية في الوقت نفسه.

جيم- الشراكات

185- تسترشدُ اللجنة الاقتصادية في إطارها للشراكات باستراتيجيتها الخارجة عن نطاق الميزانية التي تتوخى منها إيجاد فرص جديدة للتعاون، وهي تهدف بذلك إلى إقامة شـــراكات طويلة الأجل مع الجهات الفاعلة الملائمة المهتمة بتنمية المنطقة. وتقدم اللجنة الاقتصادية قيمة مضافة من خلال تيسيرها وتوجيهها الجهود التي يبذلها شـركاؤها في مجال التعاون الإنمائي، ومن خلال إيصـال المعلومات العامة وتعميمها، بما في ذلك ما يتعلق منها بأثر أنشـطة التعاون هذه. وتشـدد الاسـتراتيجية على وجوب أن تظل اللجنة الاقتصـادية متحلّية بالمرونة عند الدخول في ترتيبات شراكة، وأن تظل على وعي في الوقت نفسـه بأهمية التحول من العمل بعقلية حشد الموارد إلى عقلية دافعُها إقامة شراكات طويلة الأجل.

186- والبلدان التي لها روابط تاريخية مع المنطقة، مثل إسبانيا وفرنسا، هي من بين الشركاء الرئيسيين للجنة الاقتصـــادية، حيث أقامت معها علاقات طويلة الأمد تعود إلى قرابة 40 عاماً. وقد وثّقت بلدان أخرى، مثل اليابان وألمانيا، روابطها مع أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي خلال السنوات الأخيرة من القرن العشـرين. أما جمهورية كوريا والصـين والنرويج، فروابطها مع المنطقة هي أحدث عهداً. كما أقامت مؤسـســات شـقيقة من منظومة الأمم المتحدة الإنمائية ومنظمات أخرى متعددة الأطراف، مثل الاتحاد الأوروبي، برامج للتعاون مع اللجنة الاقتصادية.

الأنواع المختلفة من الشراكات والصكوك القانونية المتصلة بها

187- قد تتخذ اتفاقات التعاون التي تبرمها اللجنة الاقتصـــادية شـــكل اتفاق إطاري الهدف منه إقامة شـراكة للقيام بأنشـطة تعاون في المسـتقبل. وعندما يُتفاوض على أنشـطة تعاون في أعقاب إبرام اتفاق إطاري، وتكونُ هذه الأنشطة أنشطةً تتطلب تحويل موارد مالية، تُوقّع اللجنة الاقتصادية والمؤسسة الشريكة لها تعديلاً محدداً للاتفاق يصـف الأنشـطة المقرر إنجازها، بما في ذلك خطة عمل وميزانية وجدول زمني لصـرف الأموال. وفي الحالات التي لم يُوقّع فيها اتفاق إطاري مسـبق بين المؤسـسـة الشـريكة أو البلد واللجنة الاقتصادية، يمكن التفاوضُ مباشرة على اتفاق تعاون وتوقيعُه.

188- وتركز اللجنة الاقتصادية، عند الاتصال بالمانحين والشركاء، على ما للتعاون الإقليمي مع هيئة حكومية دولية من مزايا، وعلى ما تتمتع به من مكامن قوة مؤسـسـية. وترد في الشـكل أدناه بعض أمثلة الشراكات.

الشكل الحادي عشر

أمثلة من شراكات اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

المؤسسات الخيرية والقطاع الخاص

مؤسسة فورد

- تتعاون مؤسسة فورد مع اللجنة في إجراء دراسات تهدف إلى تقديم لمحة عامة عن العمليات التاريخية والاجتماعية والسياسية المتعلقة بالسكان الأصليين والمنحدرين من أصل أفريقي في المنطقة.

شركة غوغل

- الهدف من التعاون بين شركة غوغل واللجنة الاقتصادية هو وضع منهجية لقياس الآثار المباشرة وغير المباشرة للتكنولوجيات الرقمية على الاقتصاد في بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

الشركاء على الصعيد الثنائي

الوكالة الألمانية للتعاون الدولي

- الوكالة الألمانية للتعاون الدولي شريك رئيسي للجنة في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي،ولا سيما في تنفيذ الأنشطة المتعلقة بما يلي:

سدّ الفجوات الجنسانية	تصميم المؤشرات البيئية اللازمة لمتابعة خطة عام 2030
التخطيط	تعزيز المؤسسات من أجل توفير الحماية الاجتماعية الشاملة والمستدامة

حكومة إسبانيا

- يتمحور التعاون مع اللجنة الاقتصادية حول دعم ما يلي:

مرصد المساواة بين الجنسين في أمريكا اللاتينية
تعزيز قدرة البلدان على تنفيذ سياسات المساواة بين الجنسين في إطار خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
السياسة المالية وتعزيز الإدارة العمومية من خلال دورات لبناء القدرات (في مجالات مثل الحكومة الإلكترونية، والقيادة، والتخطيط العمومي، وتحليل الآفاق المستقبلية).

المنظمات المتعددة الأطراف

الاتحاد الأوروبي/منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

- **مشروع "أوروكليما بلاس" (EUROCLIMA+)**

- اللجنة الاقتصادية أحد الشركاء في تنفيذ مشروع "أوروكليما بلاس". والهدف من هذا المشروع هو بناء قدرات الحكومات في مجال وضع تدابير للتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره بالإضافة إلى فوائد أخرى.

- **مشروع الموفق للاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية.**

منتدى التعاون بين شرق آسيا وأمريكا اللاتينية

- صندوق استئماني متعدد المانحين منشأ لتنفيذ مشاريع تشمل المنطقتين بالاشتراك مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، ويدعم هذا الصندوق المشاريع التي تدعم التعاون بين المنطقتين.

189- ويشجع المفتشان اللجنة الاقتصادية على أن تُطلع اللجان الإقليمية الأخرى على هذه الممارسات الجيدة.

التحديات المواجهة في مجال الشراكات

190- تزايد استبعادُ البلدان المتوسطة الدخل، مثل بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، من النظام التقليدي للتعاون الدولي الذي يُعتبر فيه نصيب الفرد من الدخل انعكاساً لمستوى التنمية[78]. وحسب ما تراه إدارة اللجنة الاقتصادية، يسود انطباع بأن منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي لم تعد بحاجة إلى التعاون، ويشكّل ذلك أحد أهم التحديات التي تواجهها اللجنة الاقتصادية عند محاولتها إقامة شراكات جديدة. وفي هذا الصدد، أطلق الاتحاد الأوروبي، بدعم من اللجنة الاقتصادية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، المرفق الإقليمي للتنمية في المراحل الانتقالية ليدعم البلدان المتوسطة الدخل. ويسعى المرفق إلى ضمان استمرار هذه المجموعة من البلدان في الاستفادة من التعاون الإنمائي الدولي من خلال تقصّي نُهُج مبتكرة.

191- والتحدي الثاني الذي أبلغت عنه اللجنة الاقتصادية هو ارتفاع النسبة المئوية التي حددتها الأمانة العامة لاسترداد التكاليف أو تكاليف دعم البرامج (وهي 13 في المائة). وهذه نسبة تبدو شديدة الارتفاع للمانح المحتمل عندما يفكر في إقامة شراكة. كما أن فرض ضريبة إضافية قدرها 1 في المائة على صعيد نظام المنسقين المقيمين[79] يزيد من صعوبة توقيع اتفاقات للتمويل، ولا سيما مع المؤسسات الخيرية وغير الحكومية.

192- ومن المنظور القانوني، أصبحت بعض الشراكات تتطلب وقتاً أكثر وبات من الشاقّ بلورتها بسبب المتطلبات الجديدة المرتبطة بسياسات السرية (مثل متطلبات الشركاء الأوروبيين وتطبيق اللائحة العامة بشأن خصوصية البيانات) وبسبب الشروط المتعلقة بالغش ومكافحة الفساد التي تشترطها في الغالب مصارف التنمية.

193- وإضافة إلى ذلك، تحتاج اللجنة إلى تلقي التدريب والدعم المناسبين لتُحسّن علاقاتها مع القطاع الخاص، حيث إن الفريق المسؤول عن المفاوضات بشأن الاتفاقات المحتملة من الصغر بحيث لا يُمكنه إنجاز العمليات الشاملة التي يقتضيها شرط بذل العناية الواجبة في التدقيق. وقد تناولت وحدة التفتيش هذه المسألة تحديداً في تقرير سابق، حيث أشارت إلى أن إدارات عديدة بالأمانة العامة عزَت الافتقار إلى التدريب المناسب للموظفين إلى القيود المالية. وترى الوحدة أنه يتعين على الأمانة العامة أن تعيد النظر في الاحتياجات التدريبية للموظفين الذين يعملون على شؤون الشراكات في مختلف الإدارات، وأن تضع خطة عمل لمعالجة هذه المسألة[80].

194- ويعتقد المفتشان أنه يُمكن معالجة بعض التحديات المذكورة أعلاه من خلال تعزيز الأمانة العامة الدعم الذي تقدمه، ولا سيما فيما يتعلق بالحاجة إلى تدريب الموظفين في مجال إقامة الشراكات مع القطاع الخاص وارتفاع نسبة استرداد التكاليف. وكلتا المسألتين أساسيتان لتفعيل استراتيجية حشد الأموال على نحو فعال.

---

(78) وفقاً لتصنيفات البنك الدولي لعام 2018، يوجد بين الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية سبعة بلدان مرتفعة الدخل، خمسة منها في منطقة البحر الكاريبي واثنان في أمريكا الجنوبية؛ و25 بلداً متوسط الدخل صُنّف 20 بلداً منها على أنها من الشريحة العليا من الدخل المتوسط، و10 بلدان منها هي في منطقة البحر الكاريبي؛ وبلد واحد منخفض الدخل.

(79) أنشئ الصندوق الاستئماني المحدد الغرض، وهو صندوق خاص من صناديق الأمانة العامة، لتلقّي جميع المساهمات والمعاملات المالية المتعلقة بنظام المنسقين المقيمين الجديد وتعهّد حساباتها. ويتأتّى تمويله من ثلاثة مصادر: من التبرعات المقدمة من الدول الأعضاء؛ ومن مضاعفة مبالغ تقاسم التكاليف المفروضة على كيانات الأمم المتحدة الأعضاء في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، ومن فرض ضريبة قدرها 1 في المائة على المساهمات المقدمة لأنشطة الأمم المتحدة الإنمائية والمخصصة لوكالة بعينها أو برنامج أو مشروع بعينه. انظر https://soc.un.org/SPTF/index-about.html.

(80) JIU/REP/2017/8، الفقرة 117.

المرفق الأول

الهيكل التنظيمي وتوزيع الوظائف لعام 2020

المصدر: A/74/6 (Sect. 21)، المرفق الأول، الصفحة 100.

المختصـــرات: خ ع (ر أ) = فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)؛ ر ر = الرتبة المحلية؛ م ف و= موظف فني وطني؛ م ع = الميزانية العادية؛ وأ ع = وكيل الأمين العام؛ م خ م = الموارد الخارجة عن الميزانية؛

(أ) بما يشمل مكتب أمين اللجنة؛

(ب) بما يشمل مكاتب اللجنة في بوغوتا وبرازيليا وبوينس آيرس ومونتيفيديو وواشنطن العاصمة؛

(ج) وظائف منقولة؛

(د) وظيفة معاد تصنيفها.

المرفق الثاني

استعراض عام للإجراءات التي يتعين أن تتخذها المؤسسات المشاركة بشأن توصيات وحدة التفتيش المشتركة

		التأثير المتوخى		الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها																				الوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية											
					مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق	الأمم المتحدة*	برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية	مركز التجارة الدولية	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	برنامج الأمم المتحدة للبيئة	صندوق الأمم المتحدة للسكان	برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية	مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	منظمة الأمم المتحدة للطفولة	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى	هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	برنامج الأغذية العالمي	منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة	الوكالة الدولية للطاقة الذرية	منظمة الطيران المدني الدولي	منظمة العمل الدولية	المنظمة البحرية الدولية	الاتحاد الدولي للاتصالات	منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة	منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية	منظمة السياحة العالمية	الاتحاد البريدي العالمي	منظمة الصحة العالمية	المنظمة العالمية للملكية الفكرية	المنظمة العالمية للأرصاد الجوية
	لاتخاذ إجراءات		☐	☒	☐	☒	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐
	للعلم		☒	☐	☒	☒	☒	☒	☒	☒	☒	☒	☒	☒	☒	☒	☒	☒	☒	☒	☒	☒	☒	☒	☒	☒	☒	☒	☒	☒	☒	☒	☒	☒
التوصية 1	أ			ر																														
التوصية 2	ج			ر																														
التوصية 3	و			ر																														
التوصية 4	هـ			ر																														

مفتاح الجدول: ت: توصية يتخذ الجهاز التشريعي قراراً بشأنها؛ ر: توصية يتخذ الرئيس التنفيذي إجراء بشأنها.

☐: توصية لا تتطلب أن تتخذ هذه المؤسسة إجراء بشأنها.

التأثير المتوخى: أ: تعزيز الشفافية والمساءلة؛ **ب:** نشر الممارسات الجيدة/أفضل الممارسات؛ **ج:** تعزيز التنسيق والتعاون؛ **د:** تعزيز الاتساق والتواؤم؛ **هـ:** تعزيز المراقبة والامتثال؛ **و:** تعزيز الفعالية؛ ز: وفورات مالية كبيرة؛ **ح:** تعزيز الكفاءة؛ **ط:** آثار أخرى.

* كما ترد في الوثيقة ST/SGB/2015/3.